



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
مخبر التنمية الإدارية للارتقاء
بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية

أطروحة دكتوراه الطور الثالث ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تخصص: دراسات مالية

بعنوان:

دور سياسة رأس المال في تقليل مخاطر الاستثمار للبنوك التجارية دراسة حالة بنك "BNP Paribas" خلال الفترة 2008-2017

إشراف: أ.د عبد اللطيف مصيطفى
د. علي بن ضب

إعداد:

بيشي إسماعيل

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلعور سليمان
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مصيطفى عبد اللطيف
مشرفا مساعدا	المركز الجامعي عين التمشونت	أستاذ محاضر أ	د. بن ضب علي
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	د. عمي سعيد حمزة
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	د. دوار إبراهيم
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر أ	د. بوزيد السايح

السنة الجامعية: 2019/2018





جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
مخبر التنمية الإدارية للارتقاء
بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية

أطروحة دكتوراه الطور الثالث ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تخصص: دراسات مالية

بعنوان:

دور سياسة رأس المال في تقليل مخاطر الاستثمار للبنوك التجارية دراسة
حالة بنك "BNP Paribas" خلال الفترة 2008-2017 .

إشراف: أ.د عبد اللطيف مصيطفي

إعداد:

د. علي بن الضب

بيشي إسماعيل

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلعور سليمان
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مصيطفي عبد اللطيف
مشرفا مساعدا	المركز الجامعي عين تموشنت	أستاذ محاضر أ	د. بن الضب علي
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	د. عمي سعيد حمزة
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	د. دوار إبراهيم
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر أ	د. بوزيد السايح

السنة الجامعية: 2018/2019

الإهداء

"أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين وإلى جميع الإخوة والأخوات،
إلى جميع الزملاء والأصدقاء وإلى كل من ساعدني وعلمني"

شكر وعرفان

"اللهم كل حمد حتى ترضى وكل الحمد إذا رضيت وكل الحمد بعد الرضى"

أحمد الله على توفيقه لإتمام هذا العمل، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على إنجازته من قريب أو بعيد وأخص بالذكر الأستاذ المشرف "أ.د عبد اللطيف مصيطفى"، "د.علي بن ضب"، "د.بوهريرة عباس"، كما اشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه مع تمنياتنا لكل الباحثين بالتوفيق والسداد.

الملخص:

تناولنا في هذه الدراسة سياسة رأس المال لدى البنوك التجارية ودورها في التقليل من المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك، وهذا من خلال دراسة حالة بنك "bnp paribas" الفرنسي خلال الفترة 2008-2017، بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مخاطر الاستثمار وسياسة رأس المال مما يعكس قدرة هذه الأخيرة على تغطية تلك المخاطر والتقليل من حدتها، كما توصلت الدراسة إلى أن سياسة رأس مال بنك "bnp paribas" جيدة وقوية تمكنه من تلافي مخاطر الائتمان التي تعد أهم المخاطر التي تهدده. وبناء على ذلك أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بسياسة رأس المال المتبعة والحفاظ على مستويات رأس المال في الحدود التي تضمن له تغطية تلك المخاطر.

الكلمات المفتاحية: سياسة رأس المال ، مخاطر ائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر المحفظة، إدارة مخاطر. بنوك تجارية.

Abstract:

In this study, we discussed the capital policy of commercial banks and their role in reducing the banking risks faced by banks. This is done by examining the case of the bank "BNP PARIBAS" during the period 2008-2017, based on the multi-linear regression model. The study found that there is a positive relation between investment risk and capital policy, which reflects the ability of the capital policy to cover and reduce these risks. The study also found that the bank's capital policy "BNP PARIBAS" good and strong can avoid the credit risks which are the most important risks that Threatening him.

Accordingly, the study recommended the need to pay attention to the capital policy followed and to maintain the capital levels within the limits that ensure the coverage of those risks. Accordingly, the study recommended the need to pay attention to the capital policy followed and to maintain the capital levels within the limits that ensure the coverage of those risks.

Keywords: capital policy, credit risk, market risk, operational risk, portfolio risk, risk management. Commercial banks.

[قائمة المحتويات]

أ- ز	المقدمة
02	الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: السياسات البنكية ودورها في تحقيق أهداف البنوك التجارية
03	- المطلب الأول: سياسة إدارة الودائع ودورها في تعظيم الربحية في البنوك التجارية
07	- المطلب الثاني: سياسة إدارة السيولة ودورها في توفير السيولة في البنوك التجارية
12	- المطلب الثالث: سياسة رأس المال ودورها في توفير الأمان في البنوك التجارية
15	المبحث الثاني: ماهية سياسة رأس المال في البنوك التجارية
15	- المطلب الأول: تخطيط رأس المال واختبارات الإجهاد المالي في البنوك التجارية
20	- المطلب الثاني: سياسة رأس المال في البنوك التجارية.
21	- المطلب الثالث: مكونات سياسة رأس المال في البنوك التجارية.
26	المبحث الثالث: مؤشرات سياسة رأس المال في البنوك التجارية
26	- المطلب الأول: مؤشرات قياس رأس المال في البنوك التجارية.
30	- المطلب الثاني: مؤشرات قياس كفاءة رأس المال في البنوك التجارية
34	- المطلب الثالث: مؤشرات قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية
42	الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية
43	المبحث الأول: ماهية الاستثمار لدى البنوك التجارية
43	- المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار لدى البنوك التجارية
45	- المطلب الثاني: أوجه الاستثمار لدى البنوك التجارية
56	- المطلب الثالث: القواعد الأساسية لسياسات الاستثمار والعوامل المؤثرة فيها
59	المبحث الثاني: مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية
59	- المطلب الأول: ماهية مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية
62	- المطلب الثاني: أنواع مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية.
68	- المطلب الثالث: إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية
72	المبحث الثالث: إسهامات سياسة رأس المال المصرفية في تدنية المخاطر المصرفية العامة

[قائمة المحتويات]

72	- المطلب الأول: كفاءة رأس المال وعلاقتها بمخاطر البنوك التجارية
74	- المطلب الثاني: كفاية رأس المال وفق (بازل I، II) وعلاقتها بمخاطر البنوك التجارية
81	- المطلب الثالث: كفاية رأس المال وفق (بازل III) وعلاقتها بمخاطر البنوك التجارية
89	الفصل الثالث : سياسة رأس المال ودورها في تقليل مخاطر الاستثمار للبنوك التجارية - حالة البنك الفرنسي - Bnp Paribas
90	المبحث الأول: إجراءات وأدوات الدراسة
90	- المطلب الأول: تقديم عام للبنك محل الدراسة
97	- المطلب الثاني: تحديد متغيرات وفترة الدراسة
100	- المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
103	المبحث الثاني: دراسة وتحليل العلاقة بين سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار للبنك
103	- المطلب الأول: دراسة تطور مؤشرات سياسة رأس المال خلال الفترة (2008-2017)
107	- المطلب الثاني: دراسة تطور مؤشرات مخاطر الاستثمار خلال الفترة (2008-2017)
111	- المطلب الثالث: اختبار نماذج العلاقة بين سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار للبنك
119	المبحث الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات
119	- المطلب الأول: مناقشة نتائج علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار
120	- المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
122	خلاصة الفصل :
124	الخاتمة :
129	المصادر والمراجع :
140	الفهرس:
	الملاحق:

[قائمة الجداول والأشكال]

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
25	المبادئ الأساسية لضمان فعالية كفاية رأس المال	(1-1)
71	مؤشرات قياس المخاطر المصرفية	(1-2)
82	متطلبات رأس المال وفق مقررات بازل 03	(2-2)
86	مراحل التحول إلى النظام الجديد لمقترحات بازل 03	(3-2)
93	تطور رأس مال البنك على مدى السنوات الثلاث الماضية	(1-3)
96	يوضح النتائج التي حققها البنك في السنوات الأخيرة الماضية	(2-3)
98	متغيرات الدراسة	(3-3)
100	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	(4-3)
111	نتائج اختبار العلاقة بين سياسة رأس المال للبنك ومخاطر الائتمان	(5-3)
113	اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey)	(6-3)
114	اختبار التعددية الخطية (variance inflation factor)	(7-3)
115	نتائج اختبار ثبات (تجانس) التباين للبواقي	(8-3)
115	يوضح نتائج اختبار العلاقة بين سياسة رأس المال للبنك ومخاطر السوق	(9-3)
116	نتائج الاختبار للعلاقة بين سياسة رأس المال للبنك ومخاطر المحفظة	(10-3)
117	نتائج اختبار العلاقة بين سياسة رأس المال للبنك ومخاطر التشغيل	(11-3)
118	اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey)	(12-3)
118	نتائج اختبار ثبات (تجانس) التباين Godfrey-Pagan-Breusch	(3-13)

[قائمة الجداول والأشكال]

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
13	تغطية رأس المال لعناصر الأصول	(1-1)
22	مكونات سياسة رأس المال لدى البنوك التجارية	(2-1)
37	الهيكل الأساسي لرأس المال في البنوك التجارية	(3-1)
44	أوجه النشاط الرئيسية في البنوك التجارية	(1-2)
61	أسس ومصادر المخاطر الكلية	(2-2)
67	أهم المخاطر المصرفية	(3-2)
79	الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 02	(4-2)
80	أوجه الاختلاف بين بازل 01 وبازل 02	(5-2)
85	الركائز الأساسية لاتفاقية بازل ثلاثة (03)	(6-2)
94	تكوين مساهمي البنك في 2017 على أساس حقوق التصويت	(1-3)
104	تطور رأس المال للبنك "BNP Paribas" خلال الفترة 2017-2008	(2-3)
105	تطور توزيعات أرباح البنك	(3-3)
106	تطور كفاية رأس المال للبنك والمخاطر المصرفية	(4-3)
107	تطور مخاطر الائتمان "BNP Paribas" خلال الفترة 2017-2008	(5-3)
108	تطور مخاطر السوق والمحفظة للبنك "BNP" خلال الفترة 2017-2008	(6-3)
110	تطور مخاطر التشغيل للبنك "BNP" خلال الفترة 2017-2008	(7-3)
113	السلم المعتمد في اختبار الارتباط الذاتي (Durban Watson)	(8-3)

[قائمة الملحق]

الرقم	عنوان الملحق
01	أوزان المخاطرة حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك التجاري
02	يوضح معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية
03	نتائج التحليل الاحصائي

الرموز / الاختصار	التفسير/المعنى
BIS / BRI	بنك التسويات الدولي
Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
Capital policy	سياسة رأس المال
BHC	المؤسسات المصرفية القابضة
G-SIB	البنوك العالمية
systematic Risk	المخاطر النظامية
Unsystematic Risk	المخاطر غير النظامية
TIER1	شريحة رأس المال الأولى
TIER2	شريحة رأس المال التكميلية
solvabilité	الملاءة المالية
BENEFI_CES_DISTRIBUES	توزيع الأرباح

مقدمة

أ. توطئة:

تعتبر البنوك التجارية المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي حيث تعمل على تجميع المدخرات والأموال الفائضة عن حاجة مالكيها وتوظيفها واستغلالها، وهذا من خلال إقراضها لطالبيها سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات (خاصة / حكومية) أو هيئات أو مؤسسات دولية، ممن لديهم عجز أو حاجة لهذه الأموال، وقد تستثمر كذلك في الأسواق المالية المحلية أو الدولية.

كما تقوم البنوك باستثمار بعض أصولها في السوق المالي على شكل أسهم وسندات وأذونات وغيرها من الأدوات المالية المتوفرة في السوق المال، حيث تشكل هذه الأخيرة ما بين ثلث وربع إجمالي أصول البنك ومصدراً هاماً للدخل، وهذا بعد توفير ما يحتاجه النشاط الاقتصادي من قروض وتسهيلات ائتمانية سعيها منها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

تترافق هذه العملية مع العديد من المخاطر التي قد تقف دون تحقيق أهدافها أو تقلل من عوائدها المحتملة على الأقل، وتصنف هذه المخاطر بشكل عام إلى مخاطر نظامية لا يمكن تجاوزها أو الحد منها والاكتفاء بإدارتها والتخفيف من حدتها لأن حدوثها يصيب النظام المصرفي بشكل عام ولا مفر منها مثل المخاطر الطبيعية والأزمات الاقتصادية، وأخرى غير نظامية "مخاطر خاصة" قد تصيب بنكا أو قطاعا معينا، أما هذه فقد تطورت وتنوعت مع تسارع التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي، وفي المقابل لا بد من وجود وسائل وتقنيات تقليدية أو حديثة تماشى مع هذه العقدة التي لا تزال تؤرق الكثير من المهتمين بهذا المجال، يأتي في مقدمة هذه الوسائل الاحترازية من المخاطر المذكورة أعلاه والمعتمد من طرف الهيئات والمنظمات الراعية على تسيير شؤون النظام المصرفي على المستوى الدولي أو المحلي رأس المال المصرفي ومدى ملائمته لتغطية وامتصاص الخسائر التي يتعرض لها البنك بشكل خاص وتحقيق الاستقرار المصرفي بشكل عام.

يعتبر رأس المال في البنوك التجارية أحد أهم العناصر المكونة للبنك ويرجع ذلك إلى الوظائف التي يقوم بها والمتمثلة بالدرجة الأولى في التقليل من حدة المخاطر المتوقعة والتي يمكن حدوثها في المستقبل وفي الدرجة الثانية تمويل الأصول الثابتة والتجهيزات لدى البنك، ولا يقف الفضل لرأس مال البنك عند هذه النقطة فحسب بل يتعدى ذلك إلى مساهمته في جلب المزيد من المودعين والعملاء سواء كانوا مؤسسات أو أفراد من داخل البلاد أو خارجها بالإضافة إلى السماح له بمنافسة غيره من البنوك بفضل سلامة مركزه المالي وقوة رأس المال الذي يمتلكه.

وبناء على هذه الأهمية التي يحظى بها رأس المال المصرفي فمن المهم جدا تحديد الحجم الأنسب والأمثل له والذي يجب أن يتوفر لدى البنوك من أجل تفادي المخاطر التي تواجهه، ولكن تحقيق هذا الهدف يتوقف على سلوك الإدارة والجهات الرقابية الخارجية، كما أن البنك يسعى إلى استثمار أقل أموال ممكنة في رأس المال وذلك لتحقيق أكبر عائد ممكن لأصحاب المصالح (المساهمين) ولذلك فهي تهتم بتقليل نسبة رأس المال وحق الملكية إلى

[مقدمة]

إجمالي الأصول وعلى العكس من ذلك يهتم البنك المركزي بحماية المودعين وعملاء البنوك التجارية وتقليل الفشل المالي المتوقع، لذلك فهو يحرص على أن يحتفظ البنك التجاري بمستوى رأس المال كافي بالنسبة لإجمالي الأصول.
ب. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة سياسة رأس المال في تقليل مخاطر الاستثمار التي تواجه بنك "Bnp Paribas" خلال الفترة الممتدة من 2008-2017 ؟

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما المقصود بسياسة رأس المال في البنوك التجارية؟
- ما مدى مساهمة سياسة رأس المال في تدنية مخاطر الائتمان لبنك Bnp Paribas ؟
- ما مدى مساهمة سياسة رأس المال في تدنية مخاطر السوق لبنك Bnp Paribas ؟
- ما مدى مساهمة سياسة رأس المال في تدنية مخاطر التشغيل لبنك Bnp Paribas ؟
- ما مدى مساهمة سياسة رأس المال في تدنية مخاطر المحفظة المالية لبنك Bnp Paribas ؟

ج. فرضيات الدراسة:

تساهم سياسة رأس المال في تقليل مخاطر الاستثمار التي تواجه بنك "Bnp Paribas" خلال الفترة الممتدة من 2008-2017 .

ويمكن تقسيم الفرضية الرئيسية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي :

- تضم سياسة رأس المال العناصر المتعلقة بإدارة رأس المال وفعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة؛
- تساهم سياسة رأس المال في تدنية مخاطر الائتمان لبنك Bnp Paribas ؛
- تساهم سياسة رأس المال في تدنية مخاطر السوق لبنك Bnp Paribas ؛
- تساهم سياسة رأس المال في تدنية مخاطر التشغيل لبنك Bnp Paribas ؛
- تساهم سياسة رأس المال في تدنية مخاطر المحفظة المالية لبنك Bnp Paribas ؛

د. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من كونها ستعالج موضوعا في غاية الأهمية من الناحية الاحترازية للبنوك، وذلك من خلال إبراز أهمية سياسة رأس المال للبنوك التجارية والذي يعتبر الأساس الذي تنطلق منه هذه الأخيرة لممارسة نشاطها، كما يعد معيارا للأمان بصفته خط الدفاع الأول والوسادة الواقية لحماية المودعين أمام الخسائر التي يتعرض لها البنك. حيث أنه كلما كان لديها رأس مال قوي كلما كانت أكثر ملاءة، وبالتالي أكثر قدرة على تقديم خدمات

[مقدمة]

مميزة وأكثر قدرة على المنافسة والبقاء لمدة أكبر، ومدى مساهمته في تدنية وتقليل مخاطر الاستثمار بمختلف أنواعها (مخاطر ائتمان، مخاطر سوق، مخاطر تشغيل، ... الخ) التي تعيق توسع نشاط البنك وتهديد بقائه وقدرته على المنافسة في هذا المجال.

هـ. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة من خلال معالجة موضوع سياسة رأس المال وعلاقته بمخاطر الاستثمار التي تواجه البنوك التجارية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على سياسة رأس المال للبنوك التجارية وأهم الركائز التي تقوم عليها؛
- الكشف وتبسيط الضوء على أهم المراحل التي مر بها المعدل المطلوب من رأس المال لتغطية المخاطر؛
- التعرف على أهم المخاطر التي تهدد البنوك التجارية بشكل عام، وإبراز تأثيرها على الاستثمار المصرفي؛
- معرفة العلاقة التي تربط سياسة رأس المال بالمخاطر المصرفية ومدى مساهمته في تقليل أثرها على البنك؛

و. حدود الدراسة:

تم اختيار البنك الفرنسي " BNP PARIBAS " وهذا لكبر حجم البنك في الساحة الدولية وتنوع نشاطه، بالإضافة إلى توفر البيانات اللازمة للدراسة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2017.

ز. صعوبات الدراسة:

تواجه الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمتغيرات المصرفية عدة عراقيل أهمها توافر المعلومات اللازمة وكذلك المعطيات التي تتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة، كما تواجه الباحثين صعوبات في الولوج إلى قواعد البيانات الرسمية نظرا لعدم تحديث هذه القواعد بشكل دوري.

ومن جهة أخرى رغم أن الأسواق المالية تتيح للباحثين سبل الحصول على تلك المعلومات نظرا لدرجة الإفصاح والشفافية التي تتميز بها، إلا أن في حالة الجزائر والتي تعاني من غياب سوق مالي حقيقي فإنه يصعب الحصول على البيانات الكافية وإن توافرت في كلتا الحالتين فإنه لا تكون كافية في كثير من الحالات وهو السبب ذاته الذي حال دون قدرتنا على تطبيق الدراسة في الجزائر.

ح. المنهجية والأدوات المعتمد في الدراسة:

بناء على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذه الدراسة، وقصد الإحاطة بجوانب الموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي في معالجة الجانب النظري معتمدين على مصادر البيانات الأولية والثانوية، والتي تم الحصول عليها من مختلف المصادر العلمية المتاحة (كتب، مذكرات، مجلات علمية منشورات

ومقالات، قوانين ومراسيم تشريعية.... الخ) بالإضافة إلى المواقع العلمية على شبكة الأنترنت، كما اعتمد الطالب على أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج " Eviews " نسخة 9.5 .

ط. الدراسات السابقة:

فيما يلي أهم الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة الحالية:

1. تقرير لجنة بازل بعنوان "A Sound Capital Planning Process: Fundamental Elements Sound practices"

الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية 2014:

تضمن التقرير مفاهيم عامة حول تطور عمليات تخطيط رأس المال في البنوك ذات الأهمية في النظام المصرفي مع حجم مخصصات المخاطر التي تهدد استثماراتها، وذلك بالاعتماد على تحليل نظم الإشراف المصرفي وآليات إدارة المخاطر في تلك البنوك، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة أن يكون لدى البنوك عمليات رقابة داخلية وأساليب إدارة وحوكمة مصرفية سليمة. كما أوصت الدراسة بضرورة أن توسع البنوك نطاق التوقعات الإشرافية المنصوص عليها في "إطار بازل الثانية" وعلى أهمية التخطيط الفعال لتركيب وإدارة رأس المال على المدى الطويل.

تناسب هذه الدراسة مع دراستنا من حيث تحليل الدور الأساسي لسياسة رأس المال في البنوك التجارية من حيث اعتبارها كصمام أمان لها، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسة السابقة كونها تتناول جانباً من جوانب عمليات تخطيط رأس المال وهي سياسة رأس المال المصرفي ومدى علاقتها بمخاطر الاستثمار المصرفي كمتغير أساسي في الدراسة، كما أنهما اعتمدتا على نفس الدعائم في دراسة تركيبة سياسة رأس المال لدى البنوك التجارية، وقد خلصتا إلى ضرورة تبني الإدارة السليمة لرأس المال في البنوك كونه يمثل صمام الأمان الأول للبنوك.

2. تقرير البنك الفدرالي الأمريكي بعنوان "Capital Planning at Large Bank Holding Companies: Supervisory Expectations and Range of Current Practice"

الصادرة عن البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي 2013:

الدراسة عبارة عن تقرير صادر عن البنك الفدرالي الأمريكي، حيث أشار فيها إلى أهمية سياسة رأس المال لدى المؤسسات المالية والشركات القابضة المصرفية الكبرى "BHC" حين اعتبرها مركزاً أساسياً للقدرة على استيعاب الخسائر غير المتوقعة واعتبرها بمثابة خط الدفاع الأول ضد الخسائر المحتملة في الجهاز المصرفي ككل، ويعكس اهتمام البنك الفدرالي الأمريكي بتخطيط وسياسة رأس المال الفعال نظراً لتلك الأهمية البالغة في الحفاظ على سلامة النظام المالي، وقد أشار إلى أن التخطيط القوي لرأس المال كذلك يساعد على ضمان استمرار المؤسسات المالية. وفي هذا المجال أعطى مفهوماً لسياسة رأس المال كونها المبادئ التوجيهية التي تستخدمها لتخطيط وإصدار رأس المال ولاستخدام التوزيعات، كما أشار إلى ضرورة أن تتضمن سياسة رأس المال أهداف رأس المال الداخلي وكذا المبادئ

التوجيهية الكمية أو النوعية لسياسة توزيع الأرباح وترتيبات إعادة شراء الأسهم كما ينبغي أن تتناول جميع الاستراتيجيات المتعلقة بمعالجة النقص المحتمل في رأس المال. كما أشار البنك الفدرالي إلى ضرورة أن تتناول سياسة رأس المال أيضًا أدوار صانعي القرار والمشرفين على أداء المؤسسات المالية.

تعتمد الدراسة الحالية على نفس الدعائم التي استندت إليه هذه الدراسة السابقة من حيث الدعائم المعتمد عليها في الجانب التطبيقي من مكونات سياسة رأس المال لدى البنوك التجارية رغم أن العينة المستهدفة هي بنك لا يعد ضمن الشركات القابضة وهو البنك الفرنسي "bnp-Paribas"، إلا أنهما تختلفان من حيث المتغير الأساسي المدروس حيث ركزت الدراسة الحالية على إجمالي المخاطر التي تصيب البنوك (الائتمان، السوق، التشغيل، المحفظة المالية)، في حين ركزت الأولى على الأثر المباشر على قدرة تحمل الخسائر فقط والذي ينعكس في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي وعلاقته مع باقي تركيبة سياسة رأس المال، وقد خلصنا إلى ضرورة التخطيط السليم لرأس المال من أجل سلامة البنوك.

3. دراسة أحلام بوعبدلي (2011)، "سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد الإصلاحات 1990": مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 13 :

حاولت الدراسة تسليط الضوء على سياسة رأس المال في المصارف التجارية الجزائرية، مكوناتها، مؤشراتها، وما مدى أهميتها بالنسبة للمصارف، وكذا المراحل التي مرت بها في ظل مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري، حيث تم إجراء الدراسة على بنك "القرض الشعبي الجزائري"، وذلك للفترة الممتدة من 1987 حتى سنة 2006. وهذا بتحليل مؤشرات رأس المال المتمثلة في (حقوق الملكية/إجمالي الأصول، حقوق الملكية/ إجمالي القروض، حقوق الملكية/ إجمالي الاستثمار في الأوراق المالية، حقوق الملكية/ إجمالي الودائع، نسبة كوك) بالإضافة إلى بعض مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك بهدف معرفة الاتجاه العام لهذه المؤشرات ومدى تأثر رأس مال البنك خلال فترة الدراسة من خلال تحليل وتفسير النتائج التي توصلت إليها. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تحسن في سياسة رأس المال بعد الإصلاحات من أجل إعطاء فكرة حول هذه المؤشرات خلال فترتي المقارنة فقط، ولتحديد اتجاه هذه السياسة ومؤشراتها.

ومن جهة أخرى تتفق الدراسة مع دراستنا في كون كفاية رأس المال يعد المتغير الأكثر ملائمة لقياس أثر رأس المال البنوك في مواجهة المخاطر المصرفية رغم أن العينة المدروسة مختلفة من حيث الحجم والبيئة التي تنشط فيها، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسة السابقة كونها أدرجت سياسة رأس المال بالمفهوم الواسع الذي حدده البنك الفدرالي الأمريكي بإضافة أثر كل من سياسة توزيع الأرباح وكذا كفاءة رأس المال، وقد خلصنا إلى أن كفاية رأس المال يعد المتغير الأكثر ملائمة في تجنب المخاطر المصرفية المحتملة لذلك ينبغي العمل على ضمان تحقيق مستويات مقبولة من كفاية رأس المال.

4. دراسة "بلال نوري سعيد وعبد الحسن جاسم محمد الدراسة بعنوان " أثر رأس المال الممتلك في المخاطر المصرفية " دراسة مقارنة بين مصرفي الأردن الكويتي والراجحي للاستثمار " 2008: المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء - العراق ، المجلد 04، العدد 22:

اهتمت الدراسة بتحليل رأس المال الممتلك لكل من بنك "الراجحي للاستثمار" وبنك "الأردني الكويتي" بالاعتماد على المؤشرات الأموال الخاصة وتحليل المخاطرة المصرفية عن طريق استخدام المؤشر الإحصائي "ANOVA" وتمثلت الحدود الزمنية للبحث ما بين (2003-2006) وأن أهم ما تم استنتاجه هو (إن نسبتين فقط من نسب كفاية رأس المال الأربعة هي أكثر تأثيراً معنوياً في مصرف الراجحي للاستثمار بينما لا توجد أي معنوية لهذا التأثير على نسب المخاطرة في مصرف الأردن الكويتي بالرغم من تكافؤ المصرفين في نسب كفاية رأس المال مع ارتفاع واضح في نسب المخاطرة المصرفية بشكل عام للمصرف الأول قياساً بالآخر. وأن أهم ما يوصي به الباحثان هو ضرورة الاهتمام وتنشيط هذا المصدر التمويلي فضلاً عن المصادر الأخرى وتنويعها لغرض التقليل من درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف في ظل التطورات البيئية المختلفة.

وتتناسب الدراسات من حيث توجهات الإشكالية العامة المطروحة في تحديد الأثر العام لرأس المال المصرفي على إجمالي المخاطر الاستثمار التي يتعرض لها البنك، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسة السابقة كونها أدرجت سياسة رأس المال بالمفهوم الواسع بإضافة أثر كل من سياسة توزيع الأرباح وكذا كفاءة رأس المال، وقد خلصنا إلى أن كفاية رأس المال يعد متغير أساسي تجنب المخاطر المصرفية المحتملة جنباً إلى أن مخاطر الائتمان والتشغيل تعد أهم المخاطر التي تهدد البنوك محل الدراسة.

ي. تقسيمات الدراسة:

للإحاطة بهذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجتها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الذي كان بعنوان "مدخل لسياسة رأس المال للبنوك التجارية" وتضمن ثلاثة مباحث، الأول خاص بالسياسات البنكية ودورها في تحقيق أهداف البنوك التجارية حيث شمل أهم السياسات المعتمدة لدى البنوك والمتمثلة في سياسة إدارة الودائع ، سياسة إدارة السيولة وسياسة إدارة رأس المال، أما المبحث الثاني فقد حاولنا من خلاله الكشف عن ماهية سياسة رأس المال في البنوك التجارية وأهم الركائز التي تقوم عليها، وذلك من خلال التطرق في البداية للتخطيط الرأسمالي للبنوك باعتباره الأصل الذي تنبثق منه هذه الأخيرة، مع إعطاء لمحة حول اختبارات الضغط أو الإجهاد المالي والتي تعتبر من أحدث الأدوات المعتمدة لدعم سياسة رأس المال في القطاع المصرفي، في حين تناول المبحث الثالث أهم المؤشرات المفسرة لهذه السياسة والتي من خلالها نستطيع تقدير أثرها على المخاطر التي تعرقل استثمار البنك محل الدراسة.

[مقدمة]

أما الفصل الثاني: الذي كان بعنوان "علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية" مقسم إلى ثلاثة مباحث تضمن الأول مفهوم الاستثمار وأهميته لدى البنوك التجارية بالإضافة إلى التطرق إلى أهم السياسات والإجراءات التي تنظم سير هذه الاستثمارات. أما المبحث الثاني فقد عالج أهم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية، حيث تطرقنا من خلاله إلى ماهية وأنواع المخاطر بشكل عام، كما تضمن أيضا طرق وكيفية إدارة هذه المخاطر والوسائل المعتمدة في ذلك. أما المبحث الأخير فقد تطرق إلى العلاقة بين سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار من خلال التطرق لأهم المحطات التي مر بها رأس المال في الصناعة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل بالإضافة إلى البنك الفدرالي الأمريكي.

أما الفصل الثالث المعنون بـ "سياسة رأس المال ودورها في تقليل مخاطر الاستثمار للبنوك التجارية - حالة البنك الفرنسي Bnp Paribas": فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تم فيها معالجة الإشكالية المطروحة، ففي المبحث الأول تناول الإجراءات والأدوات المعتمدة، ثم دراسة العلاقة بين سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار للبنك في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لمناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

مدخل لسياسة رأس المال

لدى البنوك التجارية

تمهيد الفصل:

أصدرت لجنة بازل للرقابة الاستشارية ومؤسسات وهيآت مالية أخرى مقاييس عديدة لقياس مدى ملاءمة رأس المال للبنوك والمؤسسات المالية في تغطية المخاطر المالية العامة لدى تلك المؤسسات، فقد أظهرت على وجه الخصوص الأزمة المالية أن البنوك بحاجة إلى تحسين وتعزيز رأس المال لديها ضمانا لتغطية تلك المخاطر بما فيها المخاطر غير المالية ومخاطر العدوى وسوء التقدير، لذلك فإن تركيبة رأس المال وجودته كمتغير أساسي في السياسة المصرفية العامة خاصة وأنه يعد صمام الأمان الأول يعد من الأهمية والأولوية التي ينبغي على صناع السياسة المصرفية وهيآت الإشراف أن توليه الاهتمام الكافي، تماما كما تفعل لجنة بازل الاستشارية.

ومن هذا المنطلق، تعد سياسة رأس المال والتي تستند إلى هيكل وتركيبته ومدى ملاءمته رأس المال في تغطية المخاطر الاستثمارية والمخاطر العامة التي من الممكن أن تصيب البنوك، أهم السياسات المصرفية إضافة إلى سياسة الودائع وسياسة السيولة وسياسة إدارة الأصول والخصوم، كما يشير إليها بعض المصرفيين. لذلك يأتي هذا الفصل ليعطي صورة عن السياسات المصرفية وبالتركيز على سياسة رأس المال وملائمته، ومن هذا المنطلق يظهر مصطلح الملاءة وكفاية رأس المال أهم العناصر التي تعكس سياسة رأس المال في البنوك، كما أشارت لذلك لجنة بازل في مقرراتها الثلاثة. وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار العام للسياسات المصرفية وذلك بالتركيز على سياسة رأس المال صمام الأمان الأول للبنوك من خلال العناصر التالية:

- السياسات البنكية العامة بما فيها سياسة السيولة وسياسة الودائع؛
- سياسة رأس المال لدى البنوك التجارية؛
- ماهية ومكونات رأس المال لدى البنوك التجارية؛

المبحث الأول: السياسات البنكية ودورها في تحقيق أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك كمؤسسات اقتصادية إلى تعظيم أرباحها من خلال محفظة استثماراتها العديدة والمتنوعة والتي تعد سياسة الودائع أهم عنصر فيها، بيد أنه ونظراً لطبيعة نشاطاتها الخصوصية فإنها ليست بمنأى عن مخاطر الاستثمار العديدة خاصة السحوبات غير المتوقعة من المودعين لذلك تعد سياسة إدارة السيولة العنصر الأساسي لمواجهتها ، وبالتوازي مع المخاطر السوقية والمخاطر العامة الأخرى خاصة مخاطر العدوى والتي تعد سلامة سياسة رأس المال الركن الداعم في تدنية مخاطرها وبذلك يتضح أن البنوك إضافة إلى هدف الربحية تهدف كذلك إلى توفير السيولة وتحقيق الأمان اللازمين ، وهو ما تحاول هذه الدراسة التطرق إليه، لذلك يتناول هذا المبحث السياسات المصرفية الأساسية المعتمدة في البنوك الجارية المتمثلة في :

- سياسة إدارة الودائع لدى البنوك التجارية؛
- سياسة إدارة السيولة لدى البنوك التجارية؛
- سياسة رأس المال لدى البنوك التجارية؛

المطلب الأول: سياسة إدارة الودائع لدى البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية على غرار المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الربحية من خلال محفظة استثماراتها العديدة والمتنوعة، وتعد أهم محفظة لدى البنوك محفظة القروض والتي تمثل المحفظة الأساسية للبنوك، وسلامة السياسة الإقراضية من سلامة سياسة الودائع وقدرة البنوك في تعبئة الودائع وهو ما يركز عليه هذا المطلب.

أولاً: مفهوم الودائع المصرفية وتصنيفاتها

تعتبر الودائع المصدر الأساسي الذي يعتمد عليها البنك في توسيع استثماراته، حيث تمثل " قرضاً يقوم المودع بإقراضه للبنك خلال فترة محددة بأجل استحقاق، بالإضافة إلى فائدة معينة يتفق عليها كلا الطرفين خلال هذه الفترة"¹. كما يمكن النظر إليها على أنها " تتمثل المبالغ النقدية المقيدة في دفاتر البنوك التجارية والمستحقة للمودعين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات"²، ويمكن النظر إلى الوديعة على أنها "اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله كما يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة"³.

¹ - ميثاق هاتف وآخرون، رأس المال الممتلك والودائع ودورها في تحديد سياسة الإقراضية للمصرف- دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والراجحي للاستثمار، مجلة أهل البيت، العدد 10، 2010، ص 138.

² - عبد السلام لفته، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص 03.

³ - هندي منير إبراهيم، إدارة الأسواق المالية والمنشآت المالية ، الإسكندرية ، منشأة المعارف، 1999، ص 103 .

وتكتسب الودائع أهميتها من كونها أموالاً فائضة توجه إلى عملية الإقراض والاستثمار لتمويل النشاطات الاقتصادية فمن خلال تجميع الودائع وإعادة توظيفها واستثمارها تساعد على تنمية الاقتصاد الوطني، كما تمنح النظام المصرفي قدرة أكبر على خلق الائتمان. وإلى جانب أهمية الودائع بالنسبة للبنك في ضمان وجود مصادر محلية للسيولة تكفي لتمويل المشروعات دون الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، بالإضافة إلى استخدام الودائع كأداة لتسوية المعاملات بما يسر تداول المبالغ الكبيرة عن طريق حسابات البنوك ويجنبها مخاطر نقل النقود، كما نجد أن البنوك التجارية تؤدي خدمة هامة للاقتصاد الوطني بقبولها الودائع نظراً لما يؤدي ذلك من تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري وتشجيع الادخار واستخدام للأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة¹.

ثانياً: تصنيفات الودائع وأنواعها

هناك العديد من التصنيفات للودائع المصرفية لا يمكن حصرها لذلك سوف نتطرق إلى أهم تلك التصنيفات فيما يلي²:

1. تصنيفات الودائع حسب الشكل:

1.1. ودائع تحت الطلب (ودائع جارية): يطلق على هذه الودائع أيضاً الودائع الجارية أو الحسابات الجارية وكلها تحمل نفس المعنى وهو أنه يمكن سحب هذه الودائع - أو جزء منها في أي وقت وبالطبع يمكن إيداع مبالغ إضافية في أي وقت.

2.1. ودائع لأجل: هي اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه إيداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينة، ويدفع البنك فائدة تختلف وفقاً لأجل استحقاق الوديعة، وعادة لا يجوز سحبها إلا في نهاية المدة المتفق عليها.

3.1. ودائع بإخطار: هي ودائع يمكن السحب منها وفقاً لأخطار سابق من العميل، وتحدد مدة الأخطار عند فتح الحساب، ويتم حساب الفوائد من تاريخ الإيداع.

4.1. ودائع توفير: هي إحدى وسائل تجميع الادخار الأكثر انتشاراً في العالم، حيث تتميز بالعديد من الصفات منها: صغر مبلغها، كثرة حساباتها، ونمو الوعي المصرفي... الخ، وتفتح لجميع العملاء وتحسب الفائدة على رصيد الحساب، وهي فائدة ذات معدل ثابت وموحد لجميع العملاء. ولا ينبغي كشف حسابات التوفير ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب بموجبها.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2007، ص 16.

² أحلام بوعبدلي، سياسة إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الجنان، الأردن، 2015، ص 42.

ثالثاً: إستراتيجية استقطاب الودائع المصرفية:

1- العوامل المؤثرة في تنمية الودائع:

تشير النظرية الاقتصادية الجزئية إلى أن عرض الودائع يمكن اعتباره دالة لعدد من المتغيرات التفسيرية وأهمها¹:

1.1. سعر الفائدة الدائن (فوائد على الودائع):

تعد العلاقة ما بين سعر الفائدة على الإيداع وعلى الإقراض بأنها علاقة طردية، وبناء على هذه العلاقة تقاس درجة حساسية تغير الودائع المعروضة للتغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة من خلال مرونة العرض وأسلوب تحديد أسعار الفائدة على الودائع تتراوح بين سياسة سعر الفائدة الإدارية وتحرير أسعار الفائدة.

2.1. أسعار الفائدة البديلة:

وهذه البدائل تتمثل في أسعار الفائدة على البدائل المناظرة (بدائل الأوعية الادخارية التي تعرضها المؤسسات الأخرى)، وأسعار البدائل السلعية للأوعية الادخارية المصرفية (أسعار الخدمات المكملة) مثل أنظمة حفظ الأمانات والخزينة الخاصة وغيرها، ويقصد بالبدائل هنا تلك البدائل التي تنافس الودائع المصرفية من حيث الأداء كمخزن للقيم.

3.1. دخل الأفراد:

إن ارتفاع مستويات الدخل لمختلف الوحدات الاقتصادية (سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية) يؤدي إلى الحد من الطلب على الأموال المودعة بالبنوك، فالعلاقة بين المتغيرين عكسية، إضافة إلى هذه المحددات هناك محددات أخرى للطلب تتمثل في (مستويات الأسعار، رغبة الفرد في الادخار)².

2- عوامل تخص الجهاز المصرفي:

يمكن تمييز عدة متغيرات أساسية قد تؤثر على نشاط استقطاب الودائع والتي تنعكس على سيرورة وسلامة النظام المصرفي ويمكن إدراجها في النقاط التالية³:

- السمات المادية للبنوك التجارية؛

1 - رانية خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الأصول والخصوم، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين، 2007، ص 85.

2- أحلام بوعبدلي، مرجع سابق ص 46.

3- رانية خليل حسان أبو سمرة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

- طرح خدمات جديدة ومبتكرات للعملاء؛
- تحسين مستوى الخدمات؛
- موقع البنك والحيز الجغرافي الذي ينشط فيه؛
- السياسات الرئيسية للمصرف (سياسات الودائع، السيولة، رأس المال)؛

رابعاً: العوامل المؤثرة على استقطاب الودائع:

على المستوى الكلي يمكن لسلطات الرقابة والبنوك المركزية تهيئة سياسات استقطاب الودائع وذلك من خلال عدة أدوات بما فيها السياسات النقدية والمالية والأدوات المختلفة للسياسة الاقتصادية العامة، ويمكن إدراج أهم تلك الأساليب في (مراقبة المصارف، التنسيق بين البنوك المركزية والبنوك التجارية، قوة ونجاعة نظام التأمين على الودائع) وسوف يتم التطرق إلى العوامل الجزئية التالية¹:

- أ- **سياسة الخدمات المصرفية:** وهي تتناول كافة الجوانب المتصلة بتحديد أنواع الخدمات المصرفية المقدمة للمودعين مع تطويرها وإضافة أنواع وأشكال جديدة منها لإشباع رغبات المودعين وبما يكفل تحقيق أهداف المصرف.
- ب- **سياسة ترويج خدمات المصرف:** ومن خلالها يتم الاتصال بالعملاء المحتملين وتعريفهم بخدمات المصرف المختلفة ومواصفاتها وأماكن تقديمها، فالتعامل سلوك مصدره دوافع داخلية تهدف إلى إشباع رغبة أو حاجة معينة لدى المودعين وهي حاجة مشتقة أو تابعة لحاجة أساسية لهم.
- ج- **المنافسة السعرية:** وهي تتركز على السعر، وتتجلى في سعي المتنافسين إلى كسب حصة أكبر في السوق البنكي عن طريق تخفيض الأسعار وذلك فيما يتعلق مثلاً بالعمولات أو بالفوائد المفروضة على القروض، كما تكون هذه المنافسة أيضاً عن طريق الرفع من أسعار الفوائد الممنوحة على الودائع.

¹ - محسن زبيدة - بوخلالة سهام، المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، (دون بيانات أخرى). متوفر على الموقع:

- <https://elbassair.net/Centre%20de%20t%20C3%A9A91%C3%A9A9chargement/maktaba/.PDF>
30/12/2018 15:34

المطلب الثاني: سياسة إدارة السيولة ودورها في توفير السيولة في البنوك التجارية

تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان بالنسبة لأي بنك أو مؤسسة مالية، لذلك تسعى البنوك في مختلف دول العالم إلى ضمان كفايتها لتغطية التزاماتها بشكل فعال وملائم لنشاطاتها الاستثمارية، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى سياسة إدارة السيولة مروراً بمفهوم السيولة، مكونات السيول المصرفية وكيفية إدارة السيولة لدى البنوك التجارية... الخ.

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية

- السيولة مصطلح شائع في الأدب المصرفي والأسواق المالية، وهي الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها¹، وتمثل في قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وفقاً لتاريخ استحقاقها²، وبشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة³.
- السيولة Liquidity في معناها المطلق تعني: النقدية Money Cash، أما السيولة في معناها الفني فتعني: قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته⁴.
- تكون البنوك في حالة وفرة في السيولة، عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة البنك على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر أن يستثمر هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية، أو على شكل أرصدة لدى البنوك.
- تهتم البنوك التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالبنوك المتخصصة وشركات التأمين، وهذا راجع إلى سببين أولهما أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً والآخر أن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

¹ - أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 02، 2014 ص 102.

² - natacha valla، muriel tiesset **Liquidité bancaire et stabilité fi nancière**، Banque de France، Revue de la stabilité financière • N° 9 • Décembre 2006 P 93.

³ - بن سليم محسن، بن رجم محمد، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة، مجلة الاقتصاد والمال، العدد 03، جامعة باجي مختار، 2016، ص 64.

⁴ - عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 230.

ثانيا : العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

- تتميز السيولة لدى البنك التجاري بالتغير المستمر وعدم الثبات، ونجد من بين أهم العوامل المؤثرة ما يلي¹:
- **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** تؤدي عمليات السحب على الودائع نقداً إلى تخفيض نقدية الصندوق لدى البنك المركزي وتقليص سيولته، أي أن لعمليات الإيداع دور في تحسين السيولة المصرفية.
 - **رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:** تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية.
 - **موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:** يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال أدوات السياسة النقدية المتاحة والتي يؤثر من خلالها على السيولة العامة في الاقتصاد والنظام المصرفي.

ثالثا : مؤشرات قياس السيولة

تعتمد البنوك التجارية العديد من المؤشرات لقياس مدى ملائمة السيولة لديها، وهذا ما يجعلها قادرة على تلبية التزاماتها في الوقت المناسب، ومن أهم المؤشرات المعتمدة في قياس ملائمة السيولة لدى البنوك التجارية نجد

أ- **نسبة الرصيد النقدي:** وتقيس هذه النسبة مدى كفاية الأرصدة النقدية للبنك بمختلف أنواعها، بما فيها النقد الموجود لدى البنك المركزي والصندوق بالإضافة إلى الأرصدة السائلة الأخرى كالعملات الأجنبية الموجودة في البنك لمواجهة الالتزامات، وتحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك}}{\text{إجمالي الودائع}} \quad (1-1)$$

حيث يقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية). وتبين المعادلة أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي كلما زادت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها، إلا أن زيادة هذه النسبة عن الحد الملائم ينعكس سلبي على العائد الذي يمكن أن يحصل عليه البنك وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على البنك بعوائد مالية.²

¹ شيماء يونس كاظم ، اثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم المحاسبية ، جامعة سانت كليمنتس، بغداد- العراق، 2014، ص 68.

² - بلال نوري، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرف الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24 ، جامعة كربلاء، العراق، 2009، ص 250-254.

الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية

ب- **نسبة الاحتياطي القانوني:** هي تلك النسبة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي وبدون فوائد ، وتكون عادة على شكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك التجاري تحدد بموجب قانون من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع + الالتزامات أخرى}} \dots\dots\dots (2-1)$$

حيث يقصد بالالتزامات الأخرى كل من: الشيكات، الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع مثل الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى.¹

ج- **نسبة السيولة القانونية:** تمثل هذه النسبة مقياسا آخر لقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية، ويتم حسابها بقسمة الأصول النقدية والأصول شبه النقدية على حجم ودائع البنك وتحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك}}{\text{إجمالي الودائع}} \dots\dots\dots (3-1)$$

تشير المعادلة أعلاه إلى انه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل ومصدر أمان بالنسبة للبنك.²

د- **نسبة التوظيف:** تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للبنك المتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف، وإن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة البنك على تلبية القروض، إلا أنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحوبات المودعين وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{إجمالي الودائع}} \dots\dots\dots (4-1)$$

يلاحظ من نسب السيولة أعلاه، أن هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، أي أن السيولة تزداد بزيادة كل من نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية وانخفاض نسبة التوظيف.³

¹ - بونيهي مريم ، الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، مجلة الاقتصاد الجديد_ المجلد 02، العدد 15، 2016، ص 217.

² - بشير دريدي ، قياس اثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة -دراسة حالة بنك البركة للفترة (2010-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11 ، العدد 01، 2018، ص 143.

³ - فاروق فخاري، نورة زبيدي، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة إلى حالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة المجلد (02) العدد ، (02) ديسمبر 2018 ، ص 180.

رابعا : مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها

تعد الإدارة السليمة للسيولة ضمن الأهداف الأساسية للجنة بازل حيث تتمثل في القدرة على تمويل الأصول والوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر، لذلك تساعد إدارة مخاطر السيولة الفعالة على ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية غير المؤكدة والتي عادة تتأثر بالعوامل الخارجية وسلوك الوكلاء الآخرين، فهي تعتبر ذات أهمية قصوى لأن الافتقار إلى السيولة داخل المؤسسة المالية والبنوك يمكن أن يكون له آثار سلبية على النظام المصرفي ككل. لذلك تعد المبادئ التي طرحتها لجنة بازل ضمن أحد أهم آليات إدارة السيولة خاصة بعد الأزمة المالية 2008/2009، وفيما يلي نستعرض تلك المبادئ¹:

أ- المبدأ الأساسي الأول وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة: تقع على عاتق أي بنك مسؤولية إدارة مخاطر السيولة وتعد ضمن أولويات البنك. ويتطلب الأمر إطاراً قوياً يضمن في جميع الأوقات مستوى ملائم من الأصول السائلة عالية الجودة، كما يجب على المشرفين اختبار مدى كفاية وملاءمة سياسة إدارة مخاطر السيولة في البنك ووضعية السيولة لديه واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة المخاطر من أجل حماية المودعين والحد من الأضرار المحتملة على النظام المالي.

ب- المبدأ الأساسي المتعلق بدور هيئات الحوكمة وإدارة مخاطر السيولة (المبدأ 02 إلى 04): يركز المبدأ الأول على ضرورة أن يتقيد كل بنك وأن يحدد مستوى تحمل مخاطر السيولة بما يتناسب مع إستراتيجيته ومكانته في النظام المصرفي، في حين تنص باقي المبادئ على أن مسؤولية إدارة مخاطر السيولة تقع على عاتق الإدارة العليا، كما يجب عليها مراقبة مؤشرات السيولة وتقديم تقارير إلى مجلس الإدارة. وأما المبدأ الرابع فيؤكد على ضرورة أن الأخذ بعين الاعتبار التكاليف والفوائد والمخاطر المتعلقة بالسيولة في جميع العمليات، وكذا قياس وتحليل تكاليف المنتجات الجديدة ومدى التعرض لمخاطر السيولة التي يخلقها هذا النوع من المنتجات.

ج- المبدأ الأساسي المتعلقة بقياس وإدارة مخاطر السيولة (المبدأ 05 إلى 12): يجب أن تكون عملية تحديد ومراقبة مخاطر السيولة في البنك مبنية على أسس سليمة ويجب أن تشمل هذه العملية آلية عمل شاملة للتنبؤ بالتدفقات النقدية بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية، كما يتطلب وضع إستراتيجية التمويل التي تضمن التنوع الفعال لمصادر التمويل.

د- المبدأ الأساسي المتعلق بالاتصال فيما يخص السيولة (المبدأ 13): يجب على البنوك نشر وبشكل دوري المعلومات التي تفيد المشاركين في السوق حول نظام إدارة السيولة وموقف السيولة لدى البنك.

¹ - Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for sound liquidity risk management and supervision**, September 2008, p 3-6.

هـ- **المبادئ المتعلقة بدور المشرفين (المبدأ 14 إلى 17):** يجب على المشرفين القيام بتقييم شامل لإطار إدارة مخاطر السيولة بالبنك للتأكد من قدرة البنك على التكيف مع حالة السيولة، من خلال القيام بالرقابة على مجموعة من التقارير الداخلية والتقارير التحوطية والمعلومات المتعلقة بالسوق. من ناحية أخرى يجب على المشرفين التدخل إذا ما دعت الضرورة لإلزام البنوك باتخاذ التدابير الملائمة لمعالجة أوجه القصور التي يتم الكشف عنها في عملية إدارة مخاطر السيولة. يجب على المشرفين القيام بتبادل المعلومات مع المشرفين الآخرين على الصعيد الوطني والدولي مثل البنوك المركزية لزيادة فعالية التعاون في مجال الرقابة وإدارة مخاطر السيولة.

خامسا : نظريات إدارة السيولة :

هناك العديد من النظريات المتعلقة بإدارة السيولة في البنوك وسنحاول الإشارة لأهم هذه النظريات كما يلي :

- 1- **نظرية القرض التجاري:** وفقا لهذه النظرية يجب على البنك أن يقوم بمنح القروض قصيرة الأجل فقط مما يعزز مركز السيولة لديه، على أن تكون مواعيد استحقاق القروض متلائمة مع مواعيد استحقاق الودائع¹.
- 2- **نظرية إمكانية التحويل:** تعتمد هذه النظرية على أساس أن سيولة البنك تعتبر جيدة مادامت لديه أصول يمكن تحويلها إلى نقد في أسرع وقت وبأقل الخسائر الممكنة، ففي حالة عدم سداد المقترض لما عليه من التزامات مالية فإن البنك يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد أو يقوم ببيع جزء من الضمان المقدم من طرف المقترض، وعليه يمكن للبنك أن يحصل على السيولة النقدية الكافية عند الحاجة².
- 3- **نظرية إدارة الخصوم:** ظهرت هذه النظرية بسبب الضغوط القوية التي كانت تواجهها البنوك والتي تلت أزمة الركود الاقتصادي (1960-1961) نظرا للطلب المتزايد على القروض مقابل النمو الضعيف للودائع. ووفقا لهذه النظرية أصبحت البنوك قادرة على توفير السيولة التي تحتاجها عن طريق اللجوء إلى السوق المالية (إصدار شهادات الإيداع، الأوراق المالية قصيرة الأجل وغيرها) دون الاعتماد على سيولة أصولها³.
- 4- **نظرية الدخل المتوقع:** بعد أزمة الكساد الكبير لعام 1930 أصبحت البنوك تتبع منهجا جديدا لإدارة السيولة لديها يعرف بنظرية الدخل المتوقع، وتقوم هذه النظرية على أساس أن البنك يعتمد في تخطيطه للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، حيث أن البنك عند تقديمه للقروض الطويلة والمتوسطة الأجل يتوقع دخلا من المقترضين يكون على شكل أقساط دورية ومنتظمة، مما يوفر للبنك سيولة عالية طوال فترة استحقاق القروض⁴.

¹ - سيرين سمح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 23.

² - الصائغ وأبو حمد، محمد جبار، رضا صاحب "دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية" المجلة العراقية للعلوم الإدارية مجلة فصلية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، 2006، ص 08.

³ - Emmanuel N. Roussakis, Commercial banking in an Era of deregulation, Greenwood Publishing Group, 3rd edition, USA, 1997, p 289.

⁴ - Clifford Gomez, Banking and finance: theory- law and practice, PHI Learning Private Limited, New Delhi, India, 2011, p 49.

المطلب الثالث: سياسة رأس المال ودورها في توفير الأمان في البنوك التجارية

يتناول المبدأ السادس لمبادئ الرقابة الفعالة للجنة بازل للرقابة المصرفية "متطلبات الأموال الخاصة" في البنوك والمؤسسات المالية، حيث يتضمن أنه على المشرفين وضع متطلبات رأسمالية حصيفة ومناسبة لجميع البنوك بما يعكس المخاطر التي تواجهها المؤسسة المالية وتحديد مكونات رأس المال مع مراعاة قدرتها على استيعاب الخسائر. يتناول هذا المطلب مفاهيم أساسية حول سياسة رأس المال بالتركيز على الدور الأساسي الذي أشارت له لجنة بازل للرقابة المصرفية في خصوص "كفاية رأس المال"، على أن يتم التفصيل أكثر في سياسة رأس المال المصرفي في المبحث الموالي.

أولاً : معايير رأس المال والنشاط المصرفي

يمكن أن تؤثر سياسة رأس المال على نشاط البنك بطريقتين أساسيتين، الأولى من خلال التكاليف المرتبطة بعدم مراعاة الحد الأدنى لرأس المال خاصة من حيث تكاليف التمويل الخارجي - "تأثير عتبة رأس المال" فهناك تردد كبير من جانب البنوك في إصدار أسهم جديدة أو تخفيض توزيعات الأرباح خاصة في الأوقات التي قد تشير فيها الأوضاع الاقتصادية العامة لحالة من التوتر. أما الطريقة الثانية وهي الأكثر أثراً من خلال التأثير الأوسع لإطار رأس المال على الطريقة التي يدير بها البنك أعماله "تأثير إطار رأس المال"، كما أشارت لجنة بازل في مقرراتها الثلاثة¹. ويلاحظ أن رأس مال البنوك يتكون من توليفة متنوعة من البنود يسهم كل بند فيها في تغطية جزء معين ونوع معين من المخاطر أو الخسائر المحتملة.

- رأس مال البنك (رأس المال الاجتماعي): يتضمن رأس المال المكتتب بالقيمة الاسمية للأسهم المحررة من

قبل المساهمين مع الأوراق المالية الأخرى التي تكون في مجملها الأموال الخاصة الاجتماعية.

- المخصصات العامة للبنوك: تتضمن عناصر تهدف إلى تغطية المخاطر والمصرفيات غير المرتبطة مباشرة

بالمعاملات المصرفية والمعاملات ذات الصلة التي لا يمكن تحديد مقدارها أو توقيتها بدقة أو أن الأحداث

التي تحدث تكون محتملة ومحددة بوضوح ولكن تحقيقه غير مؤكد²، كما تعد هذه المخصصات في سبيل

تجنب انخفاض قيمة الأصول مما ينجر عنه خسارة القيمة في قيمة الأصول المالية، لذلك فأساس اعتمادها

من قبل البنوك هو ضمان ما يلي:

- تغطية المخاطر والمصرفيات المتعلقة بالعمليات المصرفية والمعاملات المالية المتعددة خاصة الائتمانية.

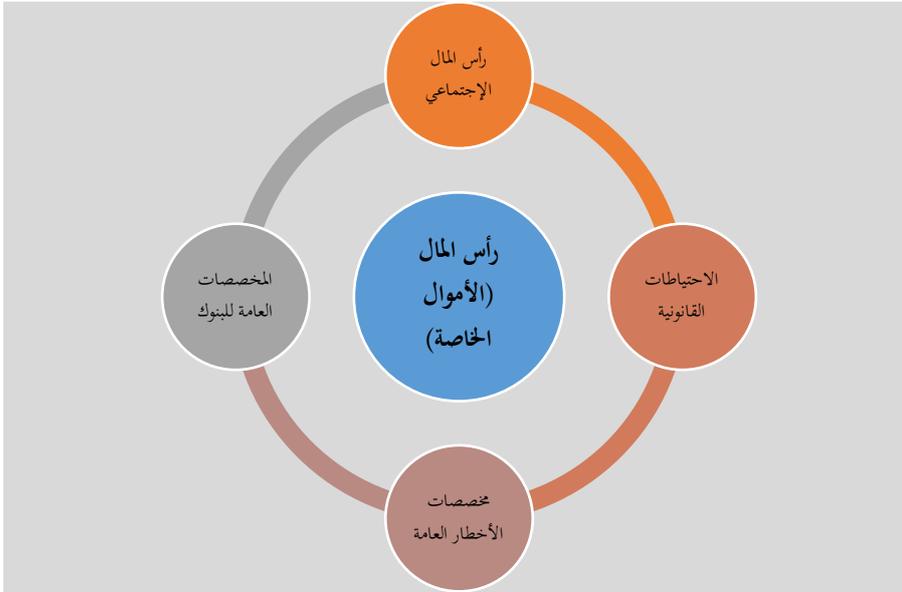
¹- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Capital regulation, risk-taking and monetary policy: a missing link in the transmission mechanism**, Working Papers 268,2008, p 05..

²- Dov Ogien, **Comptabilité et audit bancaires**, 2e édition, Dunod, Paris, 2008, p 268.

الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية

- تغطية المخاطر والمصروفات المرتبطة مباشرة بالمعاملات المصرفية والمعاملات ذات الصلة المحددة بوضوح من حيث غرضها ولا يمكن تحديد مقدارها أو توقيتها بدقة.
- تغطية المخاطر التي من المحتمل أن تنشأ من المعاملات غير المصرفية الناتجة من البيئة المحيطة بالبنك.
- أموال للمخاطر المصرفية العامة: يتضمن الأموال المصرفية التي توجه إلى المخاطر التي من المحتمل أن تصيب البنوك، حيث تصنف هذه المخاطر بكونها مخاطر عامة تكون احتمال حدوثها غير مؤكدة.
- الاحتياطات القانونية: هي المبالغ التي يقرر البنك في إطار معنى القانون المصرفي تخصيصها التحوط من مثل المخاطر تنطوي عليها العمليات المصرفية العامة لذلك فهي خطوة إضافية في تغطية مخاطر الائتمان، ويتم اقتطاعها من الأرباح السنوية للبنوك.¹

شكل رقم (01- 01): تغطية رأس المال لعناصر الأصول المصرفية



المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- Dov Ogien, **Comptabilité et audit bancaires**, 2e édition, Dunod, Paris, 2008.

¹ Dov Ogien, **op-cit**, p 270

ثانيا : المبادئ الأساسية لسياسة رأس المال في البنوك التجارية

أولت لجنة بازل للرقابة المصرفية أولوية بأن تشترط التشريعات واللوائح على جميع البنوك أن تحتسب وتحافظ باستمرار على نسبة رأس مال أدنى مخصصة وقادرة على استيعاب الخسائر خاصة للبنوك الدولية على الأقل وألا يخالف تكوين الأموال الخاصة وطريقة حسابها النسبة المطلوبة المنصوص عليها في إطار كفاية رأس المال المطبق في مقررات لجنة بازل، وقد تضمن من بين تلك الأولويات العناصر التالية¹:

- سلطات الإشراف مخولة بفرض متطلبات رأس المال وحدود فئات المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك.
- تعكس نسبة رأس المال الأدنى بيان مخاطر كل بنك كما يتم الأخذ في الاعتبار كلا من الميزانية العمومية والمخاطر خارج الميزانية العمومية.
- متطلبات رأس المال تأخذ في الاعتبار السياق الذي يعمل فيه النظام المصرفي ولذلك قد يحدث أن تحدد القوانين واللوائح المحلية نسبة دنيا أعلى من نظام لجنة بازل المطبق.

بالإضافة إلى العناصر السابقة والتي تخص البنوك المحلية خاصة الصغيرة التي لا تتوسع إلى المعاملات الدولية فإن تعريف الأموال الخاصة بها وطريقة حسابها ومقدارها يجب أن تتوافق أيضا مع مبادئ لجنة بازل الخاصة بالبنوك الدولية، وتحسب معدلات رأس المال وتطبق بطريقة موازية وتراعى خصوصية تلك البنوك والأنشطة التي تمارسها. وفي ذات السياق فإن سلطات الإشراف (البنوك المركزية) لديها الصلاحية على مطالبة البنوك بالاعتماد على نهج استثنائي لإدارة رأس المال وسيتم التفصيل في سياسة رأس المال خلال المبحث الموالي.

¹- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Méthodologie des Principes fondamentaux, Septembre 2006, p15.

المبحث الثاني: ماهية سياسة رأس المال في البنوك التجارية

تهدف الإدارة الجيدة للبنك إلى تحقيق الربح والحفاظ على أموال المودعين من خلال توزيع وتخصيص الموارد (الأموال) على مختلف بنود الأصول للبنك التجاري بطريقة تحقق الملائمة بين السيولة والربحية، ومن أجل تحقيق هذه الملائمة وجب على الإدارة أن تهتم برأس المال الذي يعتبر وسادة الأمان التي تحمي البنك من مختلف المخاطر التي تهدد استقراره وتعيق استمرار نشاطه بشكل يسمح له بتحقيق أهدافه المسطرة، ويشار إلى أن سياسة رأس المال لدى البنوك هي جزء لا يتجزأ من عملية تخطيط رأس المال.

المطلب الأول: تخطيط رأس المال واختبارات الإجهاد المالي في البنوك التجارية

يتناول هذا المطلب عملية تخطيط رأس المال لدى البنوك التجارية أحد أهم السياسات التنظيمية جنباً إلى عملية التخطيط الاستراتيجي بالإضافة إلى الإشارة إلى أحدث الأدوات المعتمدة (اختبار الضغط) في قياس قدرة تحمل رأس المال لاستيعاب المخاطر التي تواجه البنوك.

أولاً: التخطيط الرأسمالي للبنوك التجارية:

1. تعريف عملية تخطيط رأس المال لدى البنوك التجارية:

تعتبر عملية تخطيط رأس المال عملية ديناميكية ومستمرة تهدف لضمان التنفيذ الصحيح لإستراتيجية البنوك وتعد عملية تخطيط رأس المال جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة البنك الضرورية لضمان عمليات آمنة وسليمة واستمراريتها لذا يجب أن تتناسب مع حجم المخاطر الشاملة وهيكل وتنظيم للبنك، كما ينبغي أن يقوم البنك بتقييم عملية تخطيط رأس المال لضمان توفير رأس مال كافٍ لدعم المخاطر التي يواجهها¹.

التخطيط الرأسمالي عملية ديناميكية ومستمرة من أجل أن تكون فعالة، وتتطلع إلى الأمام في دمج التغييرات في التركيز الاستراتيجي للبنك، أو مستويات تحمل المخاطر، أو خطط الأعمال، أو بيئة التشغيل، أو عوامل أخرى تؤثر جوهرياً على كفاية رأس المال. وينظر التخطيط الرأسمالي الأكثر فاعلية إلى احتياجات رأس المال على المديين القصير والطويل، ويتم تنسيقه مع استراتيجية البنك الشاملة ودورات التخطيط، وعادة مع وجود أفق متوقع لمدة سنتين على الأقل².

¹ John C. Lyons Jr, **Description: Guidance for Evaluating Capital Planning and Adequacy**, Office of the Comptroller of the Currency, 2012: <https://www.occ.gov/news-issuances/bulletins/2012/bulletin-2012-16.html#5> 30/12/2018 14:35

² Rick Maroney , Craig Mancinotti , **Capital Planning for Community Banks**, 2016, p02 https://www.probank.com/wp-content/uploads/2018/04/AOBA-Capital-Planning_FINAL_01-26-16-20160203133006.pdf 05/01/2019, 19:06.

يعد تخطيط رأس المال جزءًا هامًا لسلامة العمليات التي ينفذها البنك وضمن استمراريته، فإن عملية التخطيط المستمر لرأس المال يضمن سيورة نشاط البنك وارتفاع ربحيته. فتخطيط رأس المال يعد عملية ديناميكية مستمرة تتناول العناصر الإستراتيجية المتمثلة أساسا في مستويات المخاطر ومستويات كفاية رأس المال وغيرها من العوامل الأساسية ضمن استراتيجية البنك. لذلك يعتبر تخطيط رأس المال الأكثر فعالية هو الذي يأخذ في الاعتبار احتياجات رأس المال على المدى القصير والطويل، لذلك يجب على البنوك الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي يمكن أن تحدث خارج الاعتبارات العادية للبنك¹.

2. أهداف تخطيط رأس المال لدى البنوك التجارية

تساعد عملية تخطيط رأس المال البنوك في مجالات إدارة المخاطر والتنبؤ بتقلبات السوق (التنبؤ المبني على المخاطر) كما تهدف إلى:

- تحديد المخاطر وتحسين فهم المخاطر الشاملة التي تهدد البنوك، كما تساعد على تحديد مستويات تحمل المخاطر وتقييم الخيارات الإستراتيجية في التخطيط على المدى الطويل؛
- يساعد تخطيط رأس المال على ضمان سلامة البنك؛
- تحديد نقاط الضعف في البنوك وتقييم أثرها على رأس المال؛
- إجراء تقييمات احتياجات رأس مال البنك بما في ذلك احتياجات رأس المال التي قد تنشأ عن التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والمالية؛

3. مكونات تخطيط رأس المال لدى البنوك التجارية:

إن محتوى عملية تخطيط رأس المال لدى البنوك ومداه وعمقها قد يختلف من بنك إلى آخر ومن تنظيم إلى آخر، إلا أن عملية التخطيط الرأسمالي الفعالة كما يحدده البنك الفدرالي الأمريكي تتضمن العناصر التالية²:

أ- تحديد وتقييم المخاطر:

العنصر الأول في التخطيط الرأسمالي هو تحديد وتقييم جميع المخاطر المادية التي تهدد البنوك وينبغي قياس هذه المخاطر وتحديد كيفية تأثيرها على كفاية رأس المال الإجمالية للبنك، كما ينبغي أن تنظر البنوك أيضا في العوامل النوعية التي تتضمن خبرة الإدارة في تقييم المخاطر الأساسية والتي تتمثل في (مخاطر الائتمان والتشغيل ومخاطر سعر الفائدة، والسيولة، السوق..... الخ).

¹ Thomas J. Curry , **A Common Sense Approach to Community Banking** , Office of the Comptroller of the Currency,2019, pp 15-16 on the link : <https://www.occ.gov/publications/publications-by-type/other-publications-reports/common-sense.pdf> .

² **IBID**, pp 15-16 .

ب- تحديد وتقييم أهداف كفاية رأس المال التي تتعلق بالمخاطر:

العنصر الثاني للتخطيط الرأسمالي الفعال هو تحديد احتياجات رأس مال البنك فيما يتعلق بالمخاطر المادية والتوجيه الاستراتيجي لإدارتها، بحيث ينبغي على البنك تقييم كفاية رأس المال بانتظام لضمان أن مستويات رأس المال كافية لمواجهة الخسائر المحتملة. كما تتضمن عملية تخطيط رأس المال لدى البنوك عوامل هامة أخرى يجب على البنوك مراعاتها في عملية تخطيط رأس المال وتمثل في¹:

- مستويات التركيز في البنوك؛
- جودة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات المراجعة؛
- جودة ومستوى الأرباح المحققة؛
- جودة ومكونات ومصادر رأس المال؛
- جودة الأصول ومستوى ممارسات إدارة الائتمان؛
- هيكل الميزانية العمومية؛
- احتياجات السيولة ومخاطر سعر الفائدة؛
- سياسات توزيع الأرباح المعتمدة في البنك؛

ج- الحفاظ على إستراتيجية ضمان كفاية رأس المال والتخطيط للطوارئ:

المكون الثالث للتخطيط الرأسمالي هو وجود إستراتيجية لبناء رأس المال وللحفاظ عليه ويجب على مجلس الإدارة تقييم مصادر رأس المال الداخلية والخارجية وتحديد إستراتيجية لبناء رأس المال عند الضرورة، وتمثل إستراتيجيات تعزيز رأس المال من خلال الاحتفاظ بالأرباح أو رفع حصص المساهمين أو من خلال تحويل جزئي أو كامل للسهم، كما يمكن للبنك أيضاً رفع رأس المال من مصادر خارجية.

وفي هذا الصدد يجب أن تأخذ عملية تخطيط رأس المال في البنك في الاعتبار خطط الطوارئ أو الدعم وأن تكون متناسبة مع المخاطر التي تهدد نشاطات البنك ويشمل التخطيط الفعال للطوارئ تحديد آليات واستراتيجيات موثوقة للحفاظ على رأس المال وتعزيزه خلال فترات الانكماش الاقتصادي أو التوتر.

¹Office of the comptroller of the Currency, **Capital and Dividends**, Comptroller's Handbook ,2018 p.26-32. on the link : <https://www.occ.gov/publications/publications-by-type/comptrollers-handbook/capital-accounts-dividends/pub-ch-capital-and-dividends.pdf> , 07/02/2019 ,19:32.

د- ضمان النزاهة في عملية تخطيط رأس المال الداخلي وتقييمات كفاية رأس المال:

المكون الرابع للتخطيط الرأسمالي هو ضمان سلامة وموضوعية واتساق العملية من خلال توفير قواعد الحوكمة الكافية، حيث يعتمد نجاح البنك على الإشراف القوي والمستقل من قبل مجلس إدارته في جميع المجالات خاصة مستوى إدارة المخاطر، كما تعد وظيفة المراجعة الداخلية للبنك عملية أساسية وضرورية في مراجعة الضوابط المتعلقة بعملية تخطيط رأس المال، وتتأثر كفاية رأس المال هي الأخرى بنوعية إدارة البنك وفي هذا الصدد تستلزم الإدارة السليمة تنفيذ ومراقبة السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية¹.

ثانيا : اختبارات الإجهاد (الضغط) المالي في البنوك التجارية :

1. تعريف اختبارات الضغط " Stress testing "

تطرق الكثير من المؤلفين والباحثين في مجال البنوك إلى ما يطلق عليه مصطلح " Stress testing " والذي ترجم إلى عدة مصطلحات مثل (اختبارات التحمل) أو (اختبارات الضغط) أو (اختبار الإجهاد المالي) أو (اختبار الأوضاع الضاغطة) وهذا التعدد ناتج عن إشكالية تعريب المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية حالها حال العديد من المصطلحات الأخرى كالخصخصة والعملة والحوكمة وغيرها، ولكن المصطلح له مفهوم واضح ومتفق عليه بين معظم الباحثين في هذا المجال.

واستنادا إلى بنك التسويات الدولية فإن اختبارات التحمل توصف بأنها " تقييم الوضع المالي للبنك تحت سيناريوهات قاسية ولكنها معقولة للمساعدة في صنع القرارات في البنك " ²

كما عرفت بأنها " استخدام البنك تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية رأس المال وعلى الربحية³.

¹ John C. Lyons Jr, op-cit, p 32.

² Basel Committee on Banking Supervision, Principles for sound stress testing practices and supervision, January 2009, P 03. sur le lien <https://www.bis.org/publ/bcbs147.pdf> 07/12/2018 11 :22.

³ معهد الدراسات المصرفية الكويتي، اختبارات الضغط، مجلة إضاءات اقتصادية ، العدد 05 ، 2010 ، ص 03 على الرابط :

http://www.kibs.edu.kw/upload/Stress_374.pdf

2. أهمية اختبارات الضغط:

- تحقق اختبارات الضغط مجموعة من المزايا المهمة للبنوك عند تطبيقها وتمثل أهميتها في¹:
- دورها في إدارة المخاطر التي تواجه البنوك لا سيما في ظل البيئية المصرفية والمالية المعقدة وغير المستقرة وتنوع المخاطر التي تواجه العمل المصرفي؛
 - حداثة استعمالها في ظل الأزمة المالية العالمية لعام (2008) حيث تعد ضمن أدوات الإنذار المبكر لتنبيه البنوك إلى المخاطر غير المتوقعة وما قد تخلفه من آثار سلبية عليها، حيث أن البنوك ركزت على التمييز حديثا بين رأس المال التنظيمي " Regulatory capital " الذي يمثل الحد الأدنى من رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر المتوقعة وبين ما يسمى رأس المال الاقتصادي " capital Economic " والذي يمثل الحد الأدنى من رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة
 - أنها لا تركز على البيانات التاريخية وإنما تركز على التنبؤات المستقبلية ولهذا فهي تعد ذات توجه مستقبلي وليس تاريخي في تحديد وتقييم المخاطر وفق سيناريوهات مستقبلية تأخذ بالحسبان مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تحكم الأداء المالي والاقتصادي للبنوك؛
 - تحقق التقييم الشامل لإدارة المخاطر بتركيزها على متغيرات عديدة تسبب تلك المخاطر وتعمل على تحسين إدارة رأس المال في مواجهة المخاطر المصرفية ببعد تنظيمي واقتصادي؛
 - أنها تقلل من حدوث الأزمات والصدمات المالية وحماية البنك من المفاجآت غير المتوقعة بناء على استقرار المستقبل والعمل في ظل خيارات وبدائل متنوعة وسياسات مصرفية سليمة؛
 - معرفة الأوضاع الحقيقية للبنوك من أجل تعزيز الثقة في الأسواق المالية والقطاعات المصرفية؛
- فضلا عن ذلك تعد اختبارات التحمل من أدوات إدارة المخاطر الحديثة المعتمدة في القطاع المصرفي بشكل خاص لإدارة المخاطر الداخلية إذ أنها تنبه إدارة البنك بالنتائج السلبية غير المتوقعة، كما يمكنها تحديد رأس المال اللازم لامتناع الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة ويتجلى دور هذه الاختبارات في²:
- التغلب على قيود البيانات التاريخية والنماذج ودعم الاتصالات الداخلية والخارجية؛
 - مد إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال بالبيانات؛
 - تحديد قدرة البنك على تحمل المخاطر؛
 - تسهيل تطوير خطط التخفيف من المخاطر والخطط الظرفية ضمن مجموعة الظروف الضاغطة.

¹ راشد الشمري، صلاح الدين محمد أمين ، متطلبات نموذج اختبار التحمل وإمكانية التطبيق في المصارف العربية " دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي " ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 71، العراق ، 2013، ص 41.

² Assouan , steeve , **stress testing a retail loan portfolio : an error correction model approach** , the Journal of Risk model validation , vol . 6.NO.1 spring 2012 , p 05.

المطلب الثاني: سياسة رأس المال في البنوك التجارية

تسمح سياسة رأس المال للمؤسسات المالية والبنوك على وجه الخصوص من إدارة وتحديد رأس المال الأنسب لضمان الأداء السلس للبنوك والمؤسسات المالية وكذا تحديد المستوى الملائم لامتناع الصدمات، يبحث هذا المطلب في ماهية سياسة رأس المال من وجهة البنوك والمؤسسات المالية، تماماً كما حددته المؤسسات الدولية ذات الصلة على غرار البنوك المركزية ولجنة بازل الاستشارية.

أولاً: تعريف سياسة رأس المال في البنوك والمؤسسات المالية:

- تعرف سياسة رأس المال على أنها مجموعة من المبادئ المنظمة والمبادئ التوجيهية التي تستخدمها المؤسسات والبنوك (BHC)^(*) لتخطيط إصدار رأس المال وإدارة الأرباح والتوزيعات، وهذه الأخيرة ينبغي أن تتضمن توجيهات كمية وأخرى نوعية ضماناً لتلافي النقص المحتمل في رأس المال¹؛

وفي ذات السياق يشير البنك الفدرالي الأمريكي إلى أنه من المهم أن يتم اعتماد سياسة رأس المال كعنصر أساسي في خطة رأس المال من قبل مجلس إدارة المؤسسات والبنوك (BHC) أو لجنة أخرى معينة من مجلس الإدارة. وذلك من خلال الالتزام بترتيبات تتناول المكونات الرئيسية لعمليات التخطيط الرأسمالي للمؤسسة وروابطها مع السياسات الأخرى وتدعمها بوجه الخصوص أدوات إدارة المخاطر، بمعنى أنه يجب أن توفر سياسة رأس المال تفاصيل حول كيفية قيام المؤسسات المالية والبنوك بإدارة ومراقبة واتخاذ القرارات فيما يتعلق بجميع جوانب تخطيط رأس المال، علاوة على الأدوار ومسؤوليات المنوطة بصانعي القرار والتوقعات الخاصة بتطور رأس المال لدى المؤسسات المالية والبنوك.

- تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية سياسة رأس المال على أنها جملة الإجراءات التي تحدد المبادئ التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات حول كيفية إدارة رأس مال البنك⁽²⁾. وعادة ما تشير هذه السياسة إلى رأس المال ومختلف مؤشرات الأداء الأخرى التي تقوم البنوك برصدها بصفة مستمرة، ومن بين هذه المقاييس نسبة فئة الأسهم العادية (Tier 1) لضمان الاحتفاظ برأس مال كافٍ لتلبية المتطلبات المستقبلية خاصة لدى البنوك العالمية (G-SIB)^(**)، كما تشمل سياسة رأس المال تدابير قياس ورصد مؤشرات العائد الأكثر شيوعاً في التقنيات

(*) bank holding companies (BHC).

(1)- Board of GOVERNORS of The Federal Reserve System, **Capital Planning at Large Bank Holding Companies: Supervisory Expectations and Range of Current Practice**, Board of Governors of the Federal Reserve System, August 2013, P13.

(2)- Basel Committee on Banking Supervision, **A Sound Capital Planning Process: Fundamental Elements-Sound practices**, January 2014, P 03. sur le lien [<https://www.bis.org/publ/bcbs277.pdf>] 03/10/2018 12:22.

(**)- Global systemically important banks (البنوك العالمية المهمة).

الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية

البنكية وعلى وجه الخصوص التي العائد على حقوق المساهمين (ROE) والعائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر (RORAC) والعائد المعدل حسب المخاطر على رأس المال (RAROC)؛

- وعليه انطلاقاً مما سبق يمكن طرح تعريف لسياسة رأس المال على أنها جملة الإجراءات والتدابير التي تعتمدها المؤسسات والبنوك من أجل ضمان جودة رأس المال لتحقيق الأهداف الأساسية بما يتوافق مع مستويات ملائمة من الملاءة المالية كصمام لامتصاص الصدمات.

المطلب الثالث: مكونات سياسة رأس المال في البنوك التجارية

يتناول العنصر التالي مكونات سياسة رأس المال لدى البنوك التجارية، والتي تعتمد على رأس المال وكفاءته في تحقيق أهداف البنك والملائمة بين الموارد والاستخدامات، كما يعتمد على كفاية رأس المال في تحقيق الأمان لدى البنوك.

أولاً: عناصر سياسة رأس المال

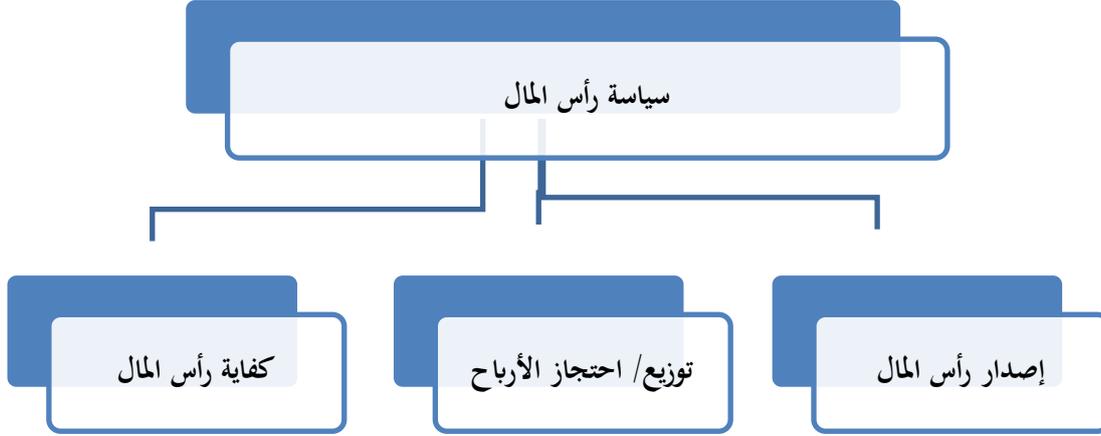
إن البنوك حتى عندما تكون متطورة في اعتماد الأساليب الاحترازية فإنه من الممكن أن تكون الأحداث الفعلية أسوأ بكثير من تلك المحتاط إليها. لذلك تتضمن سياسات رأس المال "الحد الأدنى" من العتبات التي يتم رصدها بصفة دورية لضمان بقاء البنك قويا، لذلك وانطلاقاً مما سبق تتجلى أهم العناصر المكونة لسياسة رأس المال على النحو التالي¹:

- عمليات تخطيط وإصدار رأس المال للمؤسسات المالية والبنوك؛
- المبادئ التوجيهية الكمية أو النوعية لاستخدام الأرباح؛
- ترتيبات وأدوات إدارة كفاية رأس المال وأداءه؛

كما يوضح الشكل رقم (02-01) مكونات سياسة رأس المال لدى البنوك التجارية، وفي هذا الصدد سيتم إعطاء لمحة مختصرة عن تلك المكونات بالتركيز على عنصر ملائمة الرأس المال (كفاية) كونه العنصر الأساس في تقليل المخاطر التي تهدد البنوك التجارية وفي ما يلي بيان لذلك:

¹Board of GOVERNORS of The Federal Reserve System , **Op-cit** , p13.

شكل رقم (01-02): مكونات سياسة رأس المال لدى البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- Board of GOVERNORS Of The Federal Reserve System, **Capital Planning at Large Bank Holding Companies: Supervisory Expectations and Range of Current Practice**, Board of Governors of the Federal Reserve System, August 2013, P13.

ثانياً: تحليل مكونات سياسة رأس المال

وفي ذات السياق فإنه من الضروري أن تتضمن سياسة رأس المال أهداف رأس المال للمؤسسات المالية خاصة البنوك والتي تتضمن المبادئ التوجيهية لإدارة رأس المال واستراتيجيات معالجة النقص المحتمل في مستوياته.

1. عمليات إصدار رأس المال / الأموال الخاصة:

في هذا العنصر سوف نعرض المكونات الأساسية لرأس المال في البنوك التجارية كما تنص عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية، ونشير إلى أنه من الممكن أن تختلف تركيبة رأس المال من نظام مصرفي لآخر غير أنه في مجمله يحتوي على عناصر أساسية متعارف عليها خاصة في تصنيفاته (تقسيماته) إلى شرائح كما حددته لجنة بازل:

أ. تعريف رأس مال البنك:

إن كلمة رأس المال "Capital" يقصد بها الفرق بين إجمالي أصول البنك وخصومه، وترجع أهمية رأس المال للبنك في حماية البنك من أي مشاكل أو أزمات مالية قد تعترض إدارته بجانب الأصول وتخفيض من قيمتها في السوق المالي، كما أنه يشكل تغطية لأي مشاكل أو هزات مالية غير متوقعة يمكن أن تزعزع مكانته في السوق. لذلك، فإن رأسمال البنك يعبر مصدر ثقة كبيرة للمودعين، كما أنه يعزز من سمعة البنك التجاري ومكانته المالية.¹ كما يعتبر رأس المال مورداً من موارد البنك حيث يمثل جانب الخصوم الذي لا يتم سداده في حالة التصفية إلا بعد سداد جميع الدائنين، وبالتالي يوفر مستوى رأس المال لدى البنك الحماية للمودعين والمقرضين.²

¹ محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر، الأردن، 2012، ص 157.

² Calvet H, **Méthodologies de L'analyse Financière des Etablissements de Crédit**, Paris ,2002 , p136.

يقصد برأس المال في المنشآت المالية الخاصة المساهمة بأنه "مجموع قيمة الأسهم العادية مضافاً إليها الاحتياطات التي تمثل أرباحاً متولدة في أعوام سابقة ثم تقرر الإدارة احتجازها. ويعرف كذلك بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك أو المنشآت المالية من أصحاب المشروع عند بدء تأسيسه أو تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها من فترات لاحقة". كما يعمل كذلك على إسناد البنك وتوثيق موقفه المالي في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها¹.

وعليه وانطلاقاً مما سبق نجد أن رأس المال هو عبارة عن الأموال المساهم بها أو المشترك بها من قبل المالكين للبنك أو المنشأة المالية، وأهم مورد يعتمد عليه هذا الأخير منذ البداية وكذلك في حماية قدرة استمرار نشاطه.

ب. أهمية رأس المال للبنوك:

تقوم البنوك بممارسة العديد من الأنشطة التي تتولد عنها مخاطر مختلفة ومتعددة (مخاطر ائتمان، مخاطر تشغيل، مخاطر سوق... الخ)، حيث ينجر عن هذه المخاطر حدوث خسائر في البنك قد تؤدي إلى انخفاض رأس المال وبالتالي عجزه على ممارسة نشاطه، وفي بعض الحالات قد تتجاوز هذه الخسائر عدم قدرة رأس المال على مواجهتها وبالتالي يكون غير قادر على تسديد ديونه مما يؤدي إلى إفلاسه وتوقف نشاطه بشكل كامل. ومن هنا تظهر أهمية رأس المال للبنوك، حيث أنه كلما كان رأس المال كافياً لمواجهة المخاطر، كلما حافظ على سلامة ومثانة وضع البنوك وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، فكما هو معلوم فإن البنوك بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة تشمل بشكل رئيسي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الإستراتيجية².

ج. مكونات رأس المال في البنوك:

- الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي): وتتكون من البنود التالية:
- ✓ رأس المال المدفوع: ويتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من المساهمين؛
- ✓ الاحتياطات: وتشمل كل من الاحتياطي القانوني الإلزامي والاحتياطي الخاص (الاختياري)؛
- ✓ الأرباح المحتجزة: وتمثل الأرباح الصافية المرحلة من سنوات مضت والتي تم احتجازها³.

¹ عبد الفتاح محمد وآخرون، قياس كفاية رأس المال "في المصارف الأهلية" دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون، العراق، 2013، ص 26.

² ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص 03.

³ - Comité Bâle, **International Convergence Of Capital Measurement And Capital Standards**, Op-Cit, p04.

- الشريحة الثانية (رأس المال المساند): ويعرف كذلك برأس المال التكميلي ويشمل الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات التقييم والمخصصات العامة، والأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين، والديون المساندة على ألا تقل نسبة رأس المال عن 4 %، وسنحاول شرح هذه العناصر المبحث الموالي¹.

- الشريحة الثالثة (رأس المال المساند أو المستوى الثالث): وتضم القروض المساندة لأجل سنتين، أي القروض قصيرة الأجل المخصصة لتغطية مخاطر السوق ويتم اعتبارها بمثابة رأس مال من المستوى الثالث².

2. توزيعات/ احتجاز الأرباح: تعد قرارات توزيع الأرباح من أهم السياسات التي تحدد تركيبة رأس المال في البنوك على غرار المؤسسات الاقتصادية الأخرى حيث تسمح بالملائمة بين تطور رأس المال كمورد من موارد البنك جنباً إلى كونها محدد أساسي لحفظة البنك كمصدر مهم لاستخدامات البنك، لذلك ضمن هذا العنصر يجب أن تصف السياسة المعتمدة لدى الإدارة العمليات المتعلقة بكيفية توزيع الأرباح وينبغي أن تناقش السياسة ما يلي:

- العوامل والمقاييس الرئيسية التي تؤثر على حجم وتوقيت وشكل توزيعات أرباح رأس المال؛

- الآليات التحليلية المستخدمة في اتخاذ قرارات توزيع أرباح رأس المال؛

- رصد الظروف التي من شأنها أن تتسبب بخفض أو تعليق برنامج إعادة توزيع الأرباح؛

أ. قرار توزيع الأرباح لدى البنوك: إن البنوك لا تقوم بتوزيع الأرباح بشكل سنوي مستمر، إلا بعد مراجعة إستراتيجيتها وخططها السنوية، وفي هذا المجال تستند إلى جملة من المبادئ تقوم بمراجعتها في نهاية السنة ومن جملة تلك المبادئ ما يلي³:

- توقعات المساهمين بشأن أداء البنك؛

- الأرباح المكتسبة خلال السنة المالية وتطور اتجاهات الأرباح في السنوات السابقة؛

- التطورات الحاصلة في نسبة كفاية رأس المال؛

- تكلفة جمع الأموال من مصادر بديلة فرص إعادة الاستثمار؛

- المعايير المعمول بها من الأطر القانونية والتنظيمية المختلفة؛

ب. قرار عدم توزيع الأرباح لدى البنوك: قد لا يقوم مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أو تخفيض معدل الأرباح في الظروف الاستثنائية خاصة إذا حقق البنك خسارة خلال السنة، أو إذا كانت تغطية القروض والائتمان أو حتى مقاييس كفاية رأس المال للبنك دون المستوى الأمثل، أو أي ظروف استثنائية أخرى (الانحراف عن السياسة المسطرة). كما تتمثل أهمية الأرباح المحتجزة في تغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وكذلك ضمان حقوق المودعين في حالة انخفاض الأصول التي يستثمر فيها البنك موارده كما تساهم في تعزيز مركزه المالي وتحديد أصوله.

¹ عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 37، 36.

² بوعبدلي أحلام، مرجع سابق، 2011 ص 84.

³ axis bank, **Dividend Distribution Policy**, p02. [https://www.axisbank.com/docs/default-source/quarterly-reports/dividend-distribution-policy-of-the-bank.pdf?sfvrsn=4] 10/10/2018 11:02

الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية

وقد إشارة لجنة بازل فيما يخص رأس مال البنك التجاري على أن يتشكل من % 50 على الأقل من رأس المال الاجتماعي والاحتياطات المعلنة المشككة من الأرباح الخاضعة للضريبة أما % 50 الأخرى فيتم تشكيلها من رأس المال التكميلي¹.

3. كفاية رأس المال (الملاءة): تعد عمليات رصد ملائمة رأس المال أمر أساسيًا لقياس قدرة البنوك على استيعاب الخسائر غير المتوقعة حيث أن رأس المال بمثابة خط الدفاع الأول ضد الخسائر المحتملة كسياسة احترازية، لذلك يعتبر رصد كفاية رأس المال عنصرا أساسيا من سياسة رأس المال ومكملا له جنبا إلى رصد مختلف مؤشرات الأداء. وفي هذا السياق شددت لجنة بازل للرقابة المصرفية على ضرورة التقييم الإشرافي لجميع جوانب المتعلقة بكفاية رأس المال في الإطار التوجيهي الصادر في 2010. كما طرح البنك الفدرالي الأمريكي مجموعة من المبادئ التوجيهية لرصد فعالية رأس المال، كما يوضحه الجدول أدناه²:

جدول رقم (01-01): المبادئ الأساسية لضمان فعالية كفاية رأس المال

المبدأ رقم	ترتيبات المبدأ
المبدأ 01: الإدارة السليمة للمخاطر	ضرورة أن تمتلك البنوك بنية تحتية سليمة لقياس وإدارة المخاطر.
المبدأ 02: منهجيات فعالة لتقدير الخسائر	ضرورة أن تتمتع البنوك بمنهجية فعالة لترجمة مقياس المخاطر إلى تقديرات لقياس لخسائر المحتملة والفعالية على حد سواء.
المبدأ 03: صلابة الموارد المستعملة	أن تمتلك البنوك موارد رأسمالية وعملية فعالة لتقدير الموارد الرأسمالية المتاحة.
المبدأ 04: تقييم تأثير كفاية رأس المال	ينبغي على البنوك على تقييم التأثير الخسائر على رأس المال وتكوينه.
المبدأ 05: سياسة تخطيط رأس المال	ينبغي أن تتوافر سياسة رأسمالية شاملة وممارسات تخطيط قوية لتحديد أهداف رأس المال وتحديد مستوياته وخطط الطوارئ .
المبدأ 06: قوة الضوابط والرقابة الداخلية	ضرورة أن تملك البنوك ضوابط داخلية قوية تضبط ترتيبات تكوين ومستوى كفاية رأس المال بما في ذلك السياسات والإجراءات.
المبدأ 07: فعالية حوكمة شركات	ضرورة أن تتمتع البنوك بفعالية في الإشراف والمراجعة للمخاطر.

المصدر: إعداد الطالب، بالاعتماد على:

- **BGFRS, Capital Planning at Large Bank Holding Companies: Supervisory Expectations and Range of Current Practice**, Op-Cit, P03. sur le lien [<https://www.federalreserve.gov/bankinfo/bcreg20130819a1.pdf>].

¹ عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 36، 37.

² Board of Governors of the Federal Reserve System, **Op-Cit**, P 03.

المبحث الثالث: مؤشرات سياسة رأس المال في البنوك التجارية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لأهم مؤشرات سياسة رأس المال بالاعتماد على مقررات كلا من البنك الفدرالي الأمريكي ولجنة بازل للرقابة والاستشراف المصرفي كما ورد سابقا، ومن خلال التعرف على مصادر رأس المال وكيفية رفعه وتخفيضه حسب الهدف من ذلك، والعوامل التي تؤثر على هذه القرارات، كما سنتطرق كذلك إلى كفاءة رأس المال ومؤشرات قياسها، وفي الأخير سنحاول إظهار مساهمة كفاية رأس المال كذلك باعتباره من أهم أدوات هذه السياسة بشكل خاص والنظام المصرفي بشكل عام.

المطلب الأول: مؤشرات قياس رأس المال للبنوك التجارية.

تفرض القوانين والتشريعات للمنظومة المصرفية على البنوك أن يكون رأس المال كافيا للقيام بوظائفه الأساسية، مثل تمويل البنك وحماية حقوق المودعين والدائنين، وتعزيز الثقة بين السلطات المصرفية، وهناك بعض المؤشرات التي تسمح بتوجيه البنك، وتحدد مدى كفاية رأس المال البنك لمواجهة الالتزامات وامتصاص الصدمات وتقليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك خلال ممارسة نشاطه ومن بين هذه المؤشرات.

أولاً- مصادر الرفع في رأس المال لدى البنوك التجارية:

هناك عدد من المصادر لزيادة ورفع رأس المال في البنوك التجارية من أبرزها مايلي:¹

1. **رفع رأس المال بإصدار أسهم جديدة:** حيث أن هذه الزيادة لا تترتب عليها زيادة القوة الإرادية للبنك بل إنها قد تؤدي إلى تخفيض الربحية لذا فإن الأسلوب الأمثل لتحسين القوى الإرادية للبنك هو توجيه الأموال المستمدة لزيادة رأس المال إلى التوظيف في عمليات الإقراض والتسليف وإلا فإن المساهمين القدامى سوف يعارضون أي اتجاه لزيادة رأس المال. أما في حالة اعتماد البنك هذه الطريقة للحصول على موارد إضافية وزيادة الطاقة الاستثمارية فأننا نواجه ثلاثة مسائل:²

- **الاكتتاب بأسهم البنك من خلال مودعي البنك نفسه:** وفي هذه الحالة سيتم تحويل جزء من أموال المودعين من بند الودائع إلى شراء أسهم البنك، وهذه العملية تؤدي إلى زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك بنفس مقدار الانخفاض في الاحتياطي القانوني نتيجة لانخفاض حجم الودائع.

- **شراء الأسهم الجديدة من قبل مودعين من بنوك أخرى:** تعتمد هذه الطريقة على قيام مودعين من بنوك أخرى على شراء الأسهم الجديدة المصدرة من قبل البنك، ويترتب على هذا التحويل زيادة الطاقة الاستثمارية

¹ ميثاق هاتف عبد السادة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² هيل عجمي، جميل الجنابي، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 100.

للبنك بمقدار قيمة الانخفاض في الودائع في البنك المحول منه ، وانخفاض الطاقة الاستثمارية لهذا الأخير بمقدار تلك الودائع التي تم تحويلها منقوصا منها الاحتياطي القانوني ، أما الطاقة الاستثمارية للجهاز المصرفي فترتفع بمقدار الانخفاض في الاحتياطي القانوني على الوديعة التي تم تحويلها من بنك إلى بنك آخر بهذه شراء أسهم رأس المال .

- شراء الأسهم المصدرة بواسطة مستثمرين من خارج الجهاز المصرفي: في هذه الحالة تصبح قيمة الأسهم المباعة إلى المستثمرين من خارج الجهاز المصرفي تمثل زيادة في الطاقة الاستثمارية للبنك والجهاز المصرفي ككل لان عملية الشراء لن يترتب عليها سحب للودائع من أي مصرف تابع للجهاز المصرفي¹.

2. رفع رأس المال باحتجاز الأرباح: ويعتبر هذا المصدر الأرخص والأفضل مقارنة بزيادة رأس المال عن طريق الأسهم، ومن الضروري توظيفها بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة ونفس الشيء بالنسبة لإصدار الأسهم حيث يتوجب استثمار الأموال المتأتية من عميلة الإصدار بمعدل عائد يعادل على الأقل العائد الحالي على الاستثمارات بهدف المحافظة على معدل التوزيعات كوسيلة للحفاظ على سعر الأسهم². ويفضل كل من الملاك والبنك المركزي إستراتيجية زيادة رأس المال باحتجاز الأرباح للأسباب التالية³:

- احتجاز الأرباح يرفع القيمة السوقية للأسهم العادية بمقدار الأرباح المحتجزة؛
 - يحقق الملاك بعض المزايا الضريبية في حالة احتجازهم للأرباح وذلك بسبب التباين في توقيت دفع الضريبة أما عند احتجاز الأرباح فان الملاك لا يدفعون ضرائب على الأرباح الرأسمالية الناجمة عن ارتفاع القيمة السوقية للسهم إلا عندما يتم بيعها فعلا؛
 - إن زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم جديدة يترتب عليها تكاليف تعلق بتكاليف الإصدار والتسويق والمصاريف الإدارية، وذلك بعكس الأرباح المحتجزة؛
- ورغم كل هذه الفوائد لاحتجاز الأرباح إلا أنها تنقد لسببين يتمثلان في⁴:

- احتجاز الأرباح يضر بمصلحة صغار الملاك الذين هم بأمر الحاجة إلى التوزيعات لسد حاجياتهم؛
- إن احتجاز الأرباح قد يترتب عليه انخفاض في القيمة السوقية للسهم في حالة عدم إجراء توزيعات ليست على شكل أرصدة نقدية بل على شكل أسهم وتوزيعات على الملاك؛

¹ هيل عجمي، جميل الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 101.

² رضا صاحب أبو حمد ، دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي وديونه للفترة 1996-2003، مجلة كلية الإسلامية الجامعة ، المجلد 01 ، العدد 01 ، 2006، ص 360.

³ خليل الهندي ، أنطوان الناشف ، العمليات المصرفية و السوق المالية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الجزء الأول ، لبنان ، 1998 ، ص 153..

⁴ منير هندي ، إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث ، ط 3 ، الإسكندرية ، 1996 ، ص 07.

الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية

كما تجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل قامت ببعض التعديلات في رأس المال وذلك بإضافة شريحة ثلاثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين، بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بها (رأس المال الأساسي، رأس المال المساند) قبل التعديلات، وقد جاءت هذه الإضافة (الشريحة الثالثة) من أجل مواجهة مخاطر السوق، والتي تم إلغاؤها فيما بعد. ومن أبرز الفوائد التي يمكن أن تجنيها البنوك من رفع أو زيادة رأس مالها تتمثل في:

- تعزيز رأس مال البنوك بحيث تكون ملائمة مع النسبة المفروضة على البنوك العالمية؛
- تمكينها من زيادة انتشارها في البلد من خلال زيادة عدد فروع تلك البنوك والتي تعزز من قدرتها على استقطاب الودائع وإعطاء التسهيلات؛
- تمكين البنوك من تفعيل مواردها البشرية واستقطاب الكفاءات إذا توفرت لها الإجراءات المالية المناسبة؛
- تمكين البنوك من توفير التسهيلات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية خصوصا إن الحد الأقصى لمبلغ التسهيلات المسموح إعطائها يرتبط ارتباطا مباشرا بحجم الأموال الخاصة بكل بنك؛
- تمكين البنوك الكبيرة من استعمال التكنولوجيا الحديثة مما يسهل منافسة البنوك الأجنبية الكبيرة أو البنوك الأجنبية المشتركة العاملة في البلد؛
- تعزيز قدرة البنوك على مواجهة أي خسائر قد تنجم عن عمليات التسليف والإقراض التي تقوم بها؛
- تمكين البنوك من استقطاب أموال متوسطة وطويلة الأجل من خلال إصدار سندات دين تتراوح آجالها بين ثلاث وخمس سنوات وتسويقها خارج البلد؛

ثانيا - العوامل المؤثرة على قرار زيادة ورفع رأس المال لدى البنوك التجارية:

إذا قررت إدارة البنك زيادة رأس مالها فيجب عليها الأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل التي تؤثر على هذا القرار وتتمثل هذه العوامل فيما يلي¹:

- إيرادات الأسهم: يختلف تأثير قرار التمويل على إيرادات السهم باختلاف نوع التمويل فمثلا إذا كان سيتم التمويل أو زيادة رأس المال باستخدام السندات الطويلة الأجل، فهذا المصدر من التمويل لا يؤثر على عدد الأسهم بل أن نصيب السهم من الربح يرتفع بمقدار الوفر الضريبي الذي تحققه السندات وذلك لأن فائدة

¹ - محمد صالح الحناوي وآخرون، المؤسسات المالية " البورصة والبنوك التجارية "، الدار الجامعية للنشر والطباعة، الإسكندرية - مصر، 2000، ص 328-331.

الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية

السندات تخضع من الأرباح قبل حساب الضرائب أما إذا تم زيادة رأس المال باستخدام الأسهم الممتازة لا تخضع كمصروفات عند حساب الضرائب وهذا البديل لا يفضله الملاك لأنه يخفض إيرادات الأسهم العادية .

- **المخاطر:** لا يؤثر قرار زيادة رأس المال على الدخل فقط ، وإنما يؤثر أيضا على درجة الخطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك سواء مخاطر عدم القدرة على البقاء أو مخاطر التأثير على سعر السهم السوقي، فزيادة الديون في الهيكل المالي تزيد المخاطر مقارنة مع زيادة الأسهم العادية ، أما الأسهم الممتازة فتقع في المنتصف بين الديون والأسهم العادية من حيث درجة الخطر.

- **الرقابة:** الملاك هم مصدر الرقابة وقد يفقدون سلطتهم هذه بسبب وسيلة التمويل المختارة لزيادة رأس المال، فاختيار الأسهم العادية يعتبر أقل تفضيل بالنسبة لعامل الرقابة لأنه يضيف ملاك جدد يشاركون الملاك القدامى في الرقابة، وان كان يمكن للملاك القدامى تفادي ذلك بشراء الأسهم الجديدة إذا أمكنهم ذلك ، أما بالنسبة للأسهم الممتازة والديون فالمشكلة أقل ، لعدم وجود أصوات جديدة أو ملاك جدد .

- **التوقيت:** يعتبر التوقيت المناسب قرار مهم جدا لاختيار مصادر التمويل المناسبة أو لزيادة رأس المال ، فاختيار وسيلة التمويل يتوقف على ما إذا كان الوقت مناسب لاستخدام هذه الوسيلة أم غير مناسب ، فمثلا قد يكون في الوقت الحاضر أسعار السندات مرتفعة ، وفي نفس الوقت الأسهم العادية أسعارها منخفضة ، ففي هذه الحالة يفضل التمويل عن طريق الديون أو السندات ونتيجة للتغيرات السريعة في أسعار الأصول المالية تزيد أهمية عنصر التوقيت في اختيار مصادر زيادة رأس المال .

- **المرونة:** تعني المرونة مدى إمكانية تكرار زيادة رأس المال في المستقبل . فيفضل بالنسبة للبنك ألا يقوم بالتمويل مرة واحدة لإشباع متطلبات رأس المال خاصة في أوقات التضخم، ونظرا لاحتمال التمويل عدة مرات بطريقة التمويل الحالية تؤثر على قدرة الاقتراض في المستقبل، وبالنسبة لهذا العامل يفضل التمويل من خلال الأسهم العادية ، لأن التمويل من خلال الديون يخفض من مرونة التمويل في المستقبل على عكس التمويل بالأسهم الذي يزيد قدرتها من خلال زيادة أموال الملكية¹.

1 - محمد صالح الخناوي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ص 330-331.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس كفاءة رأس المال في البنوك التجارية

إن توافر معدل مناسب من كفاية رأس المال، لتجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال مع الالتزام بمعايير الإقراض المحدد من قبل البنوك المركزية للتقليل من القروض المتعثرة يقود إلى تحقيق الكفاءة في رأس المال والتي تقاس عادة بالمتغيرات التالية:

أولاً: كفاءة رأس المال في تحقيق العوائد

يمكن للبنك الاستعانة ببعض النسب التقليدية لقياس كفاءة رأس المال في تحقيق العائد المحقق، وتعد نسبة عائد الأموال الخاصة وعائد الأصول أهم تلك النسب:

1. العائد على حقوق الملكية (ROE):

يشير هذا المؤشر إلى العائد الذي يحققه البنك من استثمار أموال المساهمين، وكلما كان هذا المؤشر أعلى كلما ارتفع الأداء المالي لربحية البنك وكانت كفاءة البنك في استغلال أموال المساهمين جيدة¹، إلا أنه لا يقيس إنتاجية الأموال التي تحصل عليها البنك في شكل ودائع، حيث يعاب عليه أنه لم يأخذ الودائع بعين الاعتبار مع العلم أن فوائدها تحسب بمعدل آخر يقيس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها يسمى "العائد على الموارد" أي معدل العائد على الأموال المتاحة وهو النسبة بين صافي الدخل إلى مجموع حق الملكية مع الودائع ويهدف هذا المؤشر إلى قياس قدرة البنك على توليد العوائد من الموارد المتاحة للبنك والمتمثلة في الودائع باختلاف أنواعها وحقوق الملكية².

يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) من أهم المؤشرات التي تقيس الربحية ويحسب وفق العلاقة أعلاه، حيث تهدف النسبة إلى تبيان مدى نجاح الأموال الخاصة في تحقيق أقصى ربح³.

$$\text{صافي الربح} \\ \text{إجمالي الأموال الخاصة} \\ \dots \dots \dots (5 - 1)$$

¹ -Mustafa Hassan Mohammad Adam, **Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance**, Journal of Accounting Auditing and Finance Research , Vol.2, No.6, August 2014, p172.

² -الشعوبي محمد فوزي ، التجاني الهام ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقروض الشعبي الجزائري للفترة 2001-2005، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 17، 2015، ص ص 33 34 .

³ - فوزان عبد القادر القيسي ، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج: CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014 ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 13 ، العدد 04 ، 2017 ، ص 465.

2. العائد على الأصول (ROA):

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تقيس الربحية ويحسب وفق العلاقة (1-6) أدناه، وتهدف هذه النسبة إلى تبيان مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتاحة لتحقيق أقصى ربح ممكن¹.

يسمى أيضا بالعائد على الاستثمار كونه يعد مقياسا لربحية كافة استثمارات البنك قصيرة والطويلة الأجل، فهو يقيس صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في البنك نتاج استثمارهم لأموالهم لذلك فاعتماده كبير على حجم الأرباح المحققة من هذه الأصول، كما يقيس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، و مدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل. وتتمثل تلك المصادر في إجمالي حقوق الملكية والودائع بالإضافة إلى مصادر تمويلية أخرى، فهو يقيس بذلك الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول. فمعدل العائد على الأصول يعد مقياسا كليا يترجم أداء البنك كونه يعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل².

$$\text{صافي الربح} \div \text{إجمالي الأصول} \dots \dots \dots (6 - 1)$$

ثانيا : كفاءة رأس المال في تحقيق الأمان

يمكن للبنك الاستعانة ببعض النسب التقليدية لقياس كفاءة رأس المال في تحقيق الأمان المصرفي من المخاطر التي تهدده، وتعد نسبة كفاية رأس المال للجنة بازل أهم تلك النسب والتي سيتم التطرق إليها لاحقا:

1. **نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع:** يفسر هذا المؤشر قدرة البنك على تلبية طلبات المودعين من رأس المال عند الحاجة إلى ذلك، حيث كلما ارتفعت نسبة الودائع عن رأس المال زادت مخاطر البنك بالنسبة للمودعين لديه. حيث يعتبر ربط رأس المال بالودائع من أهم وأولى المعايير التي استخدمت لقياس كفاية رأس المال، وقد تم وضع النسبة التالية كمقياس لكفاية رأس المال.

$$\text{رأس المال} \div \text{إجمالي الودائع} \dots \dots \dots (7 - 1)$$

1 - بنان محمد السعيد، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي، مذكرة ماجستير، تخصص تمويل ومصارف، جامعة آل البيت، الأردن 2006/2005، ص 56.

2- الشعبي محمد فوزي، التجاني الهام، مرجع سبق ذكره ص 34.

وتوضح هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات المودعين والدائنين، وبالتالي فإنه بارتفاع هذه النسبة سينخفض الخطر الذي قد تتعرض له الفئات المذكورة والعكس صحيح، كما أنه يمكن الاستفادة من هذه النسبة في الوقوف على مدى اعتماد البنك على رأس ماله كمصدر من مصادر التمويل الذي يتحصل عليها.¹ وحتى يمكن اعتبار النسبة السابقة مقبولة فإن على البنك بالمقابل أن يكون رأس ماله على الأقل لا يقل عن 10% من حجم ودائعه، ولكن هذا غير مقبول لدى أغلبية البنوك نظرا لاختلاف نوعية الأصول نفسها (من جيدة إلى رديئة) مما يسبب بعض إشكاليات تصنيف تلك البنوك.

2. نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول: تم اللجوء إلى هذا المقياس كبديل مفترض بسبب قصور المقياس السابق في الحكم على كفاية رأس المال لحجم ونوعية الأصول المستثمرة في البنك وذلك من خلال حجم الودائع، يتم قياس هذه النسبة بقسمة رأس المال على إجمالي الأصول، والتي تشمل كافة أوجه الاستثمار والتوظيفات المختلفة للأموال والتي تتضمن عادة بعض الأصول المحفوفة بالمخاطر مما يجعل منها مقياس أفضل للوقوف على أية طوارئ غير متوقعة التي تواجه البنك، وهنا يتم التركيز على الزامية البنك بالاحتفاظ برأس مال يعادل على الأقل 8% دون اعتبار للمخاطر البنكية المحتملة.² ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}} \dots \dots \dots (1 - 8)$$

تفسر هذه النسبة مدى قدرة البنك على استخدام رأس المال في تمويل أصوله الكلية، فارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى تحقيق حماية جيدة للمودعين لكن قد يؤدي في الوقت نفسه إلى أحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال مما ينتج عنه الأضرار بالمساهمين. كما يستدل من هذه النسبة أنها تستثني الأصول التي لا يوجد بها مخاطر كأصول النقدية وما في حكمها، وتعتبر أن حقوق المساهمين المتمثلة في رأس المال هي الملاذ الوحيد ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

ويتم حساب هذه النسبة بقسمة رأس مال البنك على الأصول ذات الطبيعة الاستثمارية التي تنطوي على مخاطر عالية بطبيعتها، كالقروض طويلة الأجل والتسهيلات الائتمانية وأية موجودات وأصول أخرى تعثر أو تختلف سدادها، وتعطي هذه النسبة مؤشرا لقيمة الانخفاض الذي قد يحدث في رأس مال البنك الناشئ عن احتمال عدم الوفاء بهذه الاستثمارات. وحتى يمكن اعتبار هذه النسبة مقبولة مقياس لاحتساب كفاية رأس المال فإنه يجب على

¹ - شاهين، علي عبد الله، المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة النيلين، السودان. 2002، ص 31.

² - تهازي محمد محمود الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص 52.

الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية

البنك أن يحتفظ برأس مال يعادل على الأقل ما نسبته 8% من حجم الأصول الخطرة. ويعاب على هذه النسبة إغفالها لدرجات المخاطرة المختلفة في أصول البنوك التجارية حيث تعامل تلك الأصول الخطرة بنفس المعاملة مع إهمالها أيضا لما يحدث خارج قائمة المركز المالي من أنشطة وعمليات تتعلق بالاتفاقيات المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة، والالتزامات الطارئة المرتبطة بعمليات معينة وغيرها مما يؤثر سلبا على التزاماته وتحقيق قدر من الخسائر في حجم رأسماله.

3. نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة: بسبب القصور الذي عانت منه النسبة السابقة في قياس كفاية رأس المال ببنوك التجارية، فقد تم اللجوء إلى مقياس آخر يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه البنك التجاري باعتبار أن هناك علاقة طردية بين رأس المال والأصول الخطرة، وذلك على النحو التالي: كلما زادت الحاجة إلى زيادة رأس المال زادت المخاطرة، ويمكن تمثيل النسبة كمقياس لكفاية رأس المال للبنك التجاري بنفس طريقة البسط والمقام في النسب السابقة. وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة}} \dots \dots \dots (9 - 1)$$

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على استخدام رأس لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في الأصول الخطرة، حيث تشمل هذه الاستثمارات كل الأصول باستثناء الأصول عديمة المخاطرة أو المضمونة مثل (السندات الحكومية، أذونات الخزينة، النقدية لدى البنك المركزي ..) لذي فان هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حسن توظيف وإدارة الموارد المالية في مواجهة الخسائر المحتملة من هذه الأصول.¹

4. نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض: وتعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة مخاطر الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، فهذه النسبة تعكس درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض. ويتم حسابها كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{اجمالي اقروض}} \dots \dots \dots (10 - 1)$$

¹ -نضال رؤوف احمد ، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثرها على كفاية راس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد36 ،2013 ، ص309.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية

في هذا الإطار جاءت اتفاقية بازل الأولى سنة 1988، التي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، وبعد سنوات تم تعديلها بسبب التطورات المتسارعة التي تبعتها تنوع وتطور المخاطر وتغير طبيعتها، مما أدى إلى ظهور بازل الثانية التي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة لتدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة شفافية السوق. ومع تطبيقها مطلع سنة 2007، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة، وهو ما دفع إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل الثانية لتتولد اتفاقية بازل 03 في 2010، والتي تحمل في طياتها مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة.

أولاً: كفاية رأس المال وفق بازل I

تتحوط البنوك من المخاطر الداخلية المرتبطة بنشاط وإدارة البنك، أو المخاطر الخارجية الناشئة عن تغيير الظروف التي يعمل البنك في ظلها من خلال وسائل عديدة، من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات، وهو ما قرره لجنة بازل عام 1988 بمعيارها الموحد الدولي الذي يطلق عليه الملاءة المالية بنسبة 08 % كحد أدنى¹. وفق العلاقة التالية:

$$\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)} \leq \frac{8\% \dots \dots \dots (11 - 1)}{12.5 \times \text{مقياس المخاطرة السوقية} + \text{الأصول المرجحة باوزان المخاطرة}}$$

1. مكونات شريحة رأس المال:

أ. الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):

- رأس المال المدفوع: ويتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدأ تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل المصرف عليها من جميع المصادر. وترى اللجنة أنه العنصر الرئيسي لرأس المال الذي ينبغي التركيز عليه جنبا إلى الاحتياطات المفصح عنها وهو العنصر الوحيد المشترك بين الأنظمة المصرفية في جميع البلدان². كما أنه يفصح عنه كلياً في الحسابات المنشورة لدى البنوك وهو الأساس الذي يتم بموجبه إصدار معظم أحكام السوق بشأن كفاية رأس المال. وله تأثير حاسم على هوامش الربح وقدرة البنك على المنافسة³.
- الاحتياطات: وتشمل كل من الاحتياطي القانوني الإلزامي (احتياطي رأس المال) والاحتياطي الخاص (الاختياري).

¹ - محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، صص، 167، 168.

² - أحلام بوعبدلي، سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد إصلاحات 1990، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، 2011، ص 79.

³ - Comité de Bâle, **International Convergence Of Capital Measurement And Capital Standards**, Op-Cit, p04.

- الأرباح المحتجزة: وتمثل الأرباح الصافية المرحلة من سنوات مضت والتي تم احتجازها، ولم توزع على المساهمين (الملاك). ويمكن للبنك استخدامها في مجالات التوظيف المختلفة لتوسيع مجال نشاطه وزيادة قوته الإيرادية، وتعتبر الأرباح المحتجزة مصدرا رئيسيا للتمويل (تمويل ذاتي) ولزيادة رأس المال في البنوك.¹
- وتتمثل أهمية الأرباح المحتجزة في تغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وكذلك ضمان حقوق المودعين في حالة انخفاض الأصول التي يستثمر فيها البنك موارده كما تساهم في تعزيز مركزه المالي وتحديد أصوله. وقد إشارة لجنة بازل فيما يخص رأس مال البنك التجاري على أن يتشكل من 50% على الأقل من رأس المال الاجتماعي والاحتياطات المعلنة المشكلة من الأرباح الخاضعة للضريبة أما 50% الأخرى فيتم تشكيلها من رأس المال التكميلي.
- ب. الشريحة الثانية (رأس المال المساند): ويعرف كذلك برأس المال التكميلي ويشمل الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات التقييم والمخصصات العامة، والأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين، والديون المساندة على ألا تقل نسبة رأس المال عن 4%. وسنحاول شرح هذه العناصر كما يلي:
- الاحتياطات غير المعلنة: يمكن تشكيل الاحتياطات غير المعلنة أو الاحتياطات السرية بعدة أشكال، وذلك حسب الأنظمة القانونية والتطبيقات المحاسبية المطبقة في البلد، ويقصد بها الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للبنك، لكن يشترط فيها أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية في البلد.²
- احتياطات إعادة تقييم الأصول: تسمح التطبيقات المحاسبية وأنظمة الرقابة البنكية في العديد من الدول بإعادة تقييم العديد من عناصر الأصول بقيمتها الجارية أو بمستوى قريب جدا من هذه القيمة بالمقارنة مع تكلفتها الأصلية، وأخذها بعين الاعتبار في رأس المال³. وذلك من خلال:
 - ✓ إعادة التقدير للأصول الثابتة الخاصة بالبنك وهو ما ينعكس على الميزانية؛
 - ✓ ضم لرأس المال فائض القيمة الناتج عن الحياة على سندات مقيمة في الميزانية بقيمتها الأصلية.
- ويمكن إدراج هذه الاحتياطات ضمن رأس المال الإضافي حسب لجنة بازل بشرط أن تعتبر السلطة الإشرافية هذه الأصول مقيمة وفق القيمة الحقيقية للأصول المالية، مما يعكس بالكامل إمكانية تقلبات الأسعار⁴.
- المخصصات العامة (احتياطات عامة للخسائر على القروض): يتم إنشاء المخصصات العامة أو احتياطات خسائر عامة للقروض عند احتمال تعرض البنك إلى خسائر مستقبلية لا تنسب ولا تعكس انخفاضا في تقييم أصول

¹ - عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 37، 36.

² - عمار عريس، مجدوب بوحفص، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، جامعة بشار، 2017، ص 102.

³ - دريس رشيد، بحري سفيان، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، ملتقى حول: "المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية"، جامعة بشار، يومي 24/25 أبريل 2006، ص 04.

⁴ - Comité de Bâle, **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Op-Cit, p05.

الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية

معينة، لذلك فإن هذه الاحتياطات مؤهلة لإدراجها في رأس المال ضمن الطبقة الثانية. وهناك مجموعة من الشروط يجب مراعاتها عند القيام بضم هذه الأخيرة إلى رأس المال التكميلي كما يلي:

✓ ألا تتعدى قيمتها 1.25% من الأصول المرجحة بالمخاطر بالنسبة للبنوك التي تستعمل الطريقة المعيارية لتقدير المخاطر الائتمانية؛

✓ ألا تتعدى 0.6% من الأصول المرجحة بالمخاطر، بالنسبة للبنوك التي تستعمل طريقة التنقيط الداخلي لتقدير المخاطر الائتمانية؛

- **القروض المساندة لأجل:** أتاحت اتفاقية بازل هذا النوع من القروض الذي يطرح في شكل سندات ذات أجل محدد لكي يكون ضمن عناصر رأس المال التكميلي، ويشترط في هذه القروض المساندة أن تزيد أجالها عن خمس سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة، في إطار السعي نحو تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال التكميلي كلما اقترب أجل استحقاقها. ومن خصائص القروض المساندة في شكل سندات أن ترتيب سدادها، يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين وذلك في حالة إفلاس البنك.¹

- **أدوات رأسمالية أخرى:** هذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض، حيث تنسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك إذا حدثت، ومن الأدوات المالية التي تندرج ضمن هذه الفئة من الأدوات الرأسمالية نذكر ما يلي²:

✓ الأسهم الممتازة؛

✓ سندات المساهمة وسندات مساندة ذات أجل غير محدود؛

✓ أدوات دين من دون تاريخ استحقاق؛

✓ أدوات دين واجبة التحويل.

2. **الشريجة الثالثة (رأس المال المساندة أو المستوى الثالث):** وتضم القروض المساندة لأجل سنتين تستخدم لتغطية مخاطر السوق³، ويتمثل في القروض قصيرة الأجل المخصصة لتغطية مخاطر السوق، ويشترط في هذه القروض حتى يتم اعتبارها بمثابة رأس مال من المستوى الثالث، من أهم هذه الشروط ما يلي:

- أن يكون لها على الأقل تاريخ استحقاق أولي يقدر بسنتين؛

- ألا يتم تسديدها قبل تاريخ استحقاقها المحدد إلا بموافقة السلطات الرقابية؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

² سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية ومقررات لجنة بازل ، تحديات العولمة ، استراتيجية مواجهتها ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2008، ص 115

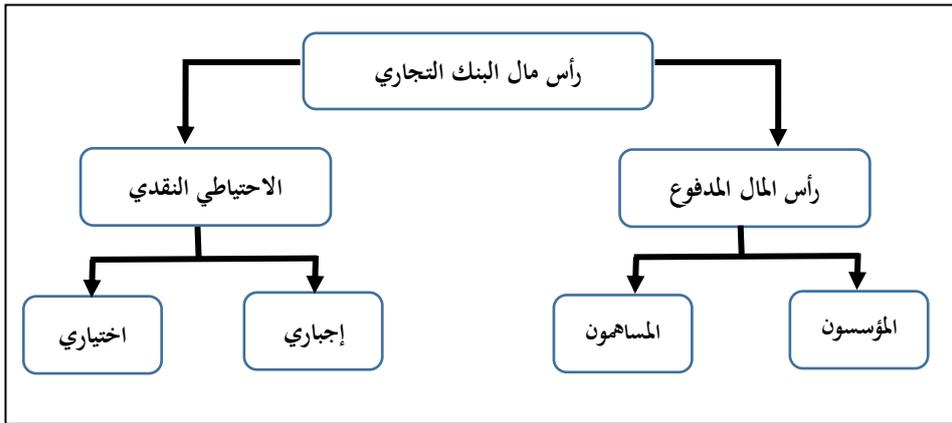
³ بوعبدلي أحلام ، مرجع سابق ، 2011 ص 84.

الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية

- ينص على عدم تسديد الفوائد أو "clause de verrouillage" أن تكون خاضعة لبند إغلاق أصل القروض حتى تاريخ الاستحقاق في حالة ما إذا كان القيام بالتسديد يتسبب في انخفاض رأس مال البنك لأقل من المتطلبات الدنيا المحددة.

3. الشروط المفروضة على رأس المال التكميلي:

- قامت لجنة بازل بوضع مجموعة من الشروط والقيود على رأس المال التكميلي، وتمثل فيما يلي:
 - ألا تتعدى عناصر رأس المال التكميلي في مجموعها 100% من عناصر رأس المال الأساسي، بغرض تدعيم عناصر رأس المال الأساسي بشكل مستمر وذلك باعتباره الممثل لحقوق المساهمين والذي يعد دعامة لمواجهة أي خسائر تفوق مقدار المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين؛
 - أن يتم إخضاع احتياطات إعادة تقييم الأصول لخصم يقدر ب 55% من قيمتها؛
 - أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي.
- الشكل رقم (01-03) : يوضح الهيكل الأساسي لرأس المال للبنك التجاري



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع السابقة.

- من خلال الشكل يتضح لنا أن رأس المال للبنوك التجارية يعتمد على مصدرين رئيسيين:
- المصدر الأول هو رأس المال المدفوع والذي يمثل الأموال التي يدفعها المؤسسون من أصحاب البنك عند إنشائه، بالإضافة إلى المبالغ التي يدفعها المساهمون.
- أما المصدر الثاني والذي يمثل الاحتياطي النقدي الذي يقوم البنك باقتطاعه من مجموع الأرباح الصافية المتحققة، أي أنها عبارة الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة، والتي تنقسم بدورها إلى احتياطات إجبارية أو اختيارية أما الأولى فهي التي يتم تكوينها طبقاً للقوانين والتشريعات المنصوص عليها في كل بلد، أما الاختيارية فيقوم البنك بتكوينها لغاية أو بهدف تعزيز مكانته وسمعته المالية في النظام المصرفي المحيط به.

2. التعديلات التي أُدخلت على اتفاقية بازل I لكفاية رأس المال:

بعد وضع هذه النسبة رأّت البنوك ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعني بمخاطر الائتمان فقط، وقد كان ذلك في يناير من سنة 1996 وفي صورتها النهائية بعد أن طرحتها كاقترح للنقاش في أبريل 1995، وتعتبر هذه الاتفاقية تعديلاً لاتفاقية 1988، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998¹. ومن خلال التعديل أصبحت العلاقة المعدّلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)} \leq \frac{8\% \dots \dots \dots (12 - 1)}{12.5 \times \text{مقياس المخاطرة السوقية} + \text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}}$$

للإشارة فإن اللجنة ترى أنه يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبر عن كل مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد، أي باستخدام النماذج الداخليّة، أو باستخدام النموذج الموحد الصادر عن اللجنة².

ثانياً: كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل II

بعد جهود كبيرة وشاقة تحللتها العديد من المناقشات والمشاورات امتدت إلى سنوات، ظهر الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال تحت مسمى اتفاقية بازل 02 سنة 2004³.

تحدد هذه الاتفاقية المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي حجم رأس المال الذي يجب على البنوك تأمينه لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموجودة الموزونة بالمخاطر. إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولاً في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لأساليب قياس المخاطر⁴، هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث

¹ <http://islamfin.go-forum.net/t1912-topic> على الساعة 18:32 2016-11-12

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية/مصر، 2001، ص، 301.

³ سليمان ناصر، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، بحث مقدم إلى المنتدى الدولي حول " أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، أيام 06/05 ماي 2009، ص: 07.

⁴ انتصار محمد جواد ، تقييم الاداء المالي للمصارف العراقية في ضوء معايير لجنة بازل دراسة تحليلية في مصرف الرشيد، على الرابط : <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=63471> ص07، تاريخ الاطلاع 06-01-2017 على الساعة 09:50 .

الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية

مجموعات رئيسية وهي المخاطر الائتمانية، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي¹:

$$\text{كفاية رأس المال} \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطرة السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 8\% \dots \dots \dots (13 - 1)$$

ثالثا : كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل Basel III

تولدت اتفاقية إصلاحية تحت عنوان مقررات بازل ثلاثة في الثاني عشر من شهر سبتمبر 2010، تضم مجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة التي تم استنباطها من الدروس المستخلصة الأزمة المالية العالمية الحالية. وسيتم تطبيقها بالتدرج على أفق زمني يمتد حتى بداية سنة 2019م. ووفق هذه الاتفاقية تصبح متطلبات كفاية رأس المال وفق العلاقة التالية:

$$\text{كفاية رأس المال} \leq \frac{\text{رأس المال الشريحة الاولى} + \text{رأس المال الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطرة السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 10.5\% \dots \dots \dots (14 - 1)$$

¹ Oana miruna dănilă., **Impact and limitations deriving from Basel II within the context of the current financial crisis**, Theoretical and Applied Economics, Volume 6 No (6). (2012),p124

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل مدخلا للسياسات المصرفية العامة انطلاقا من تحليل السياسات الاستثمارية والتي تعنى بإدارة الأصول والخصوم والتي تنعكس في سياسة الودائع العنصر الأساسي للنشاط المصرفي بالتزامن مع سياسة السيولة والتي تعد أهم المتغيرات التي تحدد النشاط المصرفي خلافا للمؤسسات الاقتصادية الأخرى. وفي ذات السياق تم التركيز على السياسة الاحترازية الأهم لدى البنوك وهي سياسة رأس المال والذي يعتبر صمام الأمان الأول لدى البنوك التجارية لتجنب المخاطر العامة كما تدعو إليه لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ومن هذا المنطلق تم التطرق لتحليل سياسة رأس المال المصرفي ومكوناته كما تدعو إليه ذات اللجنة مع الإشارة إلى أهم المؤشرات المتاحة والتي يمكن من خلالها تحليل وقياس أبعاد المخاطر والسياسة الاحترازية لرأس المال ومدى ملاءمته في تغطية المخاطر الاستثمارية والمخاطر العامة التي من الممكن أن تصيب البنوك. ولما كان هذا الفصل قد أشار في العموم إلى المتغير المستقل والذي يعنى بالسياسة الاحترازية لرأس المال، يأتي الفصل الثاني الموسوم بالعنوان "علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية" لبحث في أساسيات العمل المصرفي والاستثمار في تركيبة أصوله وأهم المخاطر التي من الممكن أن تصيبه في ظل توسع وتعدد محفظة أصوله.

الفصل الثاني

علاقة سياسة رأس المال بمخاطر

الاستثمار في البنوك التجارية

تمهيد الفصل:

شهد العقد الماضي عددا من التطورات الهيكلية الهامة في قنوات انتقال المخاطر وأثار تفاعلها، فقد تطورت المخاطر الموجودة في النظام المصرفي العالمي على خلفية تطور المنتجات المالية والخدمات المصرفية الأخرى خاصة في الدول المتقدمة، لذلك تكافح البنوك في هذه البلدان من أجل الحفاظ على درجة الأمان المصرفي لاستعادة ثقة الجمهور بها، وعلى الرغم من أن الهيآت العالمية على رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية قد بذلت جهوداً كبيرة لتعزيز شروط الأمان خاصة رأس المال والسيولة كما ذكرنا في الفصل السابق، إلا أن البنوك لا تزال عرضة لعدة مخاطر خاصة المخاطر السوقية التي تطورت بتطور المنتجات المالية (الأدوات الاستثمارية) مما قد يضعف صمودها في وجه المخاطر مستقبلاً. ولأن عملاء البنوك يضعون ثقتهم فيها أملاً في حصولهم على عوائد جراء استثماراتهم المتنوعة لدى تلك البنوك، هذه الأخيرة التي تسعى إلى استثمار تلك الودائع فيما يسمى "الوساطة المالية" والتي دأبت البنوك إلى توسيعها حتى في الأسواق المالية خاصة في اقتصاديات الأسواق المالية، فقد خلقت مخاطر جديدة تهدد استقرارها واستقرار تلك الأسواق.

لذلك تسعى البنوك كهدف متزايد الأهمية في أساليب الرقابة والإدارة الحصيفة والفعالة للأصول المالية للحد من تفاقم مخاطر الاستثمار المتنوع لديها خاصة مخاطر الاستثمار في محفظة القروض التي تعد أهم محفظة لديها وكذا المخاطر السوقية والتي ولدت عدة مخاطر أخرى أهمها مخاطر العدوى والأزمات التي عصفت بعدة نظم مصرفية ومالية في العالم خلال الأزمة المالية العالمية 2007. وعليه يأتي هذا الفصل لي طرح أهم أساسيات الاستثمار لدى البنوك بالتركيز على محفظة القروض ومحفظة الأوراق المالية، جنباً إلى أهم المخاطر التي من الممكن أن تصيب البنوك من جراء تلك المحافظ، وفي ذات السياق سيتم الإشارة إلى مدى نجاعة السياسة الاحترازية لرأس المال في تقليل تلك المخاطر، والاجتهادات التي طرحتها لجنة بازل في قياس تلك الملائمة. ومن هذا المنطلق وبالتركيز على أساسيات الاستثمار المصرفي وأهم المخاطر التي تصيبها جراء تلك الاستثمارات بما فيها في محفظة الأوراق المالية، سيتطرق هذا الفصل إلى النقاط سالفة الذكر من خلال العناصر الأساسية التالية:

- ماهية الاستثمار لدى البنوك التجارية.
- أهم مخاطر الاستثمار لدى البنوك التجارية.
- إسهامات رأس المال لدى البنوك في تقليل المخاطر المصرفية العامة.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار لدى البنوك التجارية

يتناول هذا المبحث أساسيات الاستثمار لدى البنوك التجارية بالتركيز على محفظة القروض إحدى أهم محافظ الاستثمار جنباً إلى محفظة الأوراق المالية ذات الصلة بالتعامل في الأسواق المالية، وأهم ضوابط الاستثمار لدى تلك البنوك.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار لدى البنوك التجارية

تعد عملية التوظيف عند البنوك التجارية نشاطاً متنامياً الأهمية جنباً إلى عملية الوساطة الأخرى وعملية تمويل الاقتصاد. فبعد تخصيص قدر كافي من الأموال التي في حوزة البنك لمواجهة مسحوبات العملاء وطلبات القروض، يعمل البنك على توظيف الفائض عنده في استثمارات طويلة الأجل نسبياً بدلاً من ترك ذلك الفائض عاطلاً دون تشغيل، لذلك يتناول هذا المطلب مفاهيم عامة حول الاستثمار من منظور البنوك التجارية.

أولاً: مفهوم الاستثمار لدى البنوك التجارية

يمكن للبنوك أن تقدم لعملائها أنواعاً مختلفة من الاستثمارات في شكل قبول الودائع تحت الطلب، والاستثمارات قصيرة الأجل أو صيغ الاستثمار الخاصة.

يقصد بالاستثمار استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الماكينات والآلات والمواد الأولية، أو بطريقة غير مباشرة مثل شراء الأسهم والسندات... الخ. أما بالنسبة للفكر المحاسبي والإداري فيعرف الاستثمار على أنه عملية توظيف الأموال في أصول متنوعة (أصول متداولة، أصول ثابتة، أصول أخرى).¹ أما الاستثمار بالمعنى البسيط الشائع فهو "التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة (وليس بمجرد تأجيلها فقط كما هو الحال في الادخار) وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل".² ويعرف كذلك بأنه "استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وللحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة وتوسيعها". وقد عرف كذلك بأنه "تخصيص الموارد على أمل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلاً خلال فترة زمنية طويلة".³

¹ -قاسم نايف علوان ، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، 2012 ، ص 29.

² -محمد مطر ، إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية ، دار وائل للنشر ، الطبعة السابعة ، عمان - الأردن ، 2015 ، ص 20.

³ -دريد كامل آل شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 17.

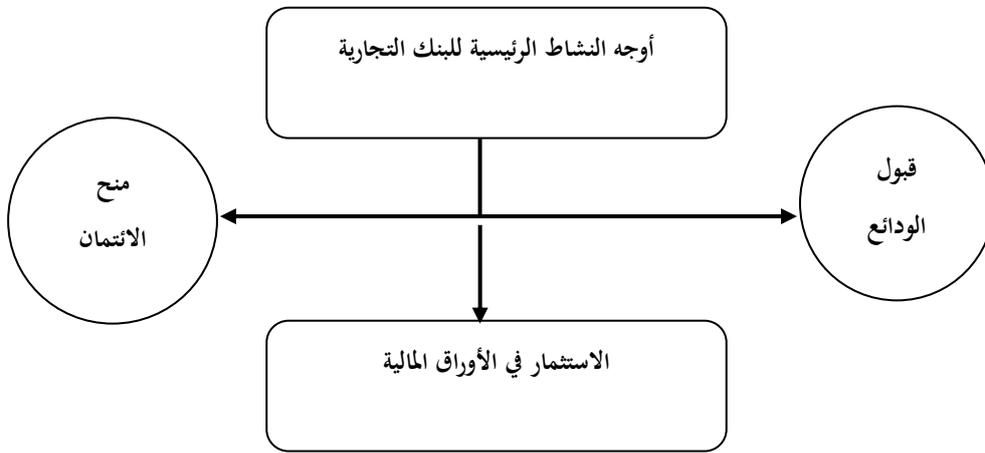
الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

أما الاستثمارات الخاصة بالبنوك التجارية فهو "الاستثمارات التي تتم بعد توفير متطلبات السيولة ومنح القروض المطلوبة، فهي تعتبر استثمارات للأموال الفائضة عن احتياجات البنك. أما من الجانب المصرفي فكلمة استثمار تعني الأموال التي تخصص لشراء أسهم شركات وسندات خاصة أو عامة لأجل طويلة بهدف تحقيق عوائد¹. من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف الاستثمار في البنوك التجارية بأنه "النشاط الذي يأتي بعد مرحلة الإقراض، أي الأموال التي يتم بها شراء أسهم وسندات تحقق لها عائدا"، هذا ويلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لا بد من الموازنة بين ثلاثة عوامل رئيسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند إقراره سياسة الاستثمار وتمثل هذه العوامل في²: (الربحية، الأمان، السيولة).

ثانيا: أهمية وأهداف الاستثمار لدى البنوك التجارية:

يحتل التوظيف في الاستثمار المكانة الثانية بعد إشباع حاجات النشاط الاقتصادي إلى القروض. فبعد تجنب قدر كاف من الأموال التي في حوزة البنك لمواجهة مسحوبات العملاء وطلبات القروض، يعمل البنك على توظيف الفائض عنده في استثمارات طويلة الأجل نسبيا بدلا من ترك ذلك الفائض عاطلا دون تشغيل. فليس من فائدة البنك اكتناز المال وحجبه عن التداول.

الشكل رقم (02- 01) يبين أوجه النشاط الرئيسية للبنوك التجارية.



المصدر: من إعداد الطالب، بناء على ما سبق.

¹ أحلام بوعبدلي ، سياسة إدارة البنوك ومؤشراتها ، مرجع سبق ذكره ، ص 119.

² محمد الصبري ، إدارة المصارف ، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية - مصر ، 2007 ، ص 18.

الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

كما تختلف الأهداف العامة التي تسعى إليها البنوك التجارية في عمليات الاستثمار وفقا للظروف الاقتصادية والسياسة المحيطة بالمجتمع، ووفقا لدرجة المخاطرة التي يمكن أن تتحملها إدارة البنك، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي¹:

- تحقيق عائد إضافي عن طريق توظيف بعض الموارد بدلا من تركها عاطلة لدى البنك، وهذا بعد أن يكون قد أحتفظ بالقدر الكافي من السيولة من أجل مواجهة المسحوبات المتوقعة للمودعين وسد حاجيات المقترضين؛
- الاحتفاظ باحتياطات قابلة للتحويل إلى نقود، لتأمين حالة السيولة عند البنك، فالأوراق المالية بأنواعها سهلة التحويل إلى نقود في وقت قصير؛
- التمكن من مواجهة التمويل الموسمي أو السحب المفاجئ من الودائع أو من الاعتمادات المفتوحة للعملاء؛
- احتفاظ البنك بمحفظة الأوراق المالية يبعد عنه خطر التعرض إلى الأزمات، حيث يستطيع التنازل عنها في أسرع وقت ممكن والحصول على السيولة اللازمة؛
- كذلك يستطيع البنك الحصول على السيولة اللازمة من البنك المركزي، بضمان ما مجوزته من أوراق مالية؛

المطلب الثاني : أوجه الاستثمار لدى البنوك التجارية

أصبح تجميع الأصول المالية والعينية ضرورة حتمية على المؤسسات الاقتصادية والمالية، وهذا نظر لما توفره هذه الأصول من فوائد عديدة، إذ أن تنوع هذه الأصول يؤدي إلى تخفيض المخاطر وزيادة العوائد حسب درجة تقبل كل مستثمر للمخاطرة، يتناول هذا المطلب أهم محافظ البنك الاستثمارية.

أولا: الاستثمار في القروض

1. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

يتم التمييز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمار كما يلي²:

- **القروض قصيرة الأجل**: تستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت وتتميز هذه القروض بخاصة التصفية الذاتية وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات وودائع العملاء، ونظرا لقصر أجل استحقاقه والتي لا تتجاوز سنة واحدة في أغلب الأحيان، فإن أسعار الفائدة تنسم عادة بالانخفاض، وتنقسم القروض قصيرة الأجل إلى ما يلي:

¹ محمد سعيد سلطان ، إدارة البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية - مصر، 2005، ص 442.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، الطبعة السابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010، ص ص 74-75 .

- ✓ قروض الإعارة: هو عبارة عن عقد يعطى بموجبه أحد المتعاقدين للآخر مبلغ ما لمدة معينة مع إلزام هذا الأخير على إرجاع المبلغ المقترض بنفس القيمة أي بدون فائدة.
- ✓ الحساب الجاري: وهو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان عن الأخذ في الحسبان كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي، وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة.
- **القروض متوسطة الأجل:** توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرضا لخطر تجميد الأموال، بالإضافة إلى الأخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد ويمكن أن تحدث تبعات للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل وهي القروض القابلة للتعبئة والقروض الغير قابلة للتعبئة.
- **القروض طويلة الأجل:** هي موجهة للمؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة تلجأ البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والقروض طويلة الأجل الموجهة للاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات كالأراضي والمباني بمختلف استعمالها المهنية، ونظرا لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها؛
2. **القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:**

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب إثنا عشر (12) شهرا، أو هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج (النشاط).

ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين هما:

- **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى كذلك بالقروض عن طريق الصندوق، أو قروض الخزينة وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة مثل (تسهيلات الصندوق، الكشوفات، قرض الموسم، قروض الربط).

- القروض الخاصة: هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول نجد: تسيقات على البضائع، تسيقات على الصفقات العمومية، الخصم التجاري.¹
- القرض بالالتزام: إن القرض بالالتزام أو التوقيع لا يتجسد في إعطاء الأموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على الأموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا ولكن يمنح الثقة فقط، ويكون مضطر إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته. وفي هذه الحالة يمكننا أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية تتمثل في (الضمان الاحتياطي، الكفالة، القبول).
- القروض المقدمة للأفراد: بجانب كل أنواع القروض سألفة الذكر بإمكان البنك أن يمنح قروضا من نوع آخر ذات طابع شخصي بشكل عام، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد (الزبائن) حيث يستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد عن طريق بطاقة القرض Cr dit de Carte التي يصدرها البنك أو المنشآت المالية للأفراد الذين لديهم رصيد بنكي كافي. إن هذا النوع من القروض لا يزال في بدايته في الجزائر إذ لم تستطع البنوك حتى الآن أن تطور استعماله ليرقى إلى درجة الممارسة التقليدية الشاملة.²

ثانيا: الاستثمارات المالية غير المصرفية

1. التأمين المصرفي :

تعتبر فرنسا وإسبانيا أول الدول التي أطلقت مشروع التأمين المصرفي ففي فرنسا ومع أوائل السبعينيات 1970 (Assurance du Cr dit Mutuel) أطلقت منتج التأمين على الحياة (assurance) والتأمين ضد خطر الحريق وضد الأخطار الأخرى المختلفة (IARD) بعد حصولها على الموافقة من طرف السلطات الفرنسية، وبهذا وضعت أولى الخطوات في نشاط صيرفة التأمين، وقد استندت في إطلاق هذا النشاط على فكرة الوساطة في تأمين الفروض الموجهة المقترضين لمواجهة حالات القروض لمواجهة حالات القروض المتعثرة بسبب وفاة المقترض، لتصبح شركة التأمين الذاتي لعملائها، وبهذا كانت ACM السبابة لما أطلق عليه بعد خمس عشرة سنة " التأمين المصرفي " Bancassurance .

أ- تعريف التأمين المصرفي :

التأمين المصرفي في الأصل (Bancassurance) يغطي مجموعة كبيرة من الاتفاقيات المبرمة بين البنوك وشركات التأمين والتي في جميع الحالات تضمن توفير المنتجات والخدمات المصرفية والتأمينية من نفس المصدر لنفس

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-69 .

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69 .

الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

العميل ، كما يشير إلى الجهود التي تبذلها البنوك لاختراق سوق التأمين ، وقد تعددت تعاريف التأمين المصرفي بتعدد نماذجه الإستراتيجية وتعدد وجهات نظر الاقتصاديين له ¹.

ب- أسباب ظهور التأمين المصرفي:

- من أهم الأسباب التي دفعت البنوك إلى الاستثمار في السوق التأميني يمكن حصرها في النقاط التالية²:
- الطبيعة التكاملية للمنتجات المالية للبنك ومؤسسات التأمين؛
 - البحث عن تخفيض التكاليف بمختلف أشكالها (تكاليف التوزيع ، التقنية ، بنك المعطيات)؛
 - الاستفادة من اقتصاديات الحجم: عن طريق إدخال وتوسيع حجم المنتجات المعروضة، وهنا تستطيع البنوك وشركات التأمين مجتمعة إنتاج منتجات بسعر تنافسي مقارنة بمنتج مقدم من طرف عدة عارضين؛
 - التأمين المصرفي هو إطار مساعد للتقارب بين البنوك والشركات التأمينية وتطور مفهوم البنوك الشاملة؛
 - أن درجة التطور التكنولوجي للبنوك أكبر منها في الشركات التأمينية؛
 - تمكين البنوك من زيادة ولاء عملائها عن طريق تقديم خدمة كاملة لهم؛

2. خدمات الإيجار التمويلي:

أ- تعريف الإيجار التمويلي:

يسمى بعدة تسميات منها الإيجار التمويلي، التمويل بالإيجار، الاعتماد الإيجاري وقد أعطيت تعاريف مختلفة لهذه التقنية التمويلية، إلا أنها تؤدي إلى نفس المعنى فالبعض منها يركز على الجوانب الاقتصادية لتوضيح المعنى أكثر وتقريب المفاهيم.

هو عبارة عن عملية مصرفية يقوم بموجبها بنكاً أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً لذلك بوضع الآلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار³.

بمعنى أن الائتمان الإيجاري هو عقد يبرم بين طرفين يسمى الأول بالمؤجر "مالك الأصل" والثاني المستأجر "مستخدم الأصل"، حيث يقوم الأول بمنح الثاني حق استخدام الأصل خلال فترة زمنية معينة، ويتم التسديد على أقساط محدد في بداية العقد مقابل قيمة إيجارية، ولعل من أبرز مزايا الاستئجار أن المستأجر يقوم باستخدام الأصل

¹ نبيل قبلي نغماري سفيان ، التأمين المصرفي في الجزائر بين النظرية والواقع " _الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول- ، جامعة الشلف ، 2012 ، ص04.

² -حساني حسين، التحالفات الإستراتيجية بين البنوك وشركات التأمين الجزائرية (أي نموذج للشراكة ؟ وما دورها في تحسين الأداء؟)، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 03، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص8.

³ حمزة طوبون ، مسعود بن جواد ، المقالاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد 02، المركز الجامعي بميلة 2017، ص 166.

دون الالتزام بشرائه، وهنا يبرز الوجه التمويلي من عملية الإيجار من أنه بدلا من استخدام رأس المال المملوك أو رأس المال المقترض كأساس لتمويل عمليات شراء الأصول، فإنه بالإمكان استخدام الاستئجار مباشرة كبديل تمويلي معوض لعملية تحصيل الأموال المرغوبة للاستفادة من خدماتها الاقتصادية من دون شرائها¹.

ب- أنواع للإيجار التمويلي: يشمل التمويل التأجيري عدة أنواع وهذا حسب المعايير المعتمدة في التصنيف، وسنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على مختلف تلك الأنواع كما يلي:

ب-1- الإيجاري التمويلي حسب طبيعة العقد: وفق هذا المعيار ينقسم الإيجاري التمويلي إلى الاستئجار التمويلي والاستئجار التشغيلي.

- **الائتمان الإيجاري المالي:** يطلق عليه بالتأجير الرأسمالي أو تأجير الدفع الكامل وهذا النوع من الائتمان الإيجاري يمثل مصدرا تمويليا للمؤسسة المستأجر، حيث يمنح للمستأجر إمكانية شراء الآلات في نهاية فترة العقد، ولا يمكن إلغائه أو فسخه إلا بموافقة طرفي العقد المؤجر والمستأجر، ويكون عقد الإيجار المالي لفترة زمنية معينة تتفاوت حسب طبيعة نوع الأصل، ففي حالة المعدات غالبا ما تكون مدة العقد نصف مدة الحياة الإنتاجية على الأقل أما المباني فتكون مدة التعاقد 20 سنة فأكثر.²

- **الائتمان الإيجاري التشغيلي (العملي):** ويطلق عليه كذلك بالتأجير الخدمي حيث يتم تأجير الأصل لفترة محددة ولعدد من المستأجرين الأمر الذي يسمح للمؤجر بأن يقوم باسترداد الأصل لتأجيره مرة أخرى وبقيمة إيجاريه تختلف باختلاف ظروف الإيجار، ومرونة الطلب على المنفعة التي يحققها الأصل وقت الإيجار مع الأخذ في الاعتبار تغطية الخسائر الناجمة عن القيمة المفقودة للأصل سواء نتيجة الاهتلاك أو التقادم التكنولوجي وعلى هذا الأساس فالتأجير التشغيلي عملية تجارية أكثر منها تمويلية، ويلاحظ أن المستأجر يلجأ إلى التأجير التشغيلي في حالة احتياج المؤسسة لآلات أو معدات لوقت قصير.³

ومن مميزات هذا النوع من التأجير أن دفعات الإيجار لا تكفي لتغطية التكلفة الكلية للأصل بسبب أن عقد الإيجار لا يمتد لنهاية العمر الافتراضي للأصل، ولذلك تتم تغطية التكلفة الكلية ببيعه أو إعادة تأجيره.⁴

¹ عبد الجليل بوداح، بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003، ص10.

² عاشور مرزوق، محمد غربي، الائتمان الإيجاري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" يومي 17 و18 افريل 2006، جامعة الشلف، ص462.

³ خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، مصر-الإسكندرية، 2000، ص428.

⁴ زعيب مليكة، استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، العدد 07، 2005، ص212.

ب-2- الإيجاري التمويلي حسب طبيعة موضوع العقد : وينقسم بدوره إلى¹:

- التأجير التمويلي للأصول الثابتة (أصول غير منقولة): هو العملية التي تتم بواسطتها تأجير المؤسسة عقارات ذات استخدام مهني مشتركة لها أو مبنية لحسابها، عندما تسمح هذه العملية بصرف النظر عن طبيعتها للمستأجرين أن يصبحوا مالكيين لكل أو جزء من العقارات المؤجرة عند نهاية الإيجار، سواء عن طريق التنازل لوعده منفرد بالبيع أو باكتساب مباشر، أو غير مباشر لحقوق الملكية على الأرض التي أقيمت عليها المباني المؤجرة، أو عن طريق تحويل الحق الكامل للملكية المنشآت المقامة على أرض تنتمي للمستأجر.

- التمويل التأجيري للأصول المنقولة: هو كل عمليات الإيجار للسلع التجهيزية، أدوات إنتاج، اشترت لغرض الإيجار، بواسطة مؤسسات تبقى مالكة لها، عندما تمنح هذه العمليات بصرف النظر عن طبيعتها، وللمستأجر إمكانية امتلاك كل أو جزء من السلع المؤجرة في مقابل سعر مناسب يأخذ في الحسبان الأقساط المدفوعة باعتبارها أجرة، وعادة ما تتراوح مدة عقد الإيجار للمنقولات، بين 3 و7 سنوات.

- التمويل التأجيري للقيم المعنوية: ويتمثل في قيام المؤسسة بعقد التمويل التأجيري يكون موضوعه براءات الاختراع ورخص صناعية أو شهرة المحل، بهدف إدخال منتج جديد للسوق أو اقتحام أجزاء جديدة من السوق، بهدف توسيع عملها وهذا بدل القيام بعمليات البحث والتطوير بنفسها.

ب-3- الإيجار التمويلي حسب جنسية العقد: وينقسم هذا الصنف إلى نوعين :

- الإيجار التمويلي المحلي: وهو العقد الذي يجمع بين مؤسسة متخصصة في التمويل التأجيري ومتعامل اقتصادي، ينتميان إلى نفس البلد، كما يمكن لمؤسسة التمويل التأجيري أن تنشأ فروعاً لها في الخارج، وتمارس نشاط التمويل التأجيري المحلي في البلد الأجنبي.

- الإيجار التمويلي الدولي: يعتبر التمويل التأجيري دولياً عندما يكون المؤجر والمستأجر مقيمان في بلدان مختلفان ويخضعان لتشريعات مختلفة. وعندما يكون المورد والمؤجر مقيمان في نفس البلد، بينما المستأجر في بلد آخر فإن هذه العملية التي تأخذ الصفة الدولية وتسمى بالتمويل التأجيري للتصدير، وفي هذه الحالة فإن عقد الإيجار يكون دولياً، أما عقد البيع (بيع الأصل من المورد إلى المؤجر)، فهو عقد داخلي (محلي)، لأن المورد والمؤجر مقيمان في نفس البلد.²

¹ سماح طلحي، قرض الإيجار أو إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، مناجنت المؤسسة، جامعة العربي بن المهدى، أم البواقي، 2006-2007، ص110.

² - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتبة العربية للإسكندرية، مصر، 2002، ص65.

ثالثاً: الاستثمارات المالية

1. تعريف المحفظة الاستثمارية :

تعرف المحفظة بأنها " عبارة عن أوراق مالية يمسكها المستثمر أو أوراق تجارية تمسكها المؤسسات المالية مثل البنوك ¹ و/أو هي " تشكيلة من الأوراق المالية (أسهم، سندات أو أسهم وسندات معا). ² أما محفظة الأوراق المالية فهي تشكيلة من الأوزان النسبية لأوراق مالية، أو هي مجموعة من النسب للأوراق المملوكة لمستثمر ما والتي تساوي في مجملها 100% ³.

كذلك تعرف المحفظة الاستثمارية بأنها "أداة استثمارية مركبة من مجموعة من الأصول الحقيقية والمالية التي يستثمر بها المشروع أمواله مأخوذة كوحدة واحدة شريطة أن يكون هدف المستثمر من تكوينها هو تقليل مخاطر الاستثمار عن طريق تنويع الأصول المستثمر بها، وتنمية قيمتها السوقية لتحقيق أرباح رأسمالية إلى جانب الأرباح الأيرادية التي قد يحصل عليها من جراء احتفاظه بتلك الأصول الحقيقية والمالية" ⁴؛

أما بالنسبة للبنوك فلا يوجد اختلاف كبير في ذلك حيث تشمل محفظة البنوك التجارية كافة الأوراق المالية والتي تتكون من أسهم وسندات بالإضافة إلى أذونات الخزينة... الخ، وهذه المحفظة تمثل بالنسبة للبنك أصلاً من أصوله المتداولة حيث يستطيع بيعها في أي وقت يشاء ⁵. من هنا يمكن تصنيف موجودات المحافظ إلى نوعين رئيسيين هما ⁶:

- **الأصول المالية:** وتمثل ما يستحق أو يتحقق عن القابلية الإرادية للأصول، ويتم التعبير عن هذا الاستحقاق من خلال إصدار شهادات رسمية تقرر الطبيعة والحقوق المرافقة لذلك الاستحقاق.
- **الأصول الحقيقية:** وفيها أن المستثمر لا يقوم بملك مستحقات مالية وإنما يملك الأصول الحقيقية ذاتها خلال المحفظة ، وكلما ارتفعت قيمة هذه الموجودات ارتفعت معها حصة المستثمرين من المكاسب الرأسمالية . وبناء على أولويات المستثمر واحتياجاته وأهدافه تتقرر طريقة المزج بين أدوات الاستثمار التي تشكل محفظة المستثمر وعادة المستثمر يقوم باختيار المحفظة المثلى من مجموعة المحافظ التي تحقق له أحد الشرطين:

➤ أعلى عائد متوقع على مستويات مختلفة من المخاطر؛

➤ أدنى مخاطر على مستويات مختلفة من العوائد المتوقعة؛

¹ فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 153.

² أرشد التميمي، أسامة سلام، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص 190.

³ Jacques Hamon; **Bourse et Gestion de Portefeuille**, ECONOMICA, 2ème édition, PARIS, 2005, P:151.

⁴ زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن ، ط 1، 1998 ص30.

⁵ زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، 2006 ص 280.

⁶ احلام بوعبدلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

2. أهمية المحفظة الاستثمارية في البنوك التجارية

تكمن أهمية المحفظة الاستثمارية للبنوك التجارية في عملها على تفادي مخاطر الاستثمار التي يمكن أن يتعرض المستثمر عندما يركز على الاستثمار في أصل واحد، وذلك عن طريق التنوع في الأصول من أجل ضمان حد مقبول من الدخل وتحقيق عوائد إيجابية إضافة إلى زيادة القيمة السوقية لرأس المال، ويكمن إنجاز أهمية المحفظة في النقاط التالية:¹

- توفر الفرص المناسبة للاستثمار والتعامل مع الأسواق المالية لصغار المدخرين الذي لا يمتلكون الخبرة الكافية.
- تحقيق مزايا على مستوى الاقتصاد الكلي إذ تساهم المحافظ الاستثمارية في الآتي:
- جذب رؤوس الأموال وتحويلها إلى استثمارات محمية تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنشيط وزيادة حركة التداول في سوق الأوراق المالية وتحسين كفاءة السوق الأولية لرأس المال؛
- تلعب دوراً مهماً في توسيع قاعدة الملكية الخاصة وتعد إحدى متطلبات نجاح سياسة الخصخصة؛
- تعد المحافظ الاستثمارية أحد أدوات التمويل الداخلي للاقتصاد القومي وتحافظ على المدخرات الوطنية من خلال توفير قنوات استثمارية آمنة وتوطين المدخرات المحلية؛
- إن استخدام الوسائل الاستثمارية المثلثية في إدارة المحفظة الاستثمارية يساهم في حماية أموال المدخرين وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية الصحيحة لتحقيق العوائد المرتفعة للمشاركين في المحفظة؛
- أن ارتفاع عدد المساهمين يؤدي إلى تخفيض التكاليف والأعباء التي يتحملها المستثمرين؛
- أن القدرة على التنوع وتوزيع المخاطر على مجالات استثمارية عدة يقلل من المخاطر الإجمالية للاستثمار؛
- تنوع الأصول حيث تحتوي على أصول حقيقية أو مالية كما تختلف من حيث الجودة إذا يمكن أن تحتوي على أصول منخفضة العوائد لكنها منخفضة المخاطرة والعكس؛
- يمكن أن تسهم المحافظ الاستثمارية في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

3. أهداف المحفظة الاستثمارية في البنوك التجارية

- تتمثل الأهداف الرئيسية التي يطمح المستثمرون إلى الوصول إليها من خلال المحفظة الاستثمارية في:²
- حماية رأس المال المستثمر: نمو المحفظة ودخلها يساعد في الحفاظ على القوة الشرائية لأصل المبلغ المستثمر. وهنا يجري التخطيط لمكونات المحفظة والمفاضلة بين الأدوات ذات الدخل الثابت والمتغير سواء اختيار مزيج أو التركيز على نوع واحد.
- تحقيق دخل مستمر ومستقر: يتيح فرصة الاستهلاك أو إعادة استثمار المتحقق من العائد لتوسيع المحفظة، لذا فاستقرار الدخل يوفر حماية ومنفعة للمحفظة.

¹ شرين بدري ، توفيق بارودي ، العوامل المؤثرة في انشاء المحافظ الاستثمارية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 86 ، العراق ، 2015 ، ص 372.

² خربوش واخرو ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، دار زهران للنشر والطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 20.

- **التنوع:** وهو القاعدة الأساسية التي يركز عليها مفهوم المحفظة ويجب أن يراعي مدير المحفظة هنا كلفة التنوع والإدارة والصيانة والمعلومات المطلوبة عن المحفظة. وبهذا الصدد نذكر أن هناك أنواعا من التنوع، هي البسيط أو العشوائي (عدد غير محدد من الأوراق المالية) ، والتنوع الكفؤ الذي يعتمد على أساس علمي في اختيار مكونات المحفظة مثل معامل الارتباط بين مكوناتها مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر. أن هدف أي مستثمر من بناء أو تشكيل محفظة أوراق مالية هو تحقيق منافع إضافية، إلا أن الأمر هنا يتطلب عملية مفاضلة بين¹:

- الخطر والعائد المتوقع؛

- القيمة المضافة المحتملة والدخل المنتظم؛

- مختلف مستويات الخطر؛

مع العلم أن هذه المفاضلة تحدث تبعا لرغبة وهدف المستثمر، إلا أن الهدف الرئيسي لأي مستثمر هو الوصول إلى محفظة مثالية، أي تحقيق أكبر عائد عند مستوى خطر معين، أو تحقيق أقل مستوى خطر ممكن عند مستوى عائد ثابت، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي للمستثمر من تشكيل محفظته المالية هو الحصول على أحسن ثنائية (خطر/عائد) ممكنة.

4. مكونات المحفظة المالية:

أ- **أدوات الملكية:** تتمثل أدوات الملكية في الأسهم التي تطرحها المؤسسة بغرض الحصول على رأس المال في حال كونها مؤسسة قيد التأسيس، أو بهدف الرفع أو الزيادة في رأسمالها في حال كونها قائمة بالفعل وتبحث عن التوسع في نشاطها الاقتصادي. وتتمثل هذه الأدوات في مختلف أنواع الأسهم والتي تنقسم عادة إلى²:

- **الأسهم العادية (Actions ordinaires)** تمثل الأسهم العادية صكوكا متساوية القيمة تشكل جزءا من رأسمال المؤسسة، وهي بمثابة سند ملكية في شركات المساهمة، كما تعتبر من مصادر التمويل طويلة الأجل حيث أنه ليس لها تواريخ استحقاق محددة وهي قائمة طالما كانت المؤسسة المصدرة لها قائمة³. وللسهم العادي خمس قيم (القيمة الاسمية، الدفترية، القيمة السوقية، القيمة العادلة، القيمة التصفوية).

- **الأسهم الممتازة (actions privilégiées)** تعتبر النوع الآخر من الأسهم التي يتم التعامل بها في أسواق الأوراق المالية، يمكن تعريفها على أنها: أداة مالية هجينة تجمع بين صفات أداة المديونية (السند) وأداة الملكية (السهم العادي)، يحق لحاملها الحصول على عائد محدد سنويا بنسبة من القيمة الاسمية⁴.

¹ Lawrenle Gitman, Michael Joelink : **Investissement et marchés financiers**, person éducation, 9ème édition, paris,2005,(p162)

² شمعون شمعون، بورصة الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999، ص 22.

³ أندراوس عاطف وليم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 369

⁴ التميمي أرشد فؤاد، عزمي سلام أسامة، الاستثمار بالأوراق المالية (تحليل وإدارة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 66.

ب- أدوات المديونية : تمثل أدوات الدين اتفاقا تعاقديا بين المقرض والمقترض، يترتب بموجبه على المقترض تسليم مدفوعات ثابتة فضلا عن سداد قيمة أصل الدين، تتميز هذه الأدوات بثبات العائد المترتب عن الاستثمار مما يجعلها أقل مخاطرة من أدوات الملكية، وتشكل السندات الورقة المالية الرئيسية المدرجة ضمن هذه الفئة.¹ وتوجد عدة أنواع للسندات وذلك نظرا لتعدد المعايير المتخذة في عملية التصنيف و هي كالتالي:

- التصنيف حسب الجهة المصدرة:

يمكن تصنيف السندات تبعا لجهة الإصدار إلى²:

• سندات الشركات (obligations corporate)

• السندات الحكومية (obligations gouvernementaux)

- التصنيف حسب شكل السندات:

• السندات لحاملها (obligations au porteur).

• السندات الاسمية (obligations nominatives).

- التصنيف حسب المدة:

• سندات قصيرة الأجل (obligations à court terme).

• سندات متوسطة الأجل (obligations à moyen terme).

• سندات طويلة الأجل (obligations à long terme)

- التصنيف حسب معدل الفائدة:

• سندات ذات معدل ثابت (obligations à taux fixe) .

• سندات ذات معدل متغير (obligations à taux variable).

• سندات ذات الفوائد الدورية الصفرية (obligations à coupon zéro).

ج- المشتقات المالية : تعد المشتقات أحد أهم ملامح التطور في أسواق المال، وقد بدأ التعامل بها مع أوائل السبعينات نظرا لتعاظم ظاهرة تقلب أسعار الفائدة والعملات الأجنبية، هذا فضلا عن المخاطر المالية التي كانت تلحق بالمؤسسات المالية والشركات الصناعية آنذاك ، وفي هذا الشأن قام المهندسون الماليون استحداث أدوات مالية جديدة التي تسمح للمستثمرين بالحصول على عائد مرتفع يفوق عائد الأصول المالية التقليدية، كما تسمح أيضا بتسهيل عملية نقل وتوزيع المخاطر، ولا يقتصر استخدام المشتقات لغرض التحوط ضد المخاطر (أي التغطية ضد

¹ خريوش حسني علي و آخرون، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص64.

² السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2010، ص141.

المخاطر من خلال نقل المخاطر إلى جهات مستعدة لتحملها) في مجال الاستثمار المالي فقط، بل يمتد إلى الأصول المادية الأخرى كالمواد الأولية¹. وعليه يمكن تقسيم الأدوات المالية المشتقة إلى:

- عقود الخيارات (**contrats d'options**): هو عقد يتم بين طرفين يعطي لمشتريه الحق في أن يشتري أو يبيع كمية من الأصول (سلعة، أسهم، عملات) بسعر تنفيذ معين خلال فترة محددة (عادة 3 أشهر)، ويدفع مشتري الخيار مقابل هذا الحق مبلغا معيناً يسمى علاوة وهو ثمن غير مسترجع². تقوم فكرة التعامل بعقود الخيار على إجراءات توقعات لتقلبات الأسعار وتقدير الفرصة والمخاطرة فيها، حيث يستفيد المتعامل بها من صحة توقعاته بانخفاض وارتفاع الأسعار السوقية³.

● **العقود الآجلة**: تمثل العقود الآجلة التزاما ببيع أو شراء أصل معين (سعر فائدة، مادة أولية، عملات، أصل مالي) في تاريخ لا حق (وقت محدد في المستقبل) وبسعر محدد مسبقاً، على أن يتم التسليم والتسديد في هذا التاريخ⁴، وهي عقود غير قابلة للتداول في البورصة، وغالبا ما يكون العقد بين مؤسستين ماليتين أو بين مؤسسة مالية وأحد عملائها، وبالتالي فهي لا توفر الحماية لطرفي العقد ضد مخاطر عدم قدرة الطرف الآخر عن الوفاء بالتزامات العقد.

● **العقود المستقبلية**: يعرف العقد المستقبلي على أنه التزام بين الطرفين المتعاقدين (المشتري والبائع) ، يتم بموجبه تسليم واستلام وبواسطة طرف ثالث (الوسيط) كمية معينة من أصول مالية أو عينية في تاريخ لاحق في المستقبل بسعر محدد مسبقاً، وهو عقد نمطي آجل قابل للتداول في البورصة، مما يجعله يتمتع بسيولة عالية، كما يتم استخدامه في كل من أغراض المضاربة والتحوط⁵.

● **عقود المبادلات**: هي عبارة عن عقد ملزم يتم بين طرفين في الأسواق غير المنظمة، حيث يتفق الطرفان على تبادل دوري لتدفقات مالية ناتجة عن القروض أو صفقات العملات أو غيرها من العمليات المالية مقابل تدفقات أخرى بغرض تخفيض تكاليف تلك الصفقات.

● **الضمانات**: يمكن تعريف الضمانات على أنها عقود خيار شراء أسهم الشركات المصدرة بسعر محدد سلفاً، وعادة ما تمتد فترة التنفيذ لفترات طويلة مقارنة بعقود الخيارات⁶.

¹ أندراوس عاطف وليم ، مرجع سبق ذكره، ص 79

² Choinel Alain, Rouyer Gérard , **le marché financier- structures et acteurs-**, Edition Revue Banque , 6ème édition , Paris, 1998, p417.

³ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 241

⁴ الحناوي محمد صالح و آخرون ، 2002، مرجع سبق ذكره، ص 473.

⁵ عطية أحمد صالح ، **مشاكل المراجعة في أسواق المال**، الدار الجامعية، مصر، 2003 ، ص 234.

⁶ جبار محفوظ، **أسواق رؤوس الأموال** ، دار الهدى، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011 ، ص 248.

المطلب الثالث : القواعد الأساسية لسياسات الاستثمار والعوامل المؤثرة فيها

يتناول المطلب القواعد الأساسية لسياسات الاستثمار لدى البنوك التجارية، وأهم العوامل المؤثرة على هذه السياسات والتي تعرقل عملية الاستثمار وقد تحول دون ممارسة البنوك لنشاطها الاستثماري بشكل جيد.

أولاً : القواعد الأساسية لوضع سياسات الاستثمار في البنوك التجارية

تلتزم البنوك التجارية برسم سياسات إستراتيجية تتفق مع الأهداف المخطط لها، والظروف التي تم التنبؤ بها وكذلك احتياجاته في نوعية الاستثمار وتمثل أهم القواعد التي تعتمد عليها البنوك فيما يلي¹ :

1. حجم الاستثمار:

يتحدد حجم الاستثمار من خلال كمية الأموال المتاحة، والتي ليست مخصصة لتوفير السيولة أو الاستثمار في القروض، وكمية الأوراق المالية المطلوبة كضمانات والربحية النسبية من الاستثمارات في الأوراق النقدية.

2. العائد المطلوب على الاستثمار:

يجب أن تحدد السياسات الاستثمارية للبنك قيمة العائد الذي يمكن أن يقبله البنك على استثماراته، ويتضمن هذا العائد جزئين :

- ✓ جزء خاص بتعويض البنك من حرمانه تلك الأموال الموجهة لشراء الأوراق المالية؛
- ✓ جزء مخصص لتعويض البنك عن المخاطر التي قد تتعرض لها الأموال المستثمرة؛

3. مدى خضوع الأوراق المالية وعوائدها للضريبة:

تأخذ سياسات الاستثمار بعين الاعتبار المفاضلة بين الأوراق المالية المكونة للمحفظة، وفقاً لما إذا كانت هذه الأوراق معفاة من الضرائب أو غير معفاة منها، أو وفقاً لمعدل الضريبة الخاضعة له. فقد يفضل البنك الاستثمار في أوراق مالية ذات عائد منخفض لكنها معفاة من الضريبة عن الاستثمار في الأوراق المالية ذات عائد مرتفع ولكنها تخضع للضريبة.

4. تحديد مجالات الاستثمار:

تسعى السياسات الاستثمارية في البنك إلى تحديد مجالات استثمارية توازن بين حاجات البنك، وبين ما هو متاح في سوق الاستثمار، آخذة في الحسبان القواعد القانونية التي تحدد مجالات الاستثمار في إطار خطة الدولة،

¹ أحلام بوعبدلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 127.

ونظرتها إلى تشجيع بعض قطاعات النشاط الاقتصادي في المجتمع، ومدى قابلية الأوراق للتصرف في أقصر وقت ممكن، وتأثر مجالات الاستثمار أيضا بمدى ارتباط الأوراق باحتياجات السيولة.

5. هيكل اتخاذ القرارات:

ينبغي أن تنص سياسات الاستثمار على المستويات الإدارية المسموح لها بشراء وبيع الأوراق المالية، والحد الأقصى لقيمة المشتريات أو المبيعات التي يمكن أن يقوم بها البنك كل مستوى.

6. تاريخ الاستحقاق:

تنص سياسات الاستثمار عادة على حد أقصى لتاريخ استحقاق الأوراق المالية التي توجه إليها موارد البنك، وغالبا ما يتوقف القرار في هذا الصدد على عوامل معينة في مقدمتها الخبرات المتاحة والاتجاهات العامة لأسعار الفائدة¹.

7. التنفيذ والمتابعة:

تقوم الإدارة العليا بعملية المتابعة وتقييم الأداء حتى تطمئن إلى كفاءة إدارة المحفظة، وحتى تستطيع اكتشاف الأخطاء قبل وقوعها ومعالجتها أو الحلول دون استفحالها بعد وقوعها².

ثانيا : العوامل المؤثرة على الاستثمار في البنوك التجارية

تقوم سياسة الاستثمار عند البنك التجاري على مجموعة من العوامل الرئيسية من أهمها حركة الودائع والطلب على القروض وحالة سوق الأوراق المالية وسياسة الدولة اتجاه عملية الاستثمار وستتطرق لها بشيء من التفصيل كما يلي:

1. حركة الودائع:

حيث كلما كانت هناك زيادة في حجم الودائع استطاع البنك منح كميات كبيرة من القروض ، وفي حالة لطلب عليها من المقترضين ، لكن إذا لم يقبل العملاء على طلب القروض فإن البنك يجب عليه أن يوجه الفائض في الودائع إلى الاستثمار في الأوراق المالية مع مراعاة التنويع وهذا لتفادي أي طارئ قد يحدث بسبب الإقبال على سحب الودائع لتمويل مشاريع جديدة أو لوجود زعر مالي سائد أو توقع أزمة مالية، وفي حالة وجود أزمة مالية

¹ فلاح حسن ، مؤيد عبد الرحمن ، إدارة البنوك ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ،الأردن ، 2003 ،ص163
² زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر ،الأردن ، 2000 ، ص 296.

الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

يتدخل البنك المركزي للحد منها من خلال سياسة السوق المفتوح ، حيث يشتري الأوراق المالية من البنوك من أجل توفير السيولة اللازمة¹.

2. الطلب على القروض:

أن زيادة الطلب على القروض من طرف المقترضين ومع توفر القدرة لدى البنك على منح الائتمان، فإن هذا سوف يفضل زيادة التوظيف في منح القروض على حساب الانكماش في الاستثمار، مما يعني إمكانية بيع وتصفية بعض الأوراق لتوجيه تلك الأموال إلى القروض لأن درجة المخاطرة تتزايد في الاستثمار عن القروض.

3. حالة سوق الأوراق المالية:

أن درجة النشاط لسوق الأوراق المالية، وحركة السوق قد تكون بمثابة إغراء ومحفز للبنك للتعامل فيه (بائعا أو مشتريا) وذلك وفقا لمستوى أسعار الأوراق المالية السائدة في السوق. فإذا كان التوقع بارتفاع الأسعار فإن البنك يتدخل ليشتري الأوراق المالية أو يحتفظ بما لديه منها، أما إذا توقع انخفاض الأسعار فإنه يبيع بعض الأوراق إذا خشي تدهور أسعارها.

4. سياسة الدولة:

تؤثر السياسة التي تحدد الحجم الإجمالي للاستثمارات في البنوك من خلال ربط قيمة الاستثمار الذي يمكن للبنك القيام به بحجم رأس المال وقد يشترط القانون في بعض الحالات إلا تتجاوز قيمة الأسهم التي يملكها البنك في جميع الأوقات مقدار رأسماله المدفوع واحتياطاتها².

¹ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص ص 453-450.

² أحلام بوعبدلي ، مرجع سبق ذكره، ص132.

المبحث الثاني: مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية المؤسسات الاقتصادية الأكثر عرضة للمخاطر، كما أن هذه المخاطر تعاضمت وتنوعت عبر السنوات بالإضافة إلى تغير طبيعتها، فبعد ما كانت المخاطر الائتمانية هي الخطر الوحيد الذي يهدد استقرار البنوك أصبح هناك أنواع جديدة وكثيرة، وهذا يرجع إلى عوامل داخلية خاصة بالبنك وأخرى خارجية محيطة به مما أدى بهذه الأخيرة إلى تبني أساليب وأنظمة جديدة ومتطورة لإدارة هذه المخاطر والتقليل من حدتها. سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لهذه المخاطر بشيء من التفصيل والكشف عن مدي أثرها على البنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

يتعرض القطاع المصرفي بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص للعديد من المخاطر والتي تأخذ العديد من الأشكال وتتشرك في كونها مستقبلية وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، لدرجة أن السمة التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها. سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح مفهوم المخاطر المصرفية بالإضافة إلى تصنيفاتها وأنوعها.

أولاً: تعريف المخاطر المصرفية:

المخاطرة في العمل المصرفي يقصد بها "عدم التأكد من الأحداث المستقبلية التي تحدث في البيئة المحيطة بالبنك كـ رغبات الزبائن والفوائد المتوقعة وغيرها"¹.
يقصد بالمخاطرة في القطاع المصرفي "درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الإقراضية عن العائد التعاقدية كنتيجة للأسباب الداخلية والتمثلة في ضعف إدارة البنك أو لأسباب خارجية والناجئة إما لعدم قدرة العميل على السداد أو تأخره في السداد، أو لأسباب سيادية كالظروف الاقتصادية".
يمكن تعريف مخاطر البنوك التجارية بأنها "حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"². المخاطر المصرفية هي "احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"³.

¹ النعمي، شهاب الدين، "قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف السودانية"، مجلة دراسات - العلوم الإدارية، المجلد (29)، العدد(1). الجامعة الأردنية، عمان، 2002، ص 184.

² Anne Marie Percie du Sert, **Risque et contrôle de risque**, Economica, Paris, 1999, p: 25.

³ حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في اللفية الثالثة، منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل أيام 6،7 جوان 2005 ص 03.

وقد عرفتها "لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر" المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR) Financial Services Roundtable بأنها "احتمال حصول الخسارة بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسارة في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته مما يؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في ممارسة نشاطاته وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة عمل المصارف"¹.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المخاطر المصرفية تعبر عن احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، قد تكون نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أو ضعف السيولة لدى البنك نتيجة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير.... الخ، كما نجد في معظم الأبحاث أن مصطلح مخاطرة يرتبط بمصطلحين يفسران هذه الحالة هما (عدم التأكد، التهديدات).

ثانياً: تصنيفات المخاطر المصرفية للبنوك التجارية:

يمكن تصنيف أهم المخاطر التي تصيب البنوك وذلك إلى العناصر التالية:

1- المخاطر النظامية (systematic Risk):

تعرف بالمخاطر العامة أو المخاطر العادية، والناجمة على عوامل تؤثر في السوق بشكل عام، ولا يقتصر تأثيرها على أداة مالية معينة أو قطاع معين أو سهم معين، وتزيد من عدم اليقين مستقبلاً في جزء كبير من النظام المالي. وهي نتيجة صدمة تؤدي إلى فقدان القيمة الاقتصادية للبنك أو ثقة الجمهور وتزيد من عدم اليقين مستقبلاً في جزء كبير من النظام المالي².

وعادة ما ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسي والاجتماعية، كالإضرابات العامة أو حالات الكساد أو ظروف التضخم أو معدلات أسعار الفائدة، أو الحروب والانقلابات السياسية فجميع الاستثمارات تتأثر بهذه العوامل ولكن بدرجات متفاوتة³.

2- المخاطر غير النظامية (Unsystematic Risk):

وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، فالتغيرات مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين والدعاوى القضائية، تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المنتظم مستقلاً عن العوامل المؤثرة على الصناعات والأسواق والأوراق المالية الأخرى⁴.

¹ سمر حبيب، تحسين فعالية المخاطر في ظل تطبيق المداخل الحديثة للرقابة المصرفية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (01)، 2014، ص27.

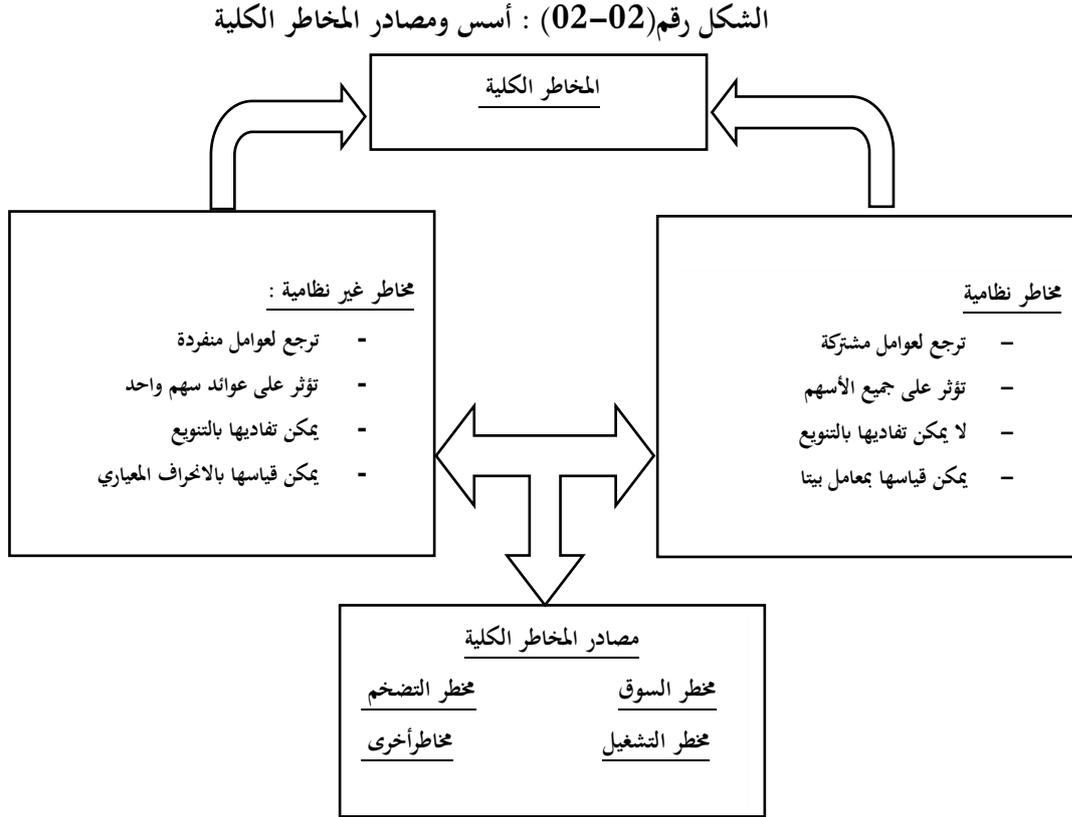
² Gianni De Nicolò and Marcella Lucchetta, **Systemic Risks and the Macroeconomy**, IMF Working Paper, Research Department, February, 2010, p02.

³ بلعوز بن علي، نعاس مريم، فعالية التنويع الاستثماري في إدارة مخاطر محفظة الأوراق المالية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، 2016، ص 12.

⁴ حسين بالعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، بدون سنة، ص 04

3- المخاطر الكلية (Total Risk)¹: تعرف المخاطر الكلية بأنها التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في محفظة الأوراق المالية أو في مجال استثماري آخر، وتشمل كلا من المخاطر النظامية والغير النظامية، أي إجمالي المخاطر التي يتعرض لها العائد الاستثمار نتيجة التقلب الكلي في العائد على الاستثمار. ويمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر غير النظامية}$$



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

تأخذ المخاطر النظامية حصة الأسد من المخاطر الكلية التي تواجه البنوك، حيث تمثل هذه المخاطر التذبذبات التي يتعرض لها السوق ككل والتي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن مواجهتها والقضاء عليها، لكننا نستطيع التقليل من حدتها عن طريق التنوع الشكل الموالى يلخص أهم عناصر المخاطر الكلية ومصادر نشأتها.

¹ المخاطر الكلية: هي التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار.

المطلب الثاني: أنواع مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

تواجه البنوك التجارية العديد من المخاطر التي تهدد وجودها، ومنها ما هو ناتج عن العمل الداخلي وسوء التسيير، كما أن جزء الأكبر منها ناتج عن ظروف السوق التي ينشط فيها البنك، ويتناول هذا المطلب أهم المخاطر التي يمكن أن تصيب البنك أثناء قيامه بعمله.

أولاً: المخاطر المالية

1. مخاطر الائتمان:

تنشأ المخاطر الائتمانية عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله، لذلك فإن المخاطر الائتمانية تحدث عندما يتعذر على البنك استعادة الفائدة وأصل المبلغ المقترض أو كليهما معاً، لذلك فالمخاطرة الائتمانية هي المخاطرة التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية كبيرة للبنك¹.

ومن بين أهم أنواع المخاطر الائتمانية نجد: المخاطر المتعلقة بالعميل، المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل، المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله، المخاطر المتعلقة بالظروف العامة، المخاطر المتصلة بأخطار البنك، المخاطر المتصلة بالغير، مخاطر التركيز الائتماني².

ومن بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذه المخاطر نجد³:

- تركيز البنوك في منح قروضها على مناطق جغرافية أو على نشاطات اقتصادية محددة، فالتوزيع غير المنتظم للقروض يؤدي إلى زيادة المخاطر، والسبب في ذلك يعود إلى العوامل الاقتصادية التي تؤثر سلباً على المقترضين في مجال معين؛
- كذلك تساهل بعض البنوك في منح القروض، مما يؤدي إلى منح قروض غير جيدة وينجم عن ذلك زيادة مخاطر عدم السداد بحيث تكون نسبة خسائر القروض في أقصى مستوياتها؛
- قيام البنك بمنح قروض إلى دول أجنبية أو إلى شركات القطاع الخاص الأجنبي مما يعرضها إلى مخاطر متعددة والتي تنشأ عن عدم قدرة المقترض الأجنبي على تحويل القيمة بالعملة الأجنبية بسبب إجراءات المنع لتحويل العملة الأجنبية التي يحددها البنك المركزي في البلد المقرض.

¹ عبد الله شاهين، بحية مصباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد الأول، 2011، ص 13.

² هندي، منير ابراهيم، إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات، الإسكندرية، منشأة المعارف، مصر، 2006، ص 83.

³ سجي فتحي محمد بونس، أثر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأس المال المصرف التجاري: دراسة تطبيقية على بنك الاسكان الاردني والبنك الأردني الكويتي، مجلة تنمية الرفادين، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص: 91. على الرابط:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=80934> تاريخ التصفح: 2018/02/02.

2. مخاطر سعر الفائدة:

هي تلك المخاطر التي تنتج عن حالة تغير معدلات الفائدة لجميع عمليات الميزانية وخارج الميزانية حيث أن هذه التغيرات من الممكن أن تؤثر سلباً على قيمة بعض أصول البنك وعلى رأسماله¹ وبصفة عامة يمكن القول أنها تمثل مخاطر الربح أو الخسارة بالنسبة للبنك الذي له مستحقات وديون ذات معدلات فائدة ثابتة ومتغيرة أو مختلفة، وتتمثل مخاطر سعر الفائدة فيما يلي²:

أ- **مخاطر إعادة التمويل:** وهي المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية، إذا تعدت تكاليف إعادة التمويل (معدل الفائدة الذي تدفعه لإعادة تمويل التزاماتها) معدل العائد على الاستثمار في الأصول، وتعرض لهذا النوع من المخاطر إذا كان العمر الاسمي لأصولها أكبر من العمر الاسمي لالتزاماتها.

ب- **مخاطر إعادة الاستثمار:** وهي المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية إذا انخفض معدل إعادة استثمار الأموال عن تكاليف التمويل، وتكون المؤسسات المالية عرضة لهذا النوع من المخاطر إذا كان العمر الاسمي لالتزاماتها أكبر من العمر الاسمي لأصولها.

ج- **مخاطر القيمة السوقية:** وهي المخاطر الناجمة عن التقلبات التي تحدث في القيمة السوقية للأصول والالتزامات بسبب تغيرات معدل الفائدة، حيث أن القيمة السوقية لأي أصل، ما هي إلا القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من هذا الأصل، فارتفاع معدل الفائدة يترتب عليه ارتفاع معدل الخصم وبالتالي انخفاض القيمة السوقية لهذا الأصل، وعلى العكس من ذلك إذا انخفض معدل الفائدة أدى ذلك إلى ارتفاع القيمة السوقية للأصل.

3. مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل في مواعيدها، وقد يكون ذلك نتيجة سوء التسيير لموار المتاحة لدى البنك ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع مخاطر السيولة ما يلي³:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الموارد على الاستخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- تراجع الأداء الاقتصادي وانتشار عدم التأكد وضعف الأداء الحكومي؛
- تراجع الثقة في النظام المصرفي وفي البنوك نفسها؛

¹ Jean-Luc Quemard, Valérie Golitin, **Le risque de taux d'intérêt dans le système bancaire français**, Revue de la Stabilité Financière, N°6, Juin 2005, P.89

² ايت عكاشة سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص 138.

³ حسين بالعجوز، مرجع سابق، ص 8.

- التركيز بالنسبة لبعض مصادر موارد البنك؛
- تركيز الإقراض قصير الأجل أو عمليات الإقراض لأجل طويلة؛
- سحب كبير للودائع الادخارية من طرف الزبائن؛
- حدوث أزمة ثقة في السوق وأزمة سيولة عامة في السوق.

4. مخاطر السوق:

تتمثل مخاطر السوق في " الخسائر المحتملة الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الصرف أو أسعار الأوراق المالية... الخ، وذلك بسبب التطورات غير المتوقعة لعوامل السوق. بمعنى أن مخاطر السوق تنتج عن التغيرات المعاكسة لأسعار السوق. إن هذا الخطر يهدد أنشطة المبادلة أو التفاوض التي تتم على مختلف الأوراق المالية والعقود (... swaps options) وتزداد خطورته كلما انخفضت سيولة الأسواق المالية. وعليه فإن خطر السوق له بعدين هامين هما:

- **مخاطرة السيولة:** باعتبارها مكونا هاما في كل الأسواق، حيث يخلق صغر حجم المعاملات صعوبات أمام إيجاد طرف مقابل؛
- **مخاطرة تقلب الأسعار:** الناشئة عن التقلبات الناتجة بمرور الوقت عن عدم استقرار المؤشرات السوقية؛ وبالتالي فإن خطر السوق هو خطر مركب ينشأ نتيجة التقلبات العكسية لكل من أسعار الفائدة وسعر الصرف ومؤشرات البورصة خلال مدة الاحتفاظ بالأصل.¹

5. مخاطر سعر الصرف (العملة):

هي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدثت تذبذبات في أسعارها. ويمكن أن تتعرض البنوك الإسلامية إلى تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن التغيرات العامة في أسعار العملات الفوري في عمليات الاستيراد والتصدير.² كما يعرف خطر سعر الصرف كذلك "بالخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية معينة يتحمله مالك الأصل أو صاحب الدين أو الحقوق المقيمة بتلك العملة الأجنبية.³ ينتج خطر الصرف عن امتلاك البنك لحقوق أو ديون بالعملات الأجنبية، أين يمكن أن يسجل هذا الأخير أرباح أو خسائر في حالة تغيير أسعار صرف العملات، ولتقدير خطر الصرف يلجأ البنك عادة إلى قياس وضعية الصرف " position de change" لكل عملة والمساوية إلى: الحقوق بالعملة الأجنبية - الديون لنفس العملة .

وضعية الصرف العامة = (الحقوق - الديون) من العملات الأجنبية

¹ حياة بنجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014، ص 56.

² بن عمارة نوال، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009 ص 06.

³ Georges Sauvageot, **Précis de finance**, Nathan, Paris, 1997, p 126.

6. مخاطر رأس المال:

يعتبر رأس المال مصدرا دائما للدخل، إضافة إلى أنه مصدر تمويل رئيسي للبنوك، وبناء على ذلك فإن رأس المال يجب أن يكون ملائم وكافي لمواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر وتنشأ مخاطر رأس المال نتيجة لعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح الأطراف المتعاملة مع البنك من مودعين ومقرضين ومستثمرين، وتسبب مخاطر رأس المال انخفاضا في القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات. وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق سالبة ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للخصوم، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.¹

ثانيا: المخاطر غير المالية (مخاطر الأعمال)

1. مخاطر التشغيل:

تتمثل مخاطر التشغيل في قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الإدارة، مما يؤدي إلى خسائر مالية ناتجة عن الخطأ أو الغش أو عدم تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو إنجاز العمل المصرفي بطريقة غير سليمة، مثل تجاوز موظفي الائتمان السلطات الائتمانية المخولة لهم، وقد تنتج مخاطر التشغيل بسبب الخطأ في نظم تكنولوجيا المعلومات أو الحوادث كالحرائق الضخمة أو كوارث أخرى². وعرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها " الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية، وتنشأ عن عدد من العوامل والأسباب من بينها:³

- عدم الكفاءة في السيطرة المباشرة على التكاليف؛
- الإجراءات الخاطئة من قبل العاملين أو العملاء نتيجة عمليات الاحتيال؛
- الخسائر الناتجة عن العمليات الخارجية؛
- عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل؛
- عدم ملائمة الإجراءات المتعلقة بالضوابط الرقابية على العمليات وسياسات التشغيل؛

¹ Koch, T.W & Scott, M.S, "**Bank Management, Analyzing Bank Performance**", 5th Ed., Mc Graw-Hill, New York, (2005), p126-127.

² منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009 ص07.

³ Basle Committee on Banking Supervision, "**Consultative Document Operational Risk** . Supporting Document to the New Basel Capital Accord, Jan, 2001.p02.

2. المخاطر الإستراتيجية :

هي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة غياب تخطيط استراتيجي للبنك والإستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية. ويصعب توافر مقاييس كمية في الممارسة العملية لقياس المخاطر الإستراتيجية، إلا أن تطور الأداء العام للبنك من عام إلى آخر يعطي مؤشرا على مدى نجاح البنك في التخطيط الاستراتيجي، وقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد البنوك التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية، وتخطيطها الاستراتيجي المستقبلي، بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية و الوقوف على التطورات المستقبلية لنشاط البنك.¹

3. المخاطر السياسية:

ويتعلق هذا النوع من المخاطر في الدرجة الأولى بسيادة الدول، حيث يمكن أن ينتج الخطر بسبب الأوضاع الداخلية للبلد الواحد أو بسبب العلاقة الموجودة بين بلدين أو أكثر. فالحالة الأولى يتسبب فيها المتعاملون الاقتصاديون بينما الثانية فقد تؤدي الخلافات بين الدول إلى حدوث مخاطر سياسية تؤثر بدورها وبشكل كبير على النظام المصرفي للبلد.²

4. مخاطر أخرى:

أ- **مخاطر السمعة:** تنشأ مخاطر السمعة نتيجة فشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للبنك، حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها المصارف تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء.³

ب- **مخاطر البلد:** لقد ظهر هذا النوع من المخاطر في بداية الثمانينات وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة، ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو عندما تكون نشاطات الإدارة العمومية للبلد نفسه غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج.⁴

¹ سمير الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر في البنوك (منهج علمي وتطبيق عملي) منشأة المعارف 2005 ص 54.

² Christien Hurson et autres, **évaluation du risque pays(méthodes et cas d'application)**, Economica, paris, 2006, pp.12-14

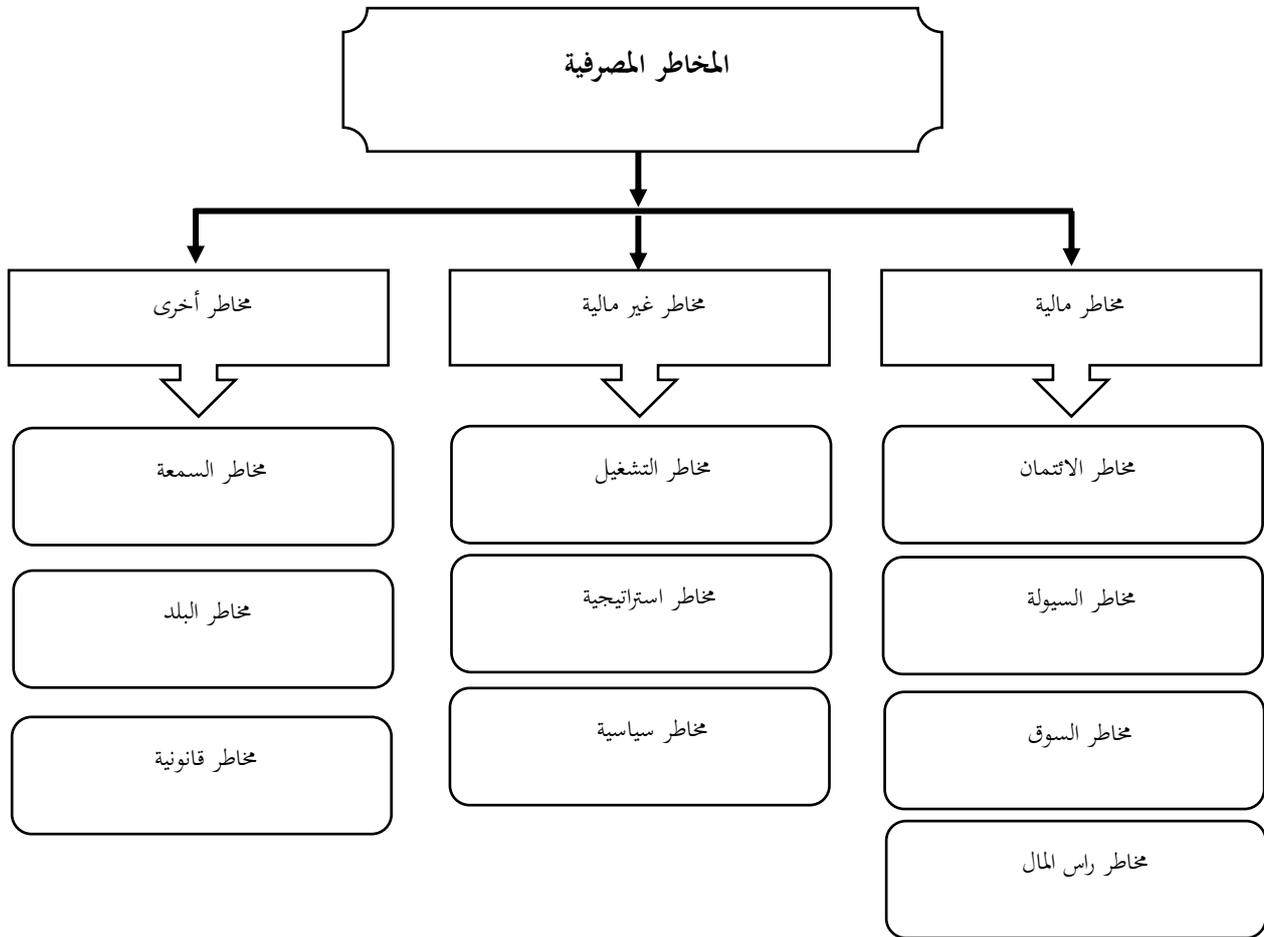
³ Philippe Bernard & autre, **Mesure et contrôle des risques de marché**, Economica, Paris, 1996, p161.

⁴ ايت عكاشة سمير ، مرجع سابق ، ص 142.

الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

ج- مخاطر قانونية: تتعرض البنوك التجارية لأشكال مختلفة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض قيمة موجوداتها أو تزيد من التزاماتها عما هو متوقع، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات والنصائح القانونية في البنك، كذلك قد تتعرض البنوك التجارية لتلك المخاطر بسبب الدخول في صفقات معينة والتي لا يوجد لها قانون ينظم تعامل الطرف المقابل فيها¹. يمكن تلخيص أهم المخاطر التي تواجه البنوك في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): يوضح أهم المخاطر المصرفية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

¹ منصور منال ، مرجع سابق ، ص 07.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

تتعرض البنوك باختلاف أنواعها إلى العديد من المخاطر والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أدائها واستمرار نشاطها، ورغم كل الإجراءات والوسائل المعتمدة من طرف البنوك لمواجهة المخاطر إلا أنها لا يمكنها الحد منها بل تكتفي بالتعايش معها وإدارتها بشكل يسمح لها بالموازنة بينها وبين أهدافها المنشودة، وسنحاول من خلال هذا المطلب توضيح كيفية إدارة المخاطر من قبل البنوك وما هي أهم المراحل التي تمر بها والأساليب المعتمدة في ذلك.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

تعرف إدارة المخاطر على إنها " تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للمؤسسة.¹

وتعرف إدارة المخاطر بأنها عبارة عن " إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر، أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين والمستثمرين، وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح".²

وقد عرفتها "لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر" المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية ((FSR) Financial Services Roundtable) تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.³

وتعرف كذلك على أنها " عبارة عن إجراء منتظمة للتخطيط من أجل تحديد، تحليل الاستجابة وتباعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي تساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج إيجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة".⁴

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 10.

² سمير عبد الحميد ورضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الأولى، دار النشر، الأردن، 2009، ص 205.

³ موسى عمر مبارك، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية، 2008، ص 19.

⁴ Collective : Project, " **risk management handbook** ", office of project management process improvement, first Edition, June 2003, P :22.

ثانيا : أهمية وأهداف إدارة المخاطر المصرفية

1. أهمية إدارة المخاطر:

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها والمتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها. وتتجلى لنا هذه الأهمية فيما يلي¹:

أ- أداة لتنفيذ الإستراتيجية: تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن التنبؤ بالنتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن نستطيع السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة. وتنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها، أن بدونها ستكون عملية تنفيذ الإستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك .

ب- تنمية الميزة التنافسية : التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء. وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز سعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة. فإذا لم يقيم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة، بحيث يتقاضى أسعارا مبالغا فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يجبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل .

ج- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: مخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع. إن هذا الدور مبني على مبادئ يمكن عرضها على النحو التالي:

- يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا حتى المستوى الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى المديرين ومالكي الأسهم؛
- كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع؛
- مخاطر القدرة على الوفاء نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح والمخاطر التي تم تحملها؛

د- أداة لاتخاذ القرار: حيث نجد أن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة. ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

هـ- المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال. كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر.

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص 223-230.

2. أهداف إدارة المخاطر

- يمكن القول أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية¹:
- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي تواجه البنك؛
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد تواجهه خلال مزاوله نشاطه؛
- حماية أموال المودعين وضمأن متانة وسلامة النظام المالي؛
- استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات؛

ثالثا: خطوات إدارة المخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها

من أجل إدارة المخاطر المصرفية بشكل سليم وفعال تعتمد البنوك التجارية على مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تساعدها في التقليل من حدة هذه المخاطر ومعرفة مدى تأثيرها على أداء البنك، وتساندها في ذلك بعض المؤشرات الإحصائية التي تستطيع من خلاله تكميم هذا الأثر والاعتماد على النتائج المتحصل عليها من خلال هذه النسب بهدف اتخاذ القرارات المناسبة في الأجل القصير والطويل.

1- خطوات إدارة المخاطر المصرفية:

إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن مجموعة الأدوات والتقنيات وأيضا عملية مطلوبة لتنفيذ إستراتيجية البنك، لذا يجب على كل بنك إنشاء إدارة مستقلة تعني بتحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي يتعرض لها البنك بإتباع الخطوات التالية²:

➤ **تحديد المخاطر:** من أجل إدارة المخاطر لابد أولا من تحديدها، فكل منتج أو خدمه يقدمها البنك تنطوي عليها عدة مخاطر، وأن تحديد المخاطر يجب أن يكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

➤ **قياس المخاطر:** فيها يقوم البنك بعملية تكميم المخاطر كمرحلة ثانية بعد تحديدها بهدف قياسها والتحكم فيها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة المتمثلة في: حجمه، مدته، احتمال حدوث المخاطر، فالقياس الصحيح في الوقت المناسب له أهمية كبيرة بالنسبة لإدارة المخاطر.

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص21.

² سعاد عوف الله، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي، تجارب دول عربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الشلف، 2017، ص53.

الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

➤ **ضبط المخاطرة:** إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العمليات والمخاطر القانونية... الخ.

➤ **مراقبة المخاطر:** يجب على البنوك وضع أنظمة معلومات قادرة على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في المهمة في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطرة لدى البنك والاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات.

2- مؤشرات قياس المخاطر المصرفية:

تعدد مقاييس المخاطر المصرفية بتعدد أعمال هذه الأخيرة والجدول أدناه يوضح مؤشرات قياس المخاطر:

الجدول رقم (01-02) مؤشرات قياس المخاطر

المخاطر	مؤشر القياس
مخاطر الائتمان	- احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض - احتياطي خسائر القروض إلى دخل الفائدة الصافي
مخاطر السيولة	- الودائع الإجمالية إلى إجمالي الأصول - الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع - إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع
سعر الفائدة	- الأصول الحساسة لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة لسعر الفائدة إلى إجمالي الخصوم - الأصول الحساسة يطرح منها الخصوم الحساسة
مخاطر سعر الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة إلى القاعدة الرأسمالية - إجمالي المراكز المفتوحة إلى القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول إلى عدد العمال - مصروفات العمالة إلى عدد العمال
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول - رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة
مخاطر الرافعة المالية	- حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع - حقوق ملكية إلى إجمالي الأصول - إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول

المصدر : طارق حمادى عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد ، شركات، بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، الدار

الجامعية ، الإسكندرية - مصر ، 2007 ، ص 239.

المبحث الثالث: إسهامات سياسة رأس المال المصرفية في تدنية المخاطر المصرفية العامة

يتناول هذا المبحث علاقة سياسة رأس المال بالمخاطر التي تصيب البنوك عن طريق التطرق إلى دور رأس المال في تخفيض المخاطر، وكذا دور سياسة توزيع الأرباح، ويتم التركيز بوجه خاص على كفاية رأس المال الذي قدمته لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المطلب الأول: كفاءة رأس المال وعلاقتها بالمخاطر لدى البنوك التجارية

تعتبر كفاءة رأس المال من أهم المؤشرات التي تقيس أداء البنوك، ومدى قوة مركزها المالي، وقدرتها على مواجهة المخاطر التي تواجهها خلال ممارسة نشاطها، ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى رأس المال البنك ومدى مساهمته في تعزيز كفاءة البنك وقدرته على مواجهة المخاطر.

أولاً: تطور رأس المال وعلاقته بالمخاطر لدى البنوك التجارية

قامت البنوك بدراسة العلاقة بين رأس المال والمخاطر التي تتعرض لها بشكل واسع قبل صدور الاتفاقية الأولى للجنة بازل لكفاية رأس المال، وحددت العلاقة بين رأس المال والمخاطر، وقد تم طرح نسبة الملاءة التقليدية لمدى تغطية رأس المال الإجمالي المخاطر المصرفية وهي وفق العلاقة التالية:

$$\text{تغطية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المصرفي}}{\text{الأصول المصرفية}} \dots\dots\dots (1-2)$$

وبعد جملة من الانتقادات الموجهة لهذه العلاقة والتي تعد أبرز تلك الانتقادات كون أن البنوك تحوي في محافظها جملة من الأصول التي لا تحمل المخاطر على غرار السيولة الجارية والقروض اتجاه الحكومات أو المؤسسات المالية ذات الجدارة الائتمانية. من أجل ذلك طرحت لجنة بازل للرقابة المصرفية معاملاً للملائمة بين رأس المال وحجم المخاطر ضمن الاتفاقية التي طرحتها سنة 1988 والتي تعرف باتفاقية بازل الأولى وسيتم التطرق إلى تفاصيلها في المطلب الموالي.

ثانياً: تطور سياسة توزيع الأرباح المصرفية وعلاقته بالمخاطر لدى البنوك التجارية

يتناول هذا المطلب تطور سياسة الأرباح في المصارف ومدى علاقتها بالمخاطر التي تصيب البنوك حيث أن الأرباح تعد أحد المكونات التي توفر مصدراً مهماً في رفع/ تخفيض حجم رأس المال وتعد بدرجة أولى أحد مكونات سياسة رأس المال كما تطرقنا في الفصل السابق.

1. تغطية مستويات الأرباح لتدهور رأس المال:

تغطي الأرباح التي تحققها البنوك والمؤسسات المالية التطورات الحاصلة في رأس المال لذلك يمكن طرح ثلاثة حالات من الأرباح المحققة في البنوك، والترتيبات التي تفرضها على سلوك رأس المال على وجه الخصوص:

أ. تحقيق مستويات من الأرباح القوية:

تستفيد البنوك من المستويات العالية للأرباح في تغطية إجمالي التكاليف خاصة المتولدة عن رأس المال، هذه المستويات من الأرباح يسمح للبنوك كذلك من تجنب التقلبات الدورية في النشاط المصرفي وبالتالي تذبذب العائد من جهة أخرى مما ينعكس في مدى تحمل البنك للخسائر المنجزة عن ذلك. كما أن البنوك التي تحقق مستويات عالية من الأرباح تعكس مركزها القوي في السوق مما يؤدي إلى استقرارها وتراجع حجم المخاطر التي تهددها مما يرفع من مستويات السلامة لديها⁽¹⁾.

ب. تحقيق مستويات متوسطة من الأرباح:

من شأن التغييرات العكسية التي تطرأ على نشاط البنوك أن تؤثر سلباً على ربحيته والتي تنعكس بشكل مباشر على المخاطر التي تهدد البنوك، كما أن المنافسة الشديدة في السوق من شأنها أن تهدد مستويات الربحية أحد الأهداف الأساسية للبنوك (الربحية، السيولة، الأمان).

ج. تحقيق مستويات ضعيفة من الأرباح:

تؤثر مستويات الضعيفة من الأرباح على مدى قدرة رأس المال على امتصاص الصدمات من جهة ومن جهة أخرى على مستويات السيولة، هذه الأخيرة التي تعد الأهداف الأساسية للبنك (الربحية، السيولة، الأمان) كما أنها تمثل محددات قويا على قدرة البنك في رفع/ تخفيض رأس المال.

¹ - Bank for International Settlements, **Framework for the Assessment of Bank Earnings**, P33.

المطلب الثاني: كفاية رأس المال (بازل I، II) وعلاقتها بمخاطر البنوك التجارية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم المراحل التي مر بها رأس المال بالاعتماد على اللجنة المصرفية للرقابة والإشراف على البنوك أو كما يطلق عليها اسم "لجنة بازل للرقابة المصرفية".

أولاً: كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الأولى وعلاقتها بالمخاطر لدى البنوك التجارية

تشكلت لجنة بازل الدولية نهاية سنة، 1974 وهي تضم خبراء مصرفيين من عشر دول غربية، وتعددت اجتماعاتها بمقر بنك التسويات الدولية BIS* بمدينة بازل السويسرية. بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عُرف باتفاقية بازل I، وذلك في يوليو 1988 ليصبح بعد ذلك اتفاقاً عالمياً، وبعد عدة أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدّرت هذه النسبة بـ8%، وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام، 1992 ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءاً من 1990، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدّم بها "كوك COOKE".

1. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I لكفاية رأس المال Basel I :

قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال الذي عرف باتفاقية بازل 01 وقد ركزت على الجوانب

التالية:

- التركيز على المخاطر الائتمانية أساساً، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما؛
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات؛¹
- تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى² متدنية المخاطر، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، OECD يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية. أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر وتضم بقية دول العالم؛³

^{*} Bank of International Settlements مؤسسة مالية دولية مقرها بال بسويسرا:

^{*} William Peter Cooke:1988 هو رئيس لجنة بازل في الفترة ما بين 1974 و

¹ <http://islamfin.go-forum.net/t1912-topic> 12-11-2016 على الساعة 18:32

² مجموعة الدول العشر وهي: استراليا، النمسا، فنلندا، اليونان، أيسلندا، أيرلندا، نيوزلندا، النرويج، البرتغال، السعودية وتركيا. وتضم هذه المجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي.

³ AlFawwaz, T. M. & Algaibat, G. A, Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period 2000-2013, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 5(1), (2015), p184.

الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول، فعند حساب معيار كفاية رأس المال، ترجح مخاطر الأصل من خلال خمسة أوزان هي: (0% , 10% , 20% , 50% , 100%)¹ (الملحق رقم 01)
- وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية، على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير أي أنها أقل مخاطر من الائتمان المباشر،² (الملحق رقم 02).

2. التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل I لكفاية رأس المال:

أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت تعني بمخاطر الائتمان فقط، وقد كان ذلك سنة 1996، ومن خلال هذا التعديل يمكن للبنوك أن تختار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة والنماذج الداخلية الخاصة بكل بنك على حده والتي يضعها لمواجهة المخاطر السوقية، ومع أن هذه التعديلات أبقت على معدل الملاءة الإجمالية عند 8% كما ورد في اتفاق بازل الأولى إلا أنها عدلت من مكونات النسبة كما يلي³:

- سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، والشريحة الثالثة تعد من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية⁴:

- ✓ أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وألا يتجاوز 250%
- ✓ كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية؛
- ✓ أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي؛
- ✓ يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد المذكور؛
- ✓ أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال \leq الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة. وقد قررت اللجنة أن يكون هذا القيد رهنا بالإرادة الوطنية.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12,5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12,5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.

¹ الطيب لحيلج، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، المنتدى الوطني حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، 2005، ص19.

² عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 86.

* بالنسبة لهذه الالتزامات يتم ضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية.

³ سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة ضمن المنتدى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2005، ص285.

⁴ عمار عريس، بحوص مجدوب، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01، 2017، ص06.

الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

وبما أنّ المخاطرة السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقاً إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المعرضة للمخاطرة (Value at Risk (VAR) إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى. وعليه تصيح إذن العلاقة المعدّلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)} \leq \frac{8\% \dots\dots\dots (2 - 2)}{12.5 \times \text{مقياس المخاطرة السوقية} + \text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}}$$

ثانياً : كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الثانية وعلاقتها بالمخاطر لدى البنوك التجارية

كمحاولة لمعالجة أوجه القصور التي ظهرت في تطبيق اتفاقية بازل الأولى، وبعد وقت قصير من تطبيقها أصيب العالم بأسوأ أزمة مالية منذ سنة 1929؛ فوجهت لها أصابع الاتهام في إحداثها. وقبل التعرف عن مدى مسؤوليتها في هذا لا بد من التطرق إلى أهم ما جاءت به هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى أهم ركائزها، وما هي الانتقادات التي وجهت إليها.

1. أسباب إصدار اتفاقية بازل الثانية لكفاية رأس المال

- قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل الثانية نتيجة لمجموعة من الأسباب نذكر منها:¹
- عدم مراعاة مقررات بازل الأولى أوزان المخاطر واختلاف درجة التصنيف بين مدين وآخر؛
 - التحيز تجاه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD* ومنح تسهيلات القطاع الخاص وزن مخاطر (100%).
 - العمل على تحسين الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس وإدارة المخاطر؛
 - توفير أدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية، مثل توافر عقود المشتقات المالية مع التحسين في أساليب توفير الضمانات العينية، الأمر الذي استدعى بحث مدى إمكانية استبعاد أثر استخدام هذه الأدوات، أو توافر الضمانات المشار إليها؛
 - ظهور مخاطر جديدة مثل مخاطر تقلب أسعار الفائدة بالنسبة للأصول والالتزامات والعمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الأجل بالإضافة إلى مخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل؛

¹ حمد سليمان، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل تحديات العولمة وإستراتيجية مواجهتها، جدار للكتاب العالمي، ط 1 الأردن 102. ص 2008، ص 120.

2. الركائز الأساسية لاتفاقية بازل الثانية لكفاية رأس المال

اقترحت لجنة بازل سنة 1999 إطاراً جديداً لحساب معدل كفاية رأس المال بدل النسبة التي جاءت في الاتفاقية الأولى، بحيث يأخذ بعين الاعتبار معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك، و فصلت أكثر في هذا الإطار بتاريخ 16 جانفي 2001 مع انتظار آراء وتعليقات وملاحظات الهيئات المعنية و المختصة كصندوق النقد الدولي (FMI) إلى غاية نهاية شهر ماي 2001 كحد أقصى حتى تصدر النسخة النهائية لها قبل نهاية عام 2001 إلا أنها تأخرت بسبب كثرة الملاحظات عليها حتى جوان 2004 وأصبحت جاهزة وقابلة للتنفيذ بدءاً من هذا التاريخ إلى غاية نهاية 2006 أو بداية العام 2007 كحد أقصى¹.

- الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال

تحدد هذه الدعامة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي حجم رأس المال الذي يجب على البنوك تأمينه لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموجودة الموزونة بالمخاطر. إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولاً في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لأساليب قياس المخاطر²، هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي المخاطر الائتمانية، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي³:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطرة السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 8\% \dots\dots\dots (2-3)$$

مع العلم أن:

مخاطر الائتمان: هي المخاطر التي تتوافق مع الأصول المرجحة؛

مخاطر السوق: تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية هذه النوع من المخاطر 12.5 x ؛

مخاطر التشغيل: تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية رأس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر 12.5x؛

- الدعامة الثانية: المراجعة الإشرافية (الرقابة الاحترازية)

¹ سليمان ناصر، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، بحث مقدم إلى المنتدى الدولي حول " أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، أيام 06 /05 /2009، ص: 07.

² انتصار محمد جواد ، تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية في ضوء معايير لجنة بازل دراسة تحليلية في مصرف الرشيد ، على الرابط : <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=63471> ص07، تاريخ الاطلاع 06-01-2017 على الساعة 09:50.

³ Oana miruna dănilă., **Impact and limitations deriving from Basel II within the context of the current financial crisis**, Theoretical and Applied Economics, Volume 6 No (6). (2012),p124

الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

هذه الدعامة خاصة بمتابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال والرقابة عليها، ويتمثل الدور الأساسي لهذه الركيزة في خلق نوع من التناسق والانسجام بين المخاطر التي تواجه بنك معين وحجم أمواله الخاصة. والتأكيد على أن إشراف البنك ليس مجرد مسألة الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارة البنك وقوة أنظمتها ورقابته وسلامة إستراتيجيته العملية وعائده المحتمل. كما وقد حددت لجنة بازل أربعة مبادئ رئيسية لعملية المراجعة الإشرافية كما يلي¹:

- يجب أن يكون للبنوك عملية شاملة لتقييم كفاية رأس المال مقارنة بحجم مخاطرها وتوفير إستراتيجية للحفاظ على مستويات رؤوس أموالها؛
- قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لقياس مدى كفاية رأس المال وضمان الوفاء بالتزامها برصد وتحقيق امتثالها مع نسب رأس المال التنظيمي؛
- توقع السلطات الرقابية عمل البنوك على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال؛
- قدرة السلطات الرقابية على التدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال تحت المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خسائر البنك، مع اتخاذ إجراءات علاجية سريعة إذا لم يتم الحفاظ على رأس المال أو استعادته؛
- الدعامة الثالثة: انضباط السوق

إن انضباط السوق يعني العمل على تحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل آمن وفعال للمحافظة على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أي خسائر محتملة مسبقا جراء تعرضها للمخاطرة، والهدف من انضباط السوق ما يلي²:

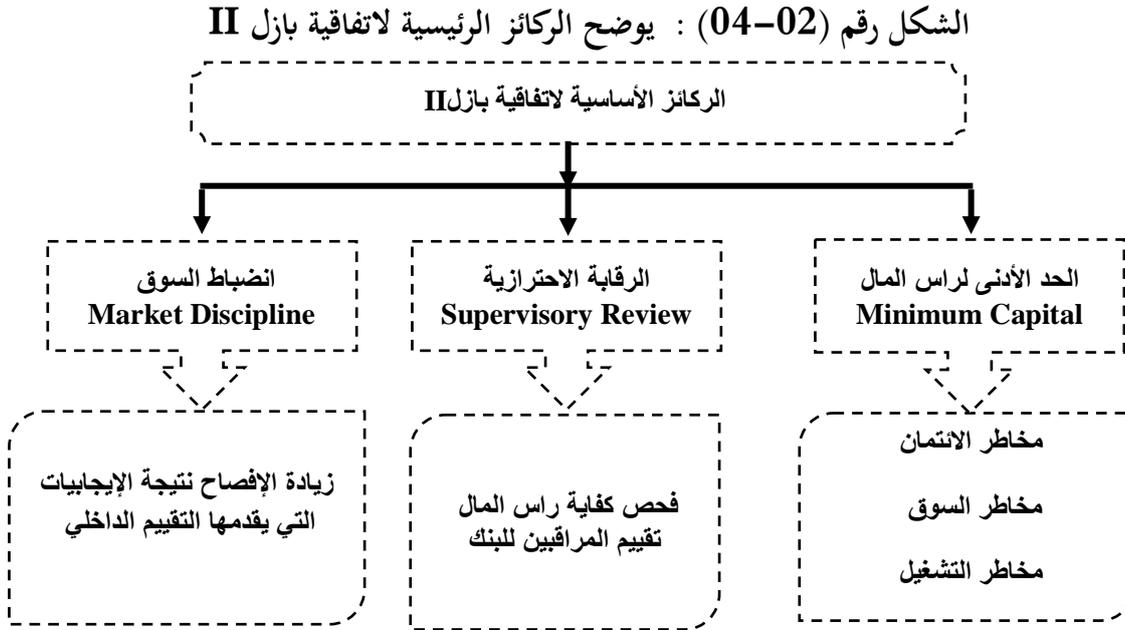
- تقوية وتعزيز الأمان والسلامة لقطاع البنوك؛
- إلزام البنوك بالقيام بالإفصاح اللازم الذي يتيح للمشاركين في السوق إمكانية تقييم رأسمال هذه البنوك.
- الإفصاح على تركيب رأس المال وأنواع المخاطر التي تواجه البنك وطرق تقييمها؛
- تفاصيل حول القروض ومواعيد استحقاقها، مخصصات الديون المشكوك تحصيلها، القطاعات المستفيدة من القروض؛
- الهيكل التنظيمي لوظائف إدارة مخاطر الائتمان، أساليب تقليل المخاطر، أساليب معالجة الضمانات؛

¹ Hasan, Maher, **The Significance of Basel 1 and Basel 2 for the future of the banking industry with special emphasis on credit information**, Amman, Jordan: Central Bank of Jordan , 2002,p09.

² Basel Committee on Banking Supervision, **The New Basel Capital Accord** , Consultative Document ,2003, p154.

الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

- إستراتيجية البنك في التعامل مع المخاطر وكذا أنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المركز المالي للبنك وأدائه العام؛
ويمكن تلخيص الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 02 لكفاية رأس المال في الشكل التالي:



Source: Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic: Analyzing Banking Risk, 03Edition, The international Bank for Reconstruction and Development, Washington, 2009, P.125

ثالثا: أوجه الاختلاف بين اتفاقية (بازل I، II) لكفاية رأس المال .

تتمثل أهم الإجراءات التي اختلفت فيها اتفاقية بازل الأولى مع اتفاقية بازل الثانية في النقاط التالية:¹

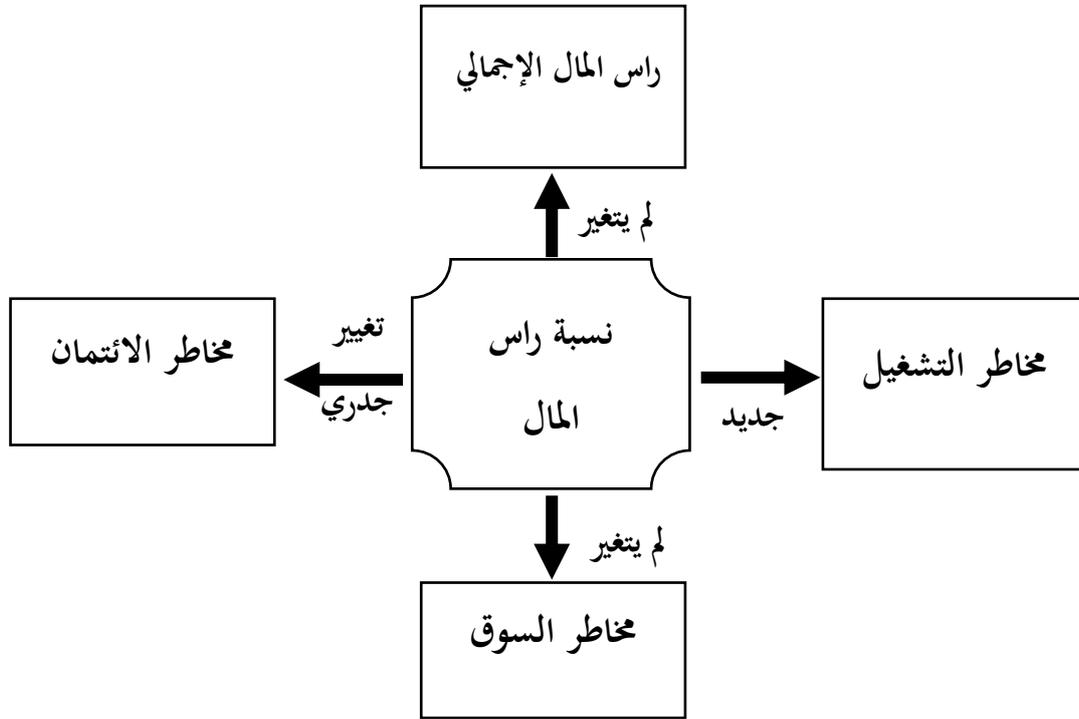
- أ- الاختلاف الخاص بمتطلبات كفاية رأس المال وتتمثل في:
- تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغيرا جذريا؛
 - إضافة المخاطر التشغيلية ومطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها؛
 - إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية وتحديد متطلبات رأس المال وهذه الطرق هي (المدخل المعياري، والمدخل الأساسي والمتقدم المستند للتصنيف الداخلي للمخاطر)؛
 - يدعم تطبيق اتفاق بازل اثنان تحقيق رأس المال الاقتصادي والذي يأخذ في الاعتبار تحقيق الأرباح والعوائد على رأس المال المعدلة بالمخاطر.

¹ زايدي مريم ، اتفاقية بازل 03 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، بسكرة ، 2016 ، ص ص 153 -152.

الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

- ب- إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر: بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة (اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو بمصرف محدد) ومراجعة أساليب إدارة وقياس هذه المخاطر؛
- ج- إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق: وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وأساليبه في إدارتها وقياسها ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (02-05) يبين أوجه الاختلاف بين اتفاقية بازل 01 واتفاقية بازل 02.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث : كفاية رأس المال وفق (بازل III) وعلاقتها بمخاطر البنوك التجارية

تولدت اتفاقية إصلاحية تحت عنوان مقررات بازل ثلاثة في الثاني عشر من شهر سبتمبر 2010، تضم مجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة التي تم استنباطها من الدروس المستخلصة الأزمة المالية العالمية الحالية. وسيتم تطبيقها بالتدرج على أفق زمني يمتد حتى بداية سنة 2019م. وسنحاول في هذا الإطار التعرف على أهم هذه المقترحات. يعتبر انهيار بنك "ليمان برادر" الأمريكي في 15 ديسمبر 2008 الشرارة الأولى لظهور أزمة مالية مصرفية عالمية، كشفت عن مدى هشاشة النظام المصرفي الأمريكي وكذا على الانحراف المفرط في توريق الرهونات العقارية عند عجز أصحابها عن سداد القرض.

أولا :أسباب ظهور لجنة بازل ثلاثة لكفاية رأس المال

عقب حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 اجتمع القائمين على لجنة بازل للرقابة المصرفية لإعداد قواعد جديدة لتنتشل النظام المصرفي من هذه الأزمة التي عصفت به تحت مسمى مقررات بازل 03. وذلك من أجل جاءت لتعزيز صلابة النظام المصرفي. ويمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة اعتمادا على بازل 02 فيما يلي:¹

- نقص رؤوس الأموال الملائمة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي؛
- عدم كفاية شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي؛
- إهمال بعض أنواع المخاطر (مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر المرتبطة بالعمليات على المشتقات) والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر؛
- نقص في السيولة إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك؛
- المبالغة في عمليات التوريق المعقدة: حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها؛
- الإفراط في المديونية حيث لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

¹ نجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 13، 2013، ص ص: 279، 278.

ثانيا: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل ثلاثة لكفاية رأس المال

1. تعزيز متانة وصلابة رأس المال: وذلك من خلال:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر كاف من رأس المال الأساسي يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها بما يعادل على الأقل 4.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر بزيادة 2% عن اتفاقية بازل 02؛
- تكوين احتياطي جديد "هامش الحفاظ على رأس المال" منفصل يتألف من أسهم عادية يعادل 2.5% من الأصول، أي زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى 7% ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح أو منح المكافآت المالية في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة؛¹
- احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة بين 0 و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة للبنوك؛
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال²؛
- متطلبات وجود رأس مال أعلى، وذلك من خلال زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5%. بالإضافة إلى ذلك فإن الإصلاحات ركزت على جودة رأس المال حيث تتطلب قدرا كبيرا من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في رأس المال البنك.³ وسنحاول إيضاح هذه المقترحات في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): متطلبات رأس المال وفق مقررات لجنة بازل III.

المتطلبات	حقوق المساهمين	الشريحة 01	رأس المال الإجمالي
الحد الأدنى لرأس المال	4.5%	6%	8%
رأس المال التحوط	2.5%		
الحد الأدنى لرأس المال	7%	8.5%	10.5%
رأس المال التحوط للتقلبات الدورية	0-2.5%		

source: Ozkan. Canan, (MBA), **Regulatory and Supervisory Challenges of Islamic Banking After Basel-III**, COMECE Financial Cooperation Working Group Meeting ANKARA, The International Bank for Reconstruction and Development, Washington, USA, 2015, p11.

¹ Jaime Caruana : **Bale III : Vers un système financier plus sur**, 3eme Conférence bancaire internationale, Madrid, 15 Septembre 2010, P.3

² معهد الدراسات المصرفية، معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، ال عدد5، الكويت، ديسمبر 2012، ص2/4. http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Dec_2012_Basel_III_404.pdf

³ BRI : **Bale III : Dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, Décembre 2010 (Document révisé en juin 2011), p.p 2-8.

الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

كما يمكننا توضيح مراحل الانتقال إلى تطبيق النظام الجديد (اتفاقية بازل 3) والذي سوف يكون على مراحل ابتداء من 01 جانفي 2013 إلى 01 جانفي 2019 حيث أن الدول الأعضاء مطالبة بالالتزام بالفترة المحددة والجدول رقم (05) يوضح ذلك . وبالتالي يصبح معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل III 10.5% بدلا من 8% كما يلي:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشرحية الأولى (رأس المال الأساسي + رأس المال المساعد) + الشرحية الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطرة السوق + مخاطر التشغيل}} \leq 10.5\% \dots\dots\dots (4-2)$$

- إدخال نسبة الرافعة: من بين الإضافات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة إدخال نسبة الرافعة (de Ratio،Levier) حيث تعتبر هذه النسبة بمثابة تكملة للمتطلبات الدنيا لرأس المال، ومن أجل كبح جماح التوسع في القروض المصرفية، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشرحية الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية.¹ وتحسب الرافعة كما يلي:²

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي الديون}} \leq 3\% \dots\dots\dots (5-2)$$

- زيادة تغطية المخاطر: من الدروس الأساسية التي تم استخلاصها من الأزمة المالية العالمية (أزمة 2008) ضرورة تعزيز وزيادة تغطية المخاطر بالأموال الخاصة، فعدم القدرة على الأخذ بعين الاعتبار المخاطر على الالتزامات داخل الميزانية والالتزامات خارج الميزانية، بالإضافة إلى العمليات المتعلقة بالمشتقات كانت سببا أساسيا لعدم الاستقرار أثناء الأزمة.³

- المخاطر النظامية والارتباط بين البنوك: إنّ الارتباط القوي بين البنوك ذات الأهمية النظامية يساهم في انتقال الصدمات والأزمات على مستوى النظام المالي والاقتصادي، لذا يجب أن يكون للمؤسسات ذات الأهمية النظامية القدرة على تحمل الخسائر التي تفوق الحدود الدنيا . ونظرا لما سبق فإنّ لجنة بازل تعمل على تقديم طريقة تستند إلى معايير كمية ونوعية من أجل تقييم الأهمية النظامية للبنوك والمؤسسات المالية على المستوى العالمي وذلك بهدف إدراج متطلبات إضافية من الأموال الخاصة يجب عليها أن تلتزم بها.⁴

¹ Base III: **A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit. pp.61-63.
² جمعية مصارف لبنان، اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية، متاح على الموقع : <http://www.abl.org.lb/ar/subpage.aspx?pageid=22:21 - 2015/30/10>
³ BRI : Bale III : **Dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, 2010 (document révisé juin 2011), P3.
⁴ BRI, **OP. CIT**, P8.

2. تعزيز نسبة السيولة لدى البنوك

إنّ توفر البنوك التجارية على نسبة مرتفعة من الأموال الخاصة يعتبر غير كاف، فلا بد على البنوك أن تمتلك سيولة كافية تمكنها من مواجهة الحالات الطارئة، وعليه فقد ركزت اتفاقية بازل الثالثة على السيولة وذلك من خلال إصدار معيار عالمي للسيولة، وتقتصر اعتماد نسبتين للسيولة هما:

- **نسبة السيولة في المدى القصير (Liquidity Coverage Ratio):** تهدف نسبة السيولة في المدى القصير إلى مساعدة البنوك على مواجهة الصعوبات المتوقعة فيما يخص السيولة خلال مدة 30 يوم، حيث تفرض هذه النسبة على البنوك الاحتفاظ بالأصول السائلة ذات الجودة العالية وذلك لأجل مواجهة أي سيناريو إجهاد غير متوقع خلال هذه المدة.¹ ويتم التعبير عن هذه النسبة كما يلي²:

$$\text{نسبة السيولة في المدى القصير} = \frac{\text{نسبة الاصول السائلة عالية الجودة}}{\text{مخرجات الخزينة خلال مدة 30 يوم}} \leq 100\% \dots\dots\dots (2-6)$$

- **نسبة السيولة في المدى الطويل (Net Stable Funding Ratio):** تتطلب نسبة السيولة في المدى الطويل امتلاك حد أدنى من الموارد الدائمة، وذلك من خلال توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل؛ نتيجة تراجع في الربحية والأداء، أو تراجع تنقيط قروض أو أوراق البنك أو الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلباً على نشاط البنك وأصوله، ويتم التعبير عن هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة في المدى الطويل} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقرة لسنة}} \leq 100\% \dots\dots\dots (2-7)$$

- **أدوات المتابعة:** أدخلت اتفاقية بازل الثالثة مجموعة من أدوات المتابعة موجهة لتسهيل عملية اكتشاف الاختلالات وكذا تقييم مخاطر السيولة، من بين هذه المؤشرات:

✓ تركيز التمويل: يسمح هذا المؤشر بتحديد مصادر التمويل ذات الأهمية التي يعتمد عليها البنك، فهذه المصادر قد تسبب أزمة سيولة للبنك في حالة قيام أصحابها بعمليات سحب كبيرة.

¹ BRI, **OP. CIT**, PP 9-10.

² فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012، ص 02.

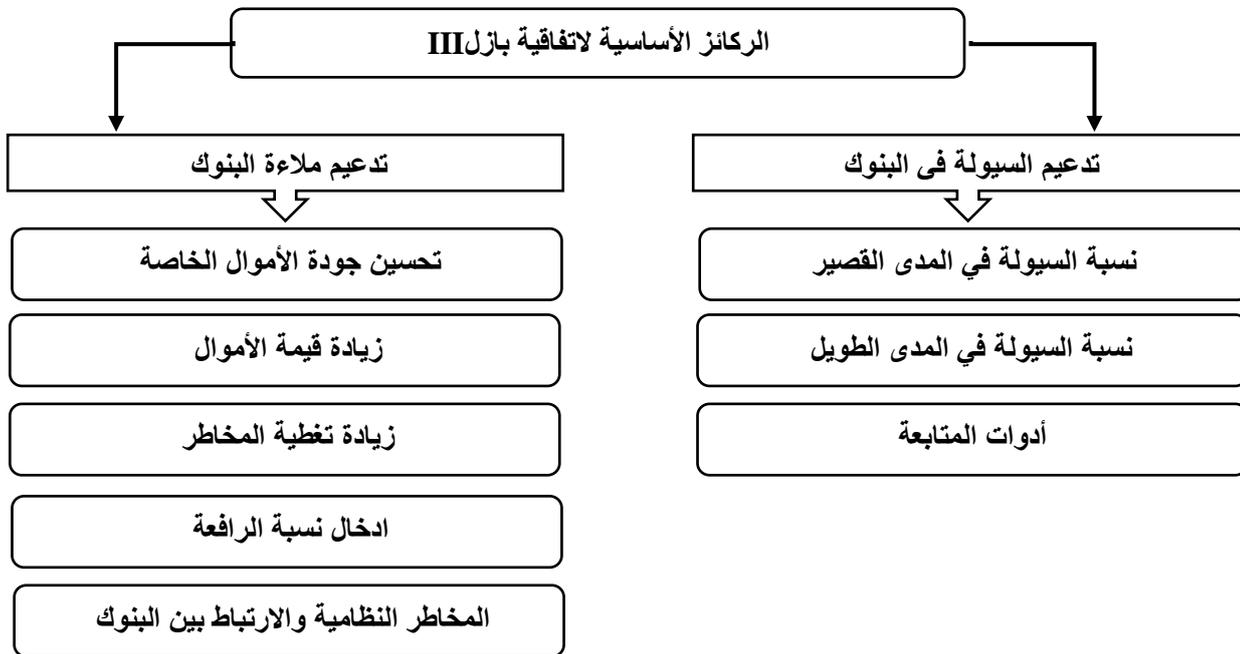
الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

✓ عدم توافق الاستحقاقات التعاقدية: يسمح هذا المؤشر باكتشاف وجود اختلالات بين التدفقات النقدية التي سيتم تحصيلها والتدفقات النقدية التي سيتم دفعها نتيجة للعمليات المختلفة التي يقوم بها البنك، لأنه في حالة عدم التوافق فإن ذلك سيؤدي إلى مشكل سيولة.

✓ الأصول المتاحة: وهي أصول البنك التي يمكن أن يتم استخدامها عند الضرورة للحصول على مصادر تمويلية إضافية سواء من السوق الثانوية أو من البنك المركزي.

ويمكن تلخيص أهم بنود الإصلاح لبازل 3 في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-06): الركائز الأساسية لاتفاقية بازل ثلاثة (03)



المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على :

BRI : Bale III : **Dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, Décembre 2010 (Document révisé en juin 2011)

ثالثا : مراحل الانتقال للنظام الجديد (كفاية رأس المال) وفق بازل III :

منحت لجنة بازل البنوك حتى عام 2019 لتطبيق المعايير المقترحة في بازل III على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، كما ألزمتها برفع أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5% بحلول عام 2015 ثم رفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5% لتصبح 7% بحلول عام 2019. والجدول أدناه يوضح مراحل تطور نسبة كفاية رأس المال ابتداء من سنة 2013 إلى سنة 2019.

الجدول رقم (02-03): مراحل التحول إلى النظام الجديد حسب مقترحات بازل III.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4	%3.5	الحد الأدنى لرأس المال من حقوق المساهمين
%2.5	%1.88	%1.25	%0.625				هامش الحماية للمحافظة على رأس المال
%7	6.375%	%5.75	%5.125	%4.5	%4	%3.5	الحد الأدنى من رأس المال من حقوق المساهمين + هامش الحماية
6%	%6	%6	%6	%6	%5.5	%4.5	الحد الأدنى لرأس المال الشريحية 01
%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
%10.5	%9.875	%9.25	%8.625	%8	%8	%8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + هامش الحماية
%100	%100	%80	%60	%40	%20		التخفيضات من الأسهم العادية فئة 01

Source : Charles Stewart, **Regulatory Capital Management & Reporting: The Impact of Basel III, Risk Strategies for Basel III Compliance & Beyond** Extracting Business Value from Regulatory Change, The Institute of Banking, Riyadh, 30 November, 2011.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنوك سوف تدخل في مرحلة انتقالية تمتد لثمانية سنوات من أجل تعزيز صلابتها من خلال رفع رؤوس أموالها لتبلغ نسبتها مع حلول سنة 2019 نسبة كفاية رأس المال 10.5%. في الأخير يمكن القول إنه إذا كانت اتفاقية بازل الأولى ركزت بصفة رئيسية على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال مع التركيز على مخاطر الائتمان وليس إدارتها، فإن اتفاقية بازل الثانية تعتبر أشمل وأعم، حيث أدخلت تغييرا شاملا ومتكاملا للثقافة المصرفية التي يعتبر محورها إدارة المخاطر المصرفية والحوكمة وانضباط السوق. أما مقترحات بازل ثلاثة فجاءت لتعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي ورفع أدائه بما يضمن مواجهته للأزمات.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل مفاهيم عامة حول الاستثمارات التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث قمنا بالتطرق إلى مفهوم الاستثمار لدى البنوك وأهميته بالنسبة لهذه الأخيرة بالإضافة إلى أشكال وأوجه هذه الاستثمارات وأهم السياسات المتبعة في تسييرها وإدارتها، كما تناول الفصل أهم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية بشكل عام والتي تعد من أكثر معيقات نشاطها، وشملت هذه المخاطر على وجه الخصوص (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل) أما باقي أنواع هذه المخاطر تمثلت في (المخاطر السياسية والمخاطر القانونية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف....)، وفي الأخير أدرج ضمن هذا الفصل مقررات لجنة بازل للرقابة والاستشراف المصرفي وذلك من خلال التطرق لأهم المراحل التي مرت بها في معالجة كفاية رأس المال ومدى مساهمته في تغطية المخاطر التي تواجه البنوك. يأتي الفصل الثالث الموسوم بالعنوان " دور سياسة رأس المال في تدنية مخاطر الاستثمار للبنوك التجارية" دراسة تطبيقية من أجل الوقوف على مدى تغطية السياسة الاحترازية لرأس المال (سياسة رأس المال) في تدنية المخاطر العامة للاستثمار. ومن أجل معالجة هذه الإشكالية ضمن معالجة الجانب التطبيقي سيتم أخذ عينة من أحد البنوك العالمية والتي تشتغل في شكل مجموعة مصرفية، يأتي الفصل الموالي ليصف ويحلل هذه الإشكالية.

الفصل الثالث

سياسة رأس المال ودورها في تقليل

مخاطر الاستثمار للبنوك التجارية

دراسة حالة البنك الفرنسي - BNP Paribas -

تمهيد الفصل :

تضمن الجانب النظري للدراسة في الفصل الأول السياسات البنكية ودورها في تحقيق أهداف البنوك التجارية، حيث حاولنا الكشف عن ماهية سياسة رأس المال للبنوك التجارية وأهم الركائز التي تقوم عليها، وذلك بالإشارة للتخطيط الرأسمالي للبنوك باعتباره الأصل الذي تنبثق منه هذه الأخيرة ، مع إعطاء لمحة حول اختبارات الضغط والي تعتبر من أحدث الأدوات المعتمدة لدعم سياسة رأس المال في القطاع المصرفي ،وفي الأخير اشرنا إلى أهم المؤشرات المفسرة لهذه لسياسة رأس المال والتي من خلالها نستطيع تقدير أثرها على المخاطر التي تواجه البنك محل الدراسة .

جاء الفصل الثاني ليوضح ماهية الاستثمار لدى البنوك التجارية وما هي أهميته بالنسبة لها، بالإضافة إلى أنواع الاستثمار التي تجلب هذه الأخيرة، وأهم السياسات الإجراءات التي تحكم وتسير هذه الاستثمارات كما تطرقنا من خلاله أيضا إلى أهم المخاطر التي تواجه البنوك خلال قيامها بعملية الاستثمار، حيث تعتبر مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، من بين أهم هذه المخاطر. وفي نهاية هذا الفصل كذلك تناولنا أهم السياسات التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة والاستشراف المصرفي، والتي تركز على مدى كفاية رأس المال لتغطية أهم المخاطر (مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، ومخاطر التشغيل) التي تواجه البنوك ، مروراً بأهم المحطات التي مرت بها خلال قيامها بإعداد هذه الإجراءات والتقارير التي تم إصلاحها منذ نشأتها ثلاث مرات (مقررات بازل 01 - 02 - 03).

حاولنا في هذا الفصل إسقاط هذه الدراسة على البنك الفرنسي " Bnp Paribas " والذي تم اختياره بناء على توفر البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة أولاً، وثانياً يعتبر هذا الأخير من بين البنوك الكبيرة والعريقة ، حيث ينتشر في أكثر من (73) دولة ، ويمارس نشاطات متعددة كما يعتبر من بين البنوك الواسعة الاستثمار في فرنسا بشكل خاص وفي أوروبا عامة، إلا أنه لا يوجد استثمار يخلوا من المخاطرة فهو يواجه العديد من المخاطر (مخاطر الائتمان، السوق، التشغيل ...)، ولأجل معرفة دور سياسة رأس المال في تقليل مخاطر الاستثمار لدى بنك " BNP Paribas " قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- المبحث الأول: إجراءات وأدوات الدراسة.
- المبحث الثاني: دراسة وتحليل العلاقة بين سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار للبنك.
- المبحث الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: إجراءات وأدوات الدراسة

نهدف من خلال هذا المبحث عرض الإجراءات والأدوات التي اعتمدنا عليها في الدراسة التطبيقية، والتي نحاول من خلالها الوصول إلى معرفة مدى دور سياسة رأس المال في تقليل مخاطر الاستثمار التي تواجه البنوك التجارية وذلك من خلال المؤشرات التي تمثل سياسة رأس المال والمؤشرات المعتمدة في قياس مخاطر الاستثمار للبنك محل الدراسة خلال فترة الدراسة المعتمدة، بالإضافة إلى عرض خطوات الدراسة، ثم القيام بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: تقديم عام للبنك محل الدراسة

نسعى في هذا المطلب إلى عرض تقديم عام للبنك الفرنسي محل الدراسة " BNP Paribas "، من خلال التطرق إلى التعريف بالبنك، نشأته ونشاطه، رأسماله والنتائج التي حققها خلال الفترة المدروسة بالإضافة إلى أهم المخاطر التي تواجهه.

أولا: نشاط البنك " BNP Paribas "

يعتبر بنك "BNP Paribas" أكبر بنك فرنسي وهو البنك الرائد في منطقة الأورو وخامس أكبر مجموعة مصرفية دولية في الخدمات المصرفية والمالية، كما يعتبر من أهم البنوك في كل من الولايات المتحدة وفي آسيا، لديه أربعة أسواق محلية للخدمات المصرفية للأفراد في أوروبا تشمل كلا من فرنسا وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورج. تنتشر المجموعة (BNP Paribas) في 73 دولة ولديها أكثر من 198000 موظف، وأكثر من 30 مليون عميل حيث بلغت حصة البنك "7.7 مليار أورو سنة 2017"، وُلدت مجموعة BNP Paribas في عام 2000 من الاندماج بين بنك باريس الوطني وباريبا، ولا تزال العلامة التجارية الفرنسية ذات أعلى قيمة. تبلغ قيمة علامتها التجارية 14 مليار دولار في عام 2017. تم إدراجه في Premier Marché في Euronext Paris وهو جزء من مؤشر CAC 40 في ديسمبر 2017 كما تشمل أنشطتها المصرفية الشركات والمؤسسات والخدمات المالية الدولية للشركات أو العملاء المؤسسين، كما أنه من الشركات الرائدة في أوروبا ولديها حضور قوي في الأمريكتين وقوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.¹ كما يشغل مناصب رئيسية في مجال نشاطه تتمثل في :

¹ -ويكيبيديا الموسوعة الحرة : https://fr.wikipedia.org/wiki/BNP_Paribas تاريخ الاطلاع : 2018/07/20 22:32

1. الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات: وتشمل:

- قسم للأسواق المحلية يتكون من:
 - ✓ الخدمات المصرفية للأفراد في فرنسا (BDDF) ،
 - ✓ الخدمات المصرفية للأفراد في إيطاليا (BDDI) ؛
 - ✓ الخدمات المصرفية للأفراد في بلجيكا (Bddb) ،
 - ✓ الأنشطة الأخرى للأسواق المحلية، والتي تشمل البنك تجارة التجزئة والأعمال في لوكسمبورج (BDEL) ؛

- قسم للخدمات المالية والدولية: ويشمل:

- ✓ أوروبا المتوسطة؛
- ✓ المالية الشخصية،
- ✓ التأمين؛
- ✓ الإدارة المؤسسية والخاصة؛

2. الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات (CIB): وتشمل:

- الخدمات المصرفية للشركات؛
- الأسواق العالمية؛
- خدمات الأوراق المالية؛

ثانيا: الشكل القانوني للبنك "BNP PARIBAS"

"BNP PARIBAS" شركة مساهمة معتمدة من نوع بنك، تخضع للقانون النقدي والمالي المتعلق بمؤسسات القطاع البنكي، كما أن القواعد الخاصة المرتبطة بشكل مؤسسات القطاع البنكي تجعله يسير بواسطة نصوص القانون التجاري المتعلق بالشركات التجارية، ولكونه مؤسسة قرض فهو يخضع للقوانين والتشريعات المطبقة على مؤسسات القرض، ويخول له ممارسة العمليات التالية:

- منح القروض والحصول عليها من المؤسسات والأفراد سواء في فرنسا أو في الخارج؛
- تنفيذ عمليات استثمارية وكل العمليات المرتبطة مع كل المؤسسات والأفراد سواء في فرنسا أو خارجها.
- ممارسة كل عمليات البنوك وكل العمليات المرتبطة.
- كما يمكنه أيضا ممارسة كل نشاط آخر أو عملية أخرى غير تلك المذكورة أعلاه، كعمليات الترويج والسمسرة... الخ، وذلك في ظل الشروط المحددة بالقانون المصرفي¹.

¹ Banque BNP Paribas, Document de référence et rapport financier annuel, 2017, P 15.

وبصفة عامة، يمكن للبنك القيام لصالحه أو لصالح الغير بممارسة كل العمليات المالية والتجارية، والصناعية والزراعية، والعمليات على العقارات وعلى المنقولات.

ثالثاً: رأس مال بنك " BNP PARIBAS "

بلغ رأس مال " BNP PARIBAS " في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 2,494,005,306 أورو، مكون من 1,247,002,653 سهم. وفي سنة 2017، تأثر عدد الأسهم التي تشكل رأس المال من خلال إنشاء 1,856,733 سهماً نتيجةً للاشتراكات في إطار خطط الخيار.

أما في 31 ديسمبر 2017، بلغ رأس مال " BNP PARIBAS " مبلغ 2,497,718,772 أورو، يتكون من 1,248,859,386 سهماً بقيمة اسمية 02 أورو لكل سهم. هذه الأسهم، المدفوعة بالكامل، مسجلة أو لحاملها، عند اختيار حامله، مع مراعاة الأحكام القانونية السارية. لا يوجد حق التصويت المزدوج ولا أي حد من ممارسة حقوق التصويت وعدم زيادة حقوق توزيع الأرباح المرتبطة بها قيمة عقارية.¹ والجدول التالي يوضح تطور رأس مال البنك على مدى السنوات الثلاث الماضية:

¹ Banque BNP Paribas, Op-cit, P 16.

الجدول رقم (03-01) : تطور رأس مال البنك على مدى السنوات الثلاث الماضية .

السنوات	31/12/2015			31/12/2016			31/12/2017		
	عدد الأسهم (بالملايين)	نسبة المساهمة	% des DDV	عدد الأسهم (بالملايين)	نسبة المساهمة	% des DDV	عدد الأسهم (بالملايين)	نسبة المساهمة	% des DDV
SFPI(*)	127.75	%10.2	% 10.3	127.75	%10.2	% 10.3	(**)96.55	% 7.7	% 7.7
BlackRock Inc.(مؤسسة)	63.04	%5.1	%5.1	64.39	% 5.2	%5.2	(***)63.22	% 5.1	% 5.1
Gd Duché de Luxembourg (مساهمون)	12.87	% 1.0	% 1.0	12.87	% 01	%01	12.87	% 1.0	% 1.0
Salariés (الأجراء أو الموظفين)	61.46	% 4.9	% 4.9	56.42	% 4.5	%4.5	50.22	% 4.0	% 4.0
dont FCPE(****) Groupe	43.91	% 3.5	% 3.5	40.7	% 3.3	%3.3	36.27	% 2.9	% 2.9
dont détention directe	17.55	% 1.4	% 1.4	15.72	% 1.2	%1.2	13.95	% 1.1	%1.1
Mandataires sociaux	0.15	NS	NS	0.17	NS	NS	0.16	NS	NS
Titres détenus par le Groupe(*****)	2.06	%10.2	-	1.17	% 0.1	-	1.23	% 0.1	-
Actionnaires Individuels (مساهمون أفراد)	54.41	%4.4	%4.4	47.8	%3.8	%3.8	45.3	% 3.6	% 3.6
Inv. Institutionnels (المؤسسات)	880.12	% 70.6	%70.7	916.3	%73.5	%73.5	951.96	% 76.4	% 76.4
Européens (مساهمون اوروبيين)	558.34	% 44.8	%44.9	538.62	%43.2	%43.2	553.84	% 44.5	% 44.5
Non Europ. (مساهمون غير اوروبيين)	321.78	% 25.8	%25.8	377.68	%30.3	%30.3	398.12	% 31.9	% 31.9
Autres et non identifiés	44.53	% 3.6	%3.6	20.13	% 1.6	%1.6	27.35	% 2.2	% 2.2
المجموع	1246.39	%100	%100	1247.00	%100	%100	1 248,8	%100	%100

المصدر: التقرير السنوي للبنك BNP PARIBAS لسنة 2017. ص 16.

(*) Société Fédérale de Participations et d'Investissement : (الشركة الاتحادية للمساهمة والاستثمار).

(**) Selon déclaration par la SFPI, Document AMF n° 217C1156 daté du 6 juin 2017.

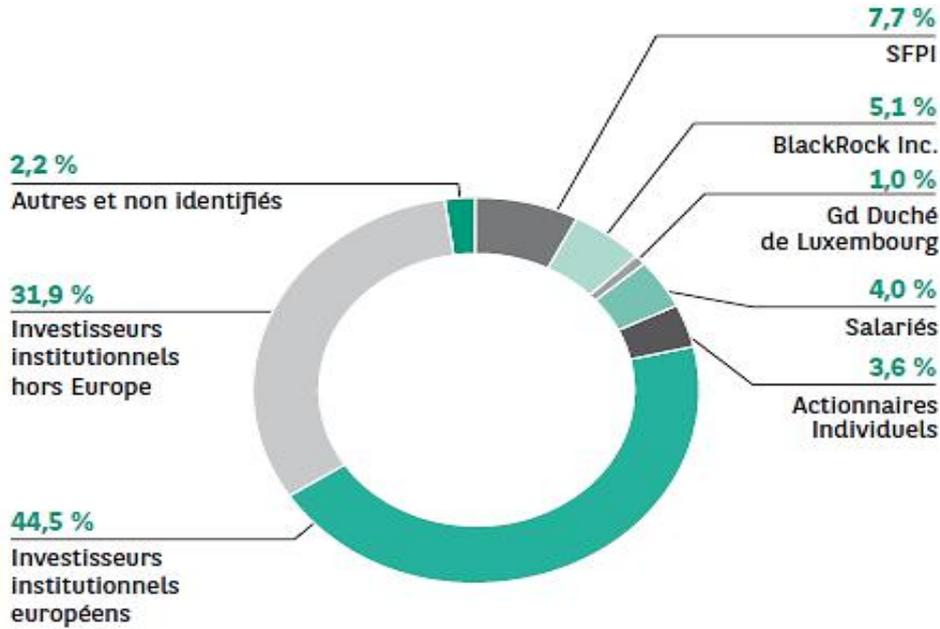
(***) Selon déclaration par BlackRock, Document AMF n° 217C0939 daté du 9 mai 2017.

(****) Les droits de vote du FCPE sont exercés, après décision prise par son Conseil de surveillance, par le Président de ce dernier.

(*****) Hors positions de travail des tables de tradin.

المساهمون المسجلون في BNP Paribas اعتبارًا من 31 ديسمبر 2017 يبلغ عددهم 28256. وقد كان تكوين مساهمي البنك في 2017/12/31 على أساس حقوق التصويت كما هو موضح في الشكل أدناه :

الشكل رقم (03-01) : تكوين مساهمي البنك في 2017 على أساس حقوق التصويت



المصدر: التقرير السنوي للبنك BNP PARIBAS لسنة 2017. ص 17.

يوضح الشكل أعلاه التقسيمات الأساسية لرأس المال حسب نوع المساهمين (أفراد /مؤسسات) سواء كانوا داخل أوروبا أو في دول غير أوروبية ومدى مساهمة كل نوع كما يلي :

- مساهمون أفراد Actionnaires Individuels : بنسبة % 3,6.
- الأجراء أو الموظفين les Salariés : بنسبة % 4,0 .
- مساهمون من Gd Duché de Luxembourg : بنسبة % 1,0.
- مؤسسة BlackRock Inc : بنسبة % 5,1.
- مؤسسة "SFPI" : بنسبة % 7,7.
- مساهمون آخرون Autres et non identifiés : بنسبة % 2,2.
- مؤسسات الاستثمار خارج أوروبا Investisseurs institutionnels hors Europe بنسبة % 31,9.
- مؤسسات استثمار الأوروبية Investisseurs institutionnels européens: بنسبة % 44,5.

رابعاً: ميزانية البنك " Bnp Paribas " :

1. الأصول Actif:

بشكل عام بلغ إجمالي ميزانية البنك " BNP Paribas " 3، 1 960 مليار أورو سنة 2017، حيث سجل انخفاض بنسبة 6% مقارنة مع سنة 2016 (2 077 مليار أورو). تتضمن الأصول الرئيسية للمجموعة النقد والودائع لدى البنوك المركزية والأدوات المالية بالقيمة العادلة، القروض والذمم المدينة من العملاء والمؤسسات الائتمانية والموجودات المالية المتاحة. كما تمثل المبيعات والمبالغ المستحقة والموجودات الأخرى التي تم جمعها معاً 96% من إجمالي الأصول في 31 ديسمبر 2017 (لم يتغير عن 31 ديسمبر 2016). ويأتي انخفاض الأصول بنسبة 6% بشكل رئيسي¹:

- أدوات مالية بالقيمة السوقية التي تراجعت 101.6 أورو، أو 15%، ويرجع ذلك أساساً إلى اتفاقيات إعادة الشراء أقل والأدوات المالية المشتقة.
- انخفاض في قيمة الأصول المتاحة للبيع بنسبة 13% (-35.6) مليار أورو إلى 232 مليار أورو في 31 ديسمبر 2017)
- تراجع المستحقات والأصول الأخرى بنسبة 8% (-8.8) مليار إلى 107.2 مليار أورو في 31 ديسمبر 2017).

2. الخصوم أو المطلوبات خارج حقوق المساهمين (Passif (Hors Capitaux Propres)

عموماً بلغت إجمالي الخصوم (باستثناء حقوق المساهمين) للبنك 853 مليار أورو في سنة 2017، حيث انخفضت بنسبة 6% مقارنة مع سنة 2016 (1971،7 مليار أورو). تشمل الخصوم الرئيسية للمجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة وبالقيمة السوقية من خلال الدخل والديون المستحقة على العملاء والمؤسسات الائتمانية والديون المتمثلة في الأوراق المالية والمستحقات والمطلوبات الأخرى والمخصصات الفنية لشركات التأمين، والتي تمثل ككل 97% من إجمالي الالتزامات غير المتعلقة بالأسهم كما في 31 ديسمبر 2017 (دون تغيير من 31 ديسمبر 2016). إن الانخفاض في إجمالي الخصوم يرجع بشكل رئيسي إلى²:

- انخفاض في الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بنسبة 17% من (-103.4 مليار إلى 522.9 مليار أورو في 31 ديسمبر 2017)؛
- انخفاض الدين بنسبة تأمين 3% (-5.3) مليار أورو إلى 148.2 مليار أورو في 31 ديسمبر 2017)؛

¹ Banque BNP Paribas, **Op-cit**, p124.

² Banque BNP Paribas, **Op-cit**, p125

- انخفاض في الاستحقاق والمطلوبات الأخرى بنسبة 13% (- 13.3) مليار أورو إلى 86.1 مليار أورو في 31 ديسمبر 2017)؛

ويقابل هذه الاختلافات جزئياً الزيادة في الاحتياطيات الفنية لشركات التأمين بنسبة 5% (+ 9.8 مليار إلى 203.4 مليار أورو في 31 ديسمبر 2017).

3. النتائج التي حققها البنك في السنوات الأخيرة الماضية:

بناء على التقرير الذي صدر سنة 2017 للبنك "BNP PARIBAS" فقد حقق البنك نتائج جيدة مقارنة بالسنوات السابقة والجدول التالي يوضح النتائج التي حققها البنك خلال السنتين السابقتين كما يلي :

الجدول رقم (03-02) : النتائج التي حققها البنك في السنوات الأخيرة الماضية

النتائج المحققة /السنوات	2017	2016	2017/2016
المنتجات المصرفية الصافية	43161	43411	-0.6%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	13217	14033	-5.8%
نتيجة الاستغلال	10 310	10 771	4,3 % -
العناصر خارج الاستغلال	1000	439	-4.3%
النتيجة قبل الضريبة	11310	11210	+0.9%
النتيجة الصافية للمجموعة	7759	7702	+0.7%
الربح الصافي للسهم الواحد	6.05	06	+0.5%
العائد على حقوق المساهمين	8.9 %	9.3 %	-0.4%

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك لسنة 2017 ص 110.

في عام 2017، حقق BNP Paribas ونما النشاط التجاري للمجموعة بقوة، مدعوماً بالنمو الأوروبي القوي بشكل تدريجي وبلغ صافي الدخل المصرفي 43,161 مليون أورو، أي بنسبة أقل بـ 0.6 % عما كان عليه في عام 2016 والذي تضمن ربحاً رأسمالياً بقيمة 597 مليون أورو. بالإضافة إلى ذلك بلغت قيمة إعادة تقييم الديون الخاصة (OCA) والمخاطر الائتمانية الخاصة المدرجة في المشتقات (DVA) 175 مليون أورو (مقابل 59 مليون أورو في عام 2016). كما ارتفع كذلك صافي الدخل المصرفي بنسبة 0.5 %.

انخفض النتيجة الإجمالية للاستغلال إلى 13,217 مليون أورو أي بنسبة 5.8%. كما انخفضت نتيجة الاستغلال للمجموعة بنسبة 4.3% ما يعادل 10,310 مليون أورو (10,771 مليون أورو في عام 2016) ويرجع هذا المستوى المنخفض على وجه الخصوص إلى التحكم الجيد في مخاطر الإنشاء وبيئة معدل الفائدة المنخفضة والتحسين المستمر في إيطاليا بفضل إعادة تحديد أفضل الشركات للعملاء ، أما النتيجة قبل الضريبة فقد ارتفعت

بنسبة 0,9%. بلغت العناصر خارج الاستغلال 1,000 مليون أورو سنة 2017 بينما كانت 439 مليون أورو في عام 2016. ، حيث شهدت سنة 2017 ارتفاعا كبيرا في العناصر خارج الاستغلال ترجع إلى الزيادة في الدخل من الشركات التي تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية حسب ما جاء في التقرير السنوي للبنك .

أما الأرباح قبل الضرائب فقد سجلت ارتفاعا قدره 100 مليون وبمعدل 0.9 % سنة 2017. حيث شمل هذا الارتفاع 13.4% بالنسبة للأقسام التشغيلية: 4.7% للأسواق المحلية ، 18.2% للخدمات المالية الدولية و 14.6% للبنك التجاري الدولي. أما النتيجة الصافية فقد بلغت حصة المجموعة 7,759 مليون أورو ، بزيادة 0.7 % مقارنة بعام 2016 أي بمقدار 6.05 أورو صافي الربح للسهم الواحد. أما العائد على حقوق المساهمين فقد شهد انخفاضا قدره 0.4% خلال سنة 2017.

تعمل المجموعة بنشاط على تنفيذ خطة التحول لعام 2020، وهو برنامج طموح من الخبرات الجديدة للعملاء، والتحول الرقمي والكفاءة التشغيلية. كما أن الأداء الجيد للأقسام التشغيلية هذا العام يوضح بداية واعدة للخطة. ومن ثم تعمل المجموعة على تحديد أهدافها لعام 2020 وتهدف إلى تحقيق عائد على حقوق المساهمين يزيد عن 10% في هذا الوقت. كما تواصل المجموعة تعزيز نظام الرقابة الداخلية والامتثال. ولديها سياسة استباقية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية ترمي إلى إحداث تأثير إيجابي على المجتمع: فقد أنشأت هذا العام إدارة مشاركة الشركات لتعزيز أعمالها. في هذا المجال.¹

¹ Banque BNP Paribas, **Op-cit**, PP 110-111.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات وفترة الدراسة

تهدف من هذا المطلب إلى تحديد المتغيرات المعتمدة في الدراسة والفترة المدروسة، بالإضافة إلى الفرضيات وتوضيح خطوات وإجراءات الدراسة.

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة :

بعد القيام بالبحث عن أهم العوامل المحددة لسياسة رأس المال في البنوك التجارية ومدى مساهمتها في تقليل المخاطر التي تواجه البنك محل الدراسة سنقوم بدراسة مؤشرات سياسة رأس المال والمتمثلة في رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)، رأس المال المساند (الشريحة الثانية)، نسبة توزيع الأرباح، نسبة الملاءة، كمتغيرات مستقلة، إضافة إلى المتغير التابع المتمثل في المخاطر الاستثمار (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر المحفظة البنكية)، والتي تعد أهم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية بشكل عام، وستغطي هذه الدراسة الفترة 2008-2017 والجدول أدناه يوضح متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (03-03): متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير التابع (مخاطر الاستثمار)	الرمز	المتغير المستقل (سياسة رأس المال)	
RISQUE_DE_CR EDIT	مخاطر الائتمان	TIER1	رأس المال (شريحة 01)	رأس المال
RISQUE_DE_MA RCHE	مخاطر السوق	TIER2	رأس المال (شريحة 02)	
RISQUE_OPERA TIONNEL	مخاطر التشغيل	BENEFL_C ES_DISTRI BUES	سبة الأرباح الموزعة	توزيع الأرباح
RISQUE_DE_PO RTEFEUILLE	مخاطر المحفظة	solvabilité	نسبة الملاءة	كفاية رأس المال

المصدر : من إعداد الطالب.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

بغية الوصول إلى النتائج وتحليل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة تم طرح مجموعة من الفرضيات والتي نحاول من خلالها معرفة العلاقة بين سياسة رأس المال المعبر عنها ب (رأس المال شريحة 1، رأس المال شريحة 2 نسبة توزيع الأرباح ونسبة الملاءة ومخاطر الاستثمار والمتمثلة ب (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر المحفظة البنكية)، حيث تم طرح الفرضية الرئيسية كما يلي:

" تساهم سياسة رأس المال في التقليل من حدة مخاطر الاستثمار لدى البنك الفرنسي BNP

PARIBAS " خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2017.

كما تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الأولى : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك ومخاطر الائتمان.
- الفرضية الثانية : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك و مخاطر السوق.
- الفرضية الثالثة : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك و مخاطر التشغيل.
- الفرضية الثالثة : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك و مخاطر المحفظة.

1. خطوات الدراسة ومصادر البيانات:

لدراسة العلاقة بين سياسة رأس المال في البنوك التجارية ومخاطر الاستثمار التي تواجه هذه الأخيرة قمنا بإتباع الخطوات التالية :

- جمع البيانات والمعطيات من ميزانية البنك وجدول حسابات النتائج خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى سنة 2017، بناء على التقارير السنوية الصادرة عن البنك محل الدراسة.
- حساب النسب المالية والمؤشرات المتعلقة بالدراسة من خلال البيانات التي تحصلنا عليها من التقارير السنوية للبنك محل الدراسة.
- تفرغ النسب المعتمدة في الدراسة التطبيقية بالاعتماد على برنامج إكسل نسخة 2016 (Excel 2016) وبرنامج أفيزوز نسخة 9.5 (Eviews) وتقدير العلاقة بين المتغيرات المدروسة (سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار).

2. فترة الدراسة :

تغطي الدراسة الحالية الفترة الممتدة من 2008 - 2017، وقد تم اختيار الفترة بناء على البيانات والمعطيات اللازمة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية الصادرة عن البنك " BNP Paribas " محل الدراسة، والذي يعتبر من بين أكبر البنوك الفرنسية وأوسعها نشاطا في فرنسا وأوروبا بشكل عام .

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة .

من خلال هذا المطلب سنقوم بدراسة وتحليل إحصائي من أجل معرفة خصائص متغيرات الدراسة، والمتمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، التباين، أعلى وأدنى قيمة والجدول التالي يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

الجدول رقم (03-04): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة. (الوحدة : مليون أورو)

رمز المتغير	TIER1	TIER2	BEN_DIS	SOLVA	RISQ_CRE	RISQ_MAR	RISQ_OPERA	RISQ_PORTF
اسم المتغير	رأس المال (ش 01)	رأس المال (ش 02)	توزيع الأرباح	نسبة الملاءة	مخطر الائتمان	مخطر السوق	مخطر التشغيل	مخطر الخفضة
المتوسط الحسابي	69663,1	12973,2	2227,5	0.13	450749.3	24915.3	55485.3	40464
الانحراف المعياري	11591.6	6287,38	889,57	0.013	38665.33	6707.03	7577	14945.75
معامل الاختلاف	17%	48%	0,4	10%	0,09	0,27	0,14	0,37
أعلى قيمة	83766	25298	3772	16%	512700	38501	66515	58696
أدنى قيمة	41799	6367	912	11%	387960	16666	39582	22475

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL 2016 .

انطلاقاً من الجدول أعلاه وبالاعتماد على قيم الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة سنحاول تفسير هذه النتائج المتوصل إليها كما يلي :

أولاً : متغيرات سياسة رأس المال :

1. رأس المال الأساسي (TIER1) :

يعتبر رأس المال من الشريحة الأولى النواة الصلبة، حيث يمثل العناصر الرئيسية لمكونات رأس المال (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة)، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه الشريحة كانت محصورة بين أعلى قيمة قدرها (83766) مليون أورو وأدنى قيمة مسجلة قدرها (41799) مليون أورو، والتي سجلها البنك في بداية الفترة (2008) أي أن قيمة رأس المال الأساسي ارتفعت حتى بلغت الضعف خلال عشرة سنوات، أما المتوسط الحسابي لرأس المال الأساسي فقد بلغ (69663,1) مليون أورو، كما بلغ الانحراف المعياري قيمة قدرها (11591.6) مليون أورو، أما معامل الاختلاف والذي يقيس مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي فقد بلغ نسبة (17%) والذي يدل على أن قيم رأس المال الأساسي خلال الفترة متقاربة من بعضها ولم تعرف تغيراً بشكل كبير.

2. رأس المال المساند (TIER2):

بالنسبة للشريحة الثانية من رأس المال فقد كانت محصورة بين أعلى قيمة سجلها البنك سنة 2009 قدرها (25298) مليون أورو، وأدنى قيمة مسجلة بقيمة (6367) مليون أورو سنة 2013، كما بلغ المتوسط الحسابي لهذه الشريحة قيمة قدرها (12973,2) مليون أورو، أما الانحراف المعياري المسجل فبلغ (6287,38) مليون أورو، بينما كان معامل الاختلاف (17%) بنسبة أكبر مقارنة بالشريحة الأولى والذي يدل على مدى التغير الذي عرفته هذه الشريحة خلال هذه الفترة (2008-2017).

3. الأرباح الموزعة (BENEFICIARIES):

تعتبر سياسة توزيع الأرباح أو احتجازها من بين أهم السياسات التي يعتمد عليها البنك في تخطيط وإدارة رأس ماله، من خلال الجدول رقم (03-04) نلاحظ أن الأرباح الموزعة سجلت أعلى قيمة سنة 2017 قدرها (3772) مليون أورو، وأدنى قيمة مسجلة بقيمة (912) مليون أورو سنة 2008، كما بلغ المتوسط الحسابي لهذه الأخيرة قيمة قدرها (2227,50) مليون أورو، بينما كان معامل الاختلاف (48%) وتدل هذه النسبة على عدم تجانس في قيمة الأرباح الموزعة حول المتوسط الحسابي خلال هذه الفترة (2008-2017).

4. نسبة الملاءة (Ratio de solvability):

تعتبر كفاية رأس المال الطريقة التي تتبعها إدارة البنك، بغرض تحقيق التوازن بين حجم رأس المال البنك والمخاطر المتوقعة، فهي تمثل العلاقة بين مصادر رأس مال والمخاطر المتعلقة بالأصول، كما تعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس الملاءة والتي تعبر عن احتمال إعسار البنك، بمعنى أن ارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض درجة ملاءة البنك وبالتالي يصبح البنك في حالة عسر مالي والعكس صحيح، أما بالنسبة للبنك محل الدراسة ومن خلال الجدول (03-04) نجد أن نسبة الملاءة خلال فترة الدراسة (2008-2017) كانت جيدة جدا، حيث بلغ متوسط الملاءة المالية للبنك معدل قدره (13%) وهي نسبة جيدة مقارنة بالمعدل النسبة التي طرحتها لجنة بازل (10.5%) والتي تطبق ابتداء من السنة الجارية، وهذا أن دل وإنما يدل على حرص البنك محل الدراسة ملاءته المالية باعتبارها الأداة الأولى الاحترازية لصد الصدمات التي قد يتعرض لها البنك أثناء ممارسة نشاطه.

ثانيا: متغيرات مخاطر الاستثمار:

1. مخاطر الائتمان (RISQUE DE CREDIT):

تعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص، كما تشكل جزءا كبيرا من المخاطر التي يواجهها البنك محل الدراسة وقد تبلغ نسبة قدرها 80%، حيث بلغ المتوسط الحسابي لقيمة المخاطر المسجلة (450749.3) مليون أورو، وقد سجلت سنة 2017 أعلى قيمة لمخاطر الائتمان بقيمة قدرها (512700) مليون أورو، كما بلغ الانحراف المعياري المسجل قيمة قدرها (38665.33) مليون

أورو وبمعامل الاختلاف بمعدل (9%) حيث يدل هذا الأخير أن قيم مخاطر الائتمان ليست بدرجة كبيرة من التغير بالنسبة للوسط الحسابي المسجل.

2. مخاطر السوق (RISQUE_MARCHE):

تتضمن مخاطر السوق مجموعة من المخاطر مثل مخاطر السيولة ، ومخاطر الفائدة والصراف ، كما أنها لم تكن بنفس الأهمية مقارنة بمخاطر الائتمان ، فقد بلغ المتوسط الحسابي المسجل خلال الفترة قيمة قدرها (24915.3) مليون أورو ، حيث كانت محصورة بين أعلى قيمة مسجلة سنة 2011 قدرها (38501) مليون أورو ، وأدنى قيمة قدرها (16666) مليون أورو سنة 2017 ، بينما كان الانحراف المعياري المسجل بقيمة (6707.03) مليون أورو ، أما بالنسبة لمعيار التشتت فقد بلغ معدل الاختلاف (27%) والذي يعكس مدى تغير قيمة مخاطر السوق عن متوسطها الحسابي خلال فترة الدراسة .

3. مخاطر التشغيل (RISQUE_OPERATIONNEL):

تعتبر مخاطر التشغيل كذلك من بين أهم المخاطر التي أولت لها لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي أهمية كبيرة ، حيث تواجه معظم لبنوك التجارية عدة أنواع من المخاطر الناتجة في معظم الأحيان عن المورد البشري والتي تدخل ضمن هذا الصنف من المخاطر ، سجل البنك محل الدراسة خلال الفترة المدروسة متوسطا قدره (55485.3) مليون أورو وهي بهذا تعتبر أكبر من القيمة المسجلة بالنسبة لمخاطر السوق ولا تقل أهمية عنها ، كما بلغت أعلى قيمة مسجلة (66515) مليون أورو سنة 2017 ، وأدنى قيمة (39582) مليون أورو كانت سنة 2008 ، أما الانحراف المعياري للقيم فقد بلغ (7577.09) مليون أورو ، بينما كانت نسبة معامل الاختلاف بمعدل (14%) ، وهي بهذا تعتبر أقل تشتتا عن وسطها الحسابي وغير شديدة التغير نسبة للقيم المسجلة خلال الفترة (2017-2008).

4. مخاطر المحفظة (RISQUE_DE_PORTEFEUILLE):

أو كما يسميها البنك في بعض الأحيان مخاطر الاستثمار في الأسهم (Risque de participations en actions) ، وتعتبر هذه المخاطر جزء من مخاطر السوق ، فهي تواجه البنك خلال قيامه بعمليات استثمار أسهمه في السوق المالي ، فقد كانت محصورة هذه المخاطر بين أعلى قيمة مسجلة (58696) مليون أورو سنة 2014 وأدنى قيمة (22475) مليون أورو سنة 2010 ، وبمتوسط قدره (40464) مليون أورو ، بينما بلغ الانحراف المعياري لهذا النوع من المخاطر قيمة قدرها (14945.75) مليون أورو ، كما أنها كانت شديدة الاضطراب مقارنة مع مثيلاتها من المخاطر فقد بلغ معدل التشتت (37%) خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل العلاقة بين سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار للبنك

نحاول من خلال هذا المبحث دراسة تطور مؤشرات المعتمدة للتعبير عن سياسة رأس المال، بالإضافة إلى المؤشرات المعبرة عن مخاطر الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2008-2017، بعد ذلك سنتطرق إلى اختبار العلاقة بين المتغيرين بالاعتماد على بعض المقاييس والبرامج الإحصائية، وسعياً منا للحصول على نتائج تفيدنا تحقيق هدفنا من هذه الدراسة.

المطلب الأول: دراسة تطور مؤشرات سياسة رأس المال خلال الفترة (2008-2017)

تختلف سياسة إدارة رأس المال في البنوك التجارية عنه في المؤسسات الاقتصادية، حيث تعطي البنوك أهمية بالغة لرأس المال وترجع هذه الأهمية للقوانين المنظمة للقطاع بالإضافة إلى ذلك نجد أن إدارة البنك تهتم بالمعدل الملائم لرأس المال، وذلك لأن الوظيفة الأساسية لهذا الأخير هي حماية البنك من الخسائر بالإضافة إلى حماية أموال المساهمين والمودعين، ومواجهة مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك، وهنا نجد البنك نفسه محصور بين مستوى رأس مال أكبر يعني زيادة تكلفة الأموال والتي تؤثر بدورها على تنافسية البنك، أو رأس مال منخفض يعني تعرض البنك للمخاطر، من خلال هذا المطلب نهدف إلى تفسير سلوك مؤشرات سياسة رأس المال للبنك "BNP Paribas" خلال فترة الدراسة علنا نصل إلى نتائج تساعدنا في توضيح العلاقة بين سياسة رأس المال والمخاطر التي يتعرض لها البنك .

أولاً: رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى):

يعتبر رأس المال من الشريحة الأولى بمثابة النواة الصلبة، حيث يمثل العناصر الرئيسية لمكونات رأس المال، لذلك نجد أن البنوك تعطي اهتماماً كبيراً لهذه الشريحة باعتبارها الدرع أو الحاجز الأول الذي يوفر لها حماية وأماناً أكبر من الخسائر التي قد تصيب البنك. وتمثل مكونات رأس المال الأساسي في العناصر التالية:

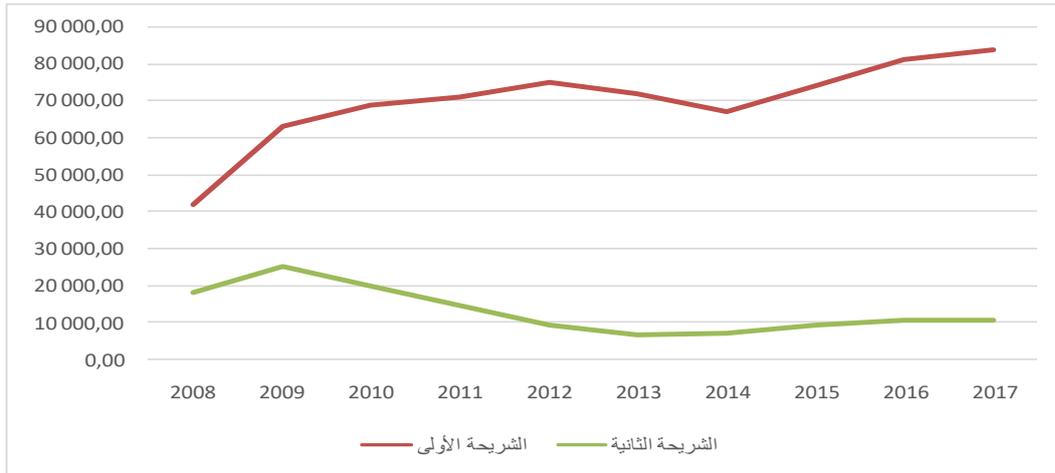
- رأس المال المدفوع: ويشمل كل الأموال التي تحصل عليها البنك من أصحاب المشروع؛
- الاحتياطات: وتشمل كل من الاحتياطي القانوني (إلزامي) والاحتياطي الخاص (الاختياري)؛
- الأرباح المحتجزة: وتمثل الأرباح الصافية المرحلة من سنوات مضت ولم توزع على المساهمين (الملاك)؛

ثانياً: رأس المال المساند (الشريحة الثانية)

تمثل الأموال المكونة لهذه الشريحة حاجزاً من الدرجة الثانية ولا تحدى بنفس الأهمية مقارنة بالشريحة الأولى، ويرجع ذلك للمكونات الرئيسية لهذه الشريحة والمتمثلة في العناصر التالية:

- الاحتياطات غير المعلنة: التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للبنك؛
 - مخصصات للخسائر على القروض: ويتم تشكيل هذه المخصصات عند التنبؤ بوقوع خسائر محتملة؛
 - احتياطات إعادة تقييم الأصول: بقيمتها الجارية أو بمستوى قريب جدا من هذه القيمة بالمقارنة مع تكلفتها الأصلية، وأخذها بعين الاعتبار في رأس المال؛
 - القروض المساندة لأجل: وهي عبارة عن سندات ذات أجل محدد ضمن عناصر رأس المال التكميلي؛
 - أدوات رأسمالية أخرى: وتشمل كلا من الأسهم الممتازة، سندات المساهمة وسندات مساندة ذات أجل غير محدود، أدوات من دون تاريخ استحقاق، أدوات دين واجبة التحويل؛
- بعد التذكير بالمكونات الأساسية لرأس المال لدى البنوك التجارية سنحاول تفسير سلوك تطور رأس المال للبنك " BNP Paribas " خلال الفترة 2008-2017 والشكل التالي يوضح تطور رأس المال للبنك حسب الشرائح المكونة له.

الشكل رقم (03-02) تطور رأس المال للبنك "BNP Paribas" خلال الفترة 2008-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

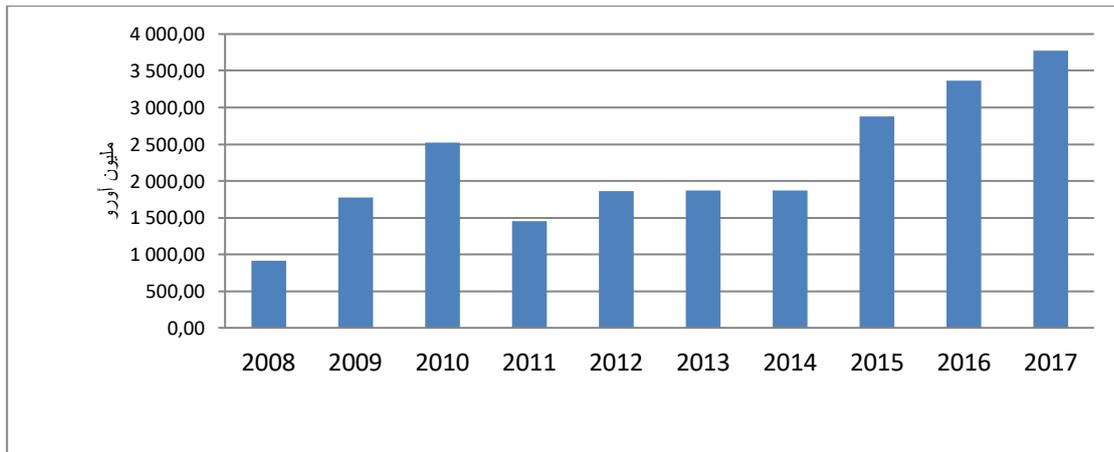
يمثل الشكل أعلاه منحنى بياني لتطور مؤشرات رأس المال بنك "BNP" خلال الفترة الممتدة بين (2008-2017) حيث نلاحظ من خلال الشكل أن الشريحة الأولى لرأس المال عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2008-2012) وتحسنا كبيرا، حيث بلغت قيمة الشريحة الأولى لرأس المال سنة 2008 مبلغا قدره (41799) مليون أورو ليرتفع بعد ذلك سنة 2012 حيث سجل قيمة قدرها (74806) مليون أورو. أما الفترة (2013-2014) فقد سجل البنك قيمة قدرها (71897) مليون أورو و(66934) مليون أورو على التوالي، لتعود للارتفاع مرة ثانية خلال الفترة (2015-2017) حيث بلغت القيمة المسجلة لهذه الأخير (83766) مليون أورو سنة 2017.

أما فيما يخص الشريحة الثانية فقد كان لها سلوك آخر مقارنة مع مثيلاتها، فقد عرفت ارتفاعا بسيطا بين سنتي (2008-2009) بقيمة قدرها (17951) مليون أورو و(25298) مليون أورو على التوالي، أما الفترة ما بين (2010-2014) فقد سجل البنك انخفاضا ملحوظا في قيمة الشريحة الثانية بمتوسط انخفاض يقدر بحوالي (11000) مليون أورو ، لتعود للارتفاع مجددا خلال الفترة (2015-2017) حيث سجل البنك سنة (2017) قيمة قدرها (10241) مليون أورو مقارنة بسنة (2015) والتي بلغت (9066) مليون أورو .

ثالثا: توزيع/ احتجاز الأرباح "BNP PARIBAS"

يتناول هذا العنصر المكون الأساسي الثاني لسياسة رأس المال وهو توزيع/ احتجاز الأرباح وهذا من خلال تحليل مستوى وحجم الأرباح الموزعة في البنك، ونشير إلى أن احتجاز الأرباح هي ضمن مكونات الشريحة الأولى لرأس المال البنوك لذلك سوف لن يتم تحليلها في هذا العنصر.

شكل رقم (03-03): تطور توزيعات أرباح البنك



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

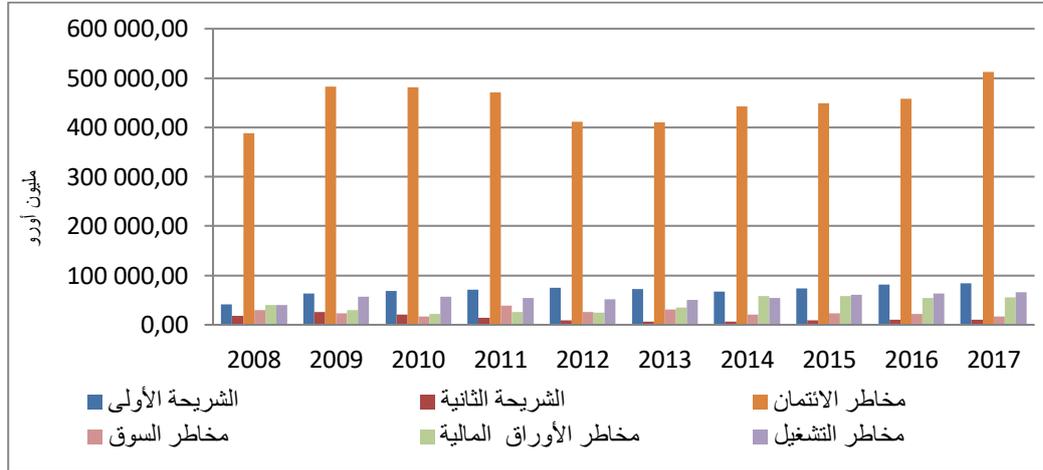
من خلال الشكل أعلاه يتضح وجود ثلاثة مراحل من حيث توزيع أرباح البنك، المرحلة الأولى 2008-2010 حين قام البنك بتوزيع الأرباح في سنة 2008 وزع 912 مليون أورو ثم 1778-2518 مليون أورو في 2009-2010 على التوالي، وبعدها شهدت المرحلة 2011-2014 تراجع البنك في توزيع الأرباح حيث لم تتجاوز الأرباح الموزعة عتبة 1800 مليون أورو كسياسة واضحة لدعم التوسع في البنك ودعم رأس المال.

ومع نهاية سنة 2015 قام البنك برفع الأرباح الموزعة إلى 2880 مليون أورو ما يعادل 2.70 أورو للسهم الواحد هذا الأخير المقيم في الأساس بـ 02 أورو. ثم زاد من توزيع الأرباح في 2016-2017 إلى أكثر من 3367-3772 مليون أورو على التوالي وفي 2017 كان نصيب السهم من الأرباح 3.02 أورو وهو مقيم بـ 02 أورو، ما يعكس الأداء الجيد للسهم.

رابعا: تطور كفاية رأس المال الأساسي لبنك " BNP PARIBAS "

تعكس كفاية رأس المال التي تعتمده لجنة بازل للرقابة المصرفية مدى قدرة رأس المال الممتاز على تحمل المخاطر المصرفية العامة، وفي هذا العنصر سوف نشير إلى تطور رأس المال الممتاز مقارنة بتطور المخاطر.

شكل رقم (03-04): تطور كفاية رأس المال البنك والمخاطر المصرفية



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

من خلال الشكل يلاحظ مدى تعرض البنك للمخاطر الائتمانية والتي تعد حسب الشكل أنها مستقرة نسبيا منذ 2009 حيث تتراوح بين 400000-500000 مليون أورو، من ناحية أخرى يوضح البيان إلى أن الشريحة الأولى تغطي ما يعادل 15% حجم المخاطر الائتمانية، في حين أن الشريحة الثانية لا تغطي إلا 2% مخاطر الائتمان في أعلى قيمها.

أيضا يلاحظ أن الشريحة الأولى لرأس المال قادرة على تغطية المخاطر المصرفية الرئيسية وهذا وفق مراحل، فبالنسبة لسنة 2008 يظهر أن الشريحة الأولى لا تغطي بالقدر الكافية نظرا لحجم المخاطر الكبيرة التي هددت المصارف العالمية على غرار البنوك الأوروبية، بدأت الشريحة الأولى نوعا ما تنمو مما عزز هامش الأمان بداية من 2009 وهذا بالتزامن مع تراجع حجم المخاطر العامة. كما أن الشريحة الأولى تراجع مستواها سنة 2014. ويتضح أن مخاطر التشغيل في المرتبة الثانية بعد المخاطر الائتمانية يتجاوز حجمها لدى البنك في متوسط الدراسة 40000 مليون أورو، كما أن مخاطر السوقية سلوكها كان متذبذب يأخذ سلوك معدلات الفائدة السائدة، في حين أن محفظة الأوراق المالية يلاحظ أن حجم مخاطره ينمو بشكل مستمر نظرا لظروف السوق غير المستقرة.

أما بالنسبة للشريحة الثانية فيتضح تماما أنها لا تسلك سلوك المخاطر المتضمنة نظرا لكونها تتناقص حيث أنها سجلت 17859 مليون أورو في سنة 2008 تطورت إلى أكثر من 25000 مليون أورو، ثم لتبدأ بالتراجع لتصل أدنى مداها 10200 مليون أورو سنة 2017، وهذا يعني أن عناصر الشريحة الأولى هي المتغير الأساس في التناسب مع المخاطر البنك الأساسية.

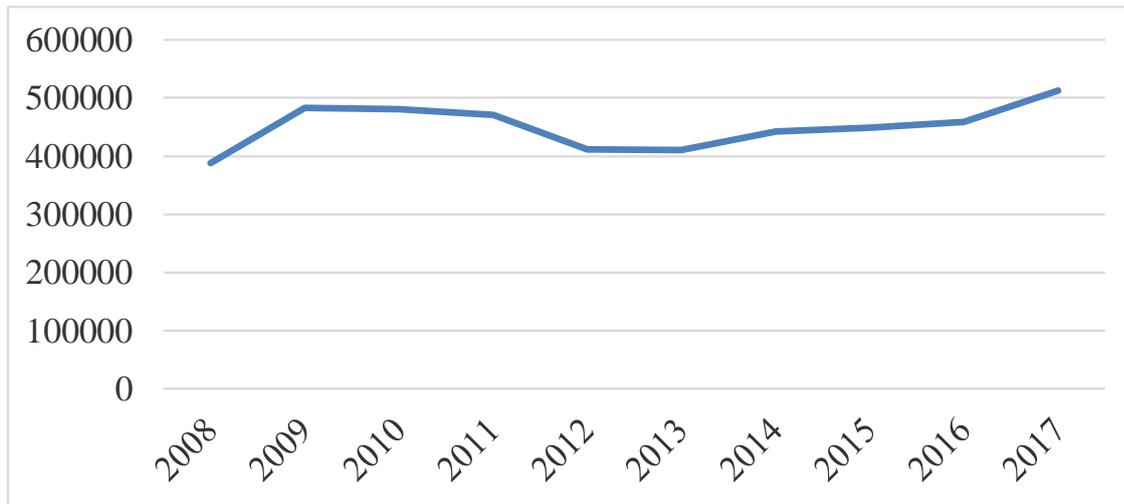
المطلب الثاني: دراسة تطور مؤشرات مخاطر الاستثمار خلال الفترة (2008-2017).

يمثل الاستثمار وظيفة مهمة مثلها مثل أي وظيفة أخرى في البنك ، وتكمن أهميتها في كونها تدر عوائد للبنك قد تساعده على توسيع نشاطه في المستقبل ومواجهة منافسيه في القطاع المصرفي ، لكن هذه العوائد في العادة تصاحبها بعض المخاطر وتتنوع حسب تنوع النشاط وحسب حجم المعاملات التي يقوم بها البنك ، فقد يتعرض البنك إلى مخاطر نظامية لا يمكنه تجنبها وأخرى غير نظامية قد يستطيع تجنبها بالاعتماد على خبرته والأدوات التي تمنحه القدرة على مواجهة هذه المخاطر . سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم مخاطر الاستثمار التي تواجه بنك " Bnp Paribas " كما سنحاول إعطاء تفسير لسلك هذه المخاطر خلال فترة الدراسة.

أولا: مخاطر الائتمان :

يعبر هذا النوع من المخاطر على الخسائر المالية الناتجة عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته التعاقدية، ويظهر في نشاطات الإقراض للبنك، وفي تعاملاته في السوق مع أطراف قد يصيبها العجز.

الشكل رقم (03-05) تطور مخاطر الائتمان "BNP Paribas" خلال الفترة 2008-2017



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك .

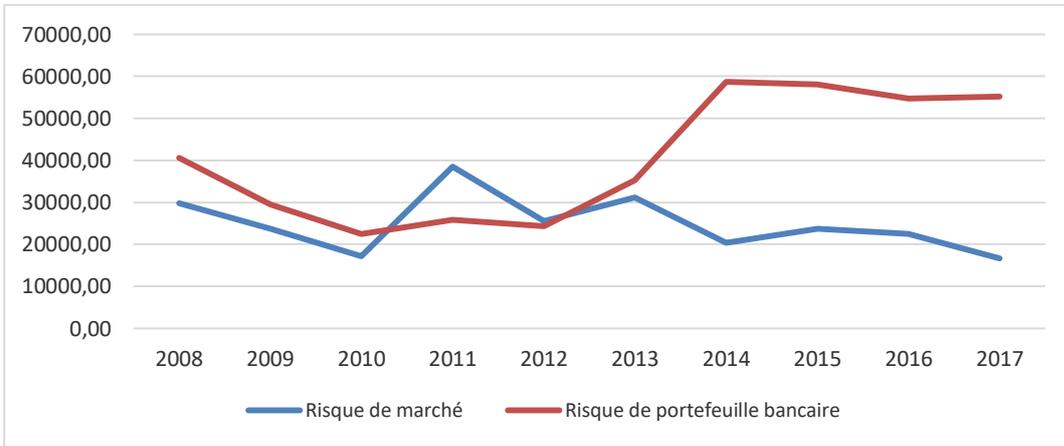
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مخاطر الائتمان تكاد شبه مستقرة ، ويتخللها بعض التقلبات بين خلال فترة الدراسة ، حيث سجل البنك قيمة قدرها (387960) مليون أورو سنة 2008 لترتفع هذه القيمة بمقدار (94984) مليون أورو سنة 2009 ، وبعد ذلك نلاحظ أن سلوك المخاطر الائتمانية لدى البنك شهد استقرار بقيمة متوسطة قدرها (478365) مليون أورو خلال الفترة 2009-2011 ، لينخفض مجددا خلال سنتي 2012-2013 حيث سجل البنك قيمة متقاربة بمتوسط (410000) مليون أورو ، أما باقي فترة الدراسة 2014-2017 فقد شهدت ارتفاعا متباطئ بقيمة متوسطة قدرها (465500) مليون أورو وقد كانت أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة في سنة 2017 حيث بلغت (512700) مليون أورو ، وبشكل عام تعتبر قيمة مخاطر الائتمان مرتفعة جدا منذ بداية الفترة حيث يحتل هذا النوع من المخاطر نسبة تفوق 80% من إجمالي المخاطر التي

تواجه البنك ، كما تبلغ القيمة المقدرة لمخاطر الائتمان خلال الفترة ما بين 2008-2017 (124740) مليون أورو ، ويرجع السبب في ذلك إلى توسع البنك محل الدراسة في الاستثمار في منح الائتمان معتمدا في ذلك على مكانته في الأسواق الأوروبية والخارجية بالإضافة إلى سمعته وقدرته على المنافسة أمام البنوك الأخرى.

ثانيا : مخاطر السوق والمحفظة الاستثمارية:

تتمثل مخاطر السوق في الخسائر الناتجة عن تقلبات معايير السوق المتمثلة في معدلات الفائدة، معدلات الصرف، أسعار الأدوات المالية (الأسهم، السندات)، أسعار المواد الأولية، درجة تقلبات هذه الأسعار، هوامش القروض، ويمس خطر السوق كل من المحفظة التجارية للبنك وكذلك المحفظة الاستثمارية. كما يشمل خطر السوق أيضا خطر السيولة الناتج عن العمليات على الأدوات المالية، والتي قد تؤدي إلى صعوبات تواجه البنك في جمع الأموال الضرورية للوفاء بالالتزامات المرتبطة بأدواته المالية. وتتم متابعة خطر السيولة هذا في إطار سياسة السيولة الإجمالية للبنك والمصادق عليها من طرف المديرية العامة، والتي تهدف إلى جعل البنك قادر في كل لحظة على الوفاء بالتزاماته اتجاه عملائه، واحترام المعايير المفروضة من طرف المراقبين البنكيين المحليين، وتخفيض تكلفة إعادة التمويل إلى أدنى حد ممكن إضافة إلى مواجهة أزمات السيولة المفاجئة. ويوضح الشكل أدناه التطورات التي شهدتها مخاطر السوق بالنسبة لبنك "BNP Paribas" خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (03-06) تطور مخاطر السوق والمحفظة للبنك "BNP" خلال الفترة 2008-2017 (م.أور)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك .

يبين الشكل أعلاه منحنى بياني للتطورات التي شهدتها مخاطر السوق للبنك "BNP Paribas" خلال الفترة (2008-2017) ، حيث نلاحظ أن مخاطر السوق شهدت اضطرابا واضحا صعودا ونزولا ، فقد سجل البنك انخفاض ملحوظا للمخاطر ما بين (2008-2010) بقيمة قدرها (12540) مليون أورو ، أما سنة 2011 فقد عرفت ارتفاعا مفاجئ بلغت قيمته (38501) مليون أورو ، ليعود للانخفاض بشكل مضطرب صعودا ونزولا للفترة (2012-2017) حيث كانت أعلى قيمة مسجل (31208) مليون أورو سنة 2013 بينما كانت

أدنى قيمة من مسجلة سنة 2017 قدرها (16666) مليون أورو ، والتي تعتبر أدنى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة كاملة .

أما بالنسبة لمخاطر المحفظة (مخاطر الاستثمارات في الأسهم) فنلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أنها اتبعت نفس سلوك مخاطر السوق تقريبا خلال الفترة الممتدة 2008-2013 ، حيث سجل البنك انخفاضا في مخاطر المحفظة قدرها (18109) مليون أورو ما بين سنة 2008-2010 ، ويرجع السبب في ذلك إلى التطورات التي عرفها السوق بعد الأزمة التي حدثت سنة 2008 ، لتعود للارتفاع مرة أخرى بشكل تدريجي خلال الفترة 2010-2014 حيث سجلت ارتفاعا قدره (36221) مليون أورو ، أما الفترة ما بين 2014-2017 فقد سجلت تراجعا طفيفا مقارنة بالارتفاع المسجل في الفترة السابقة يقدر ب (3451) مليون أورو ، كما تعتبر سنة 2014 ذروة هذا النوع من المخاطر حيث بلغت القيمة المسجلة (58696) مليون أورو بينما كانت أدنى قيمة مسجلة سنة 2010 تبلغ (22475) مليون أورو .

بشكل عام لا يواجه البنك مخاطر كبيرة تهدد أصوله المستثمرة في السوق بما فيها أصول المحفظة، حيث تمثل مخاطر السوق نسبة لا تفوق 5% كحد أقصى خلال فترة الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تركيز البنك محل الدراسة على هذا النوع من الاستثمار بالإضافة إلى ارتفاع مخاطره مقابل العوائد المرجوة منه، لهذا يفضل البنك استثمار أمواله بطرق أخرى على رأسها منح الائتمان، التأمين، الوساطة... الخ

ثالثا: مخاطر التشغيل:

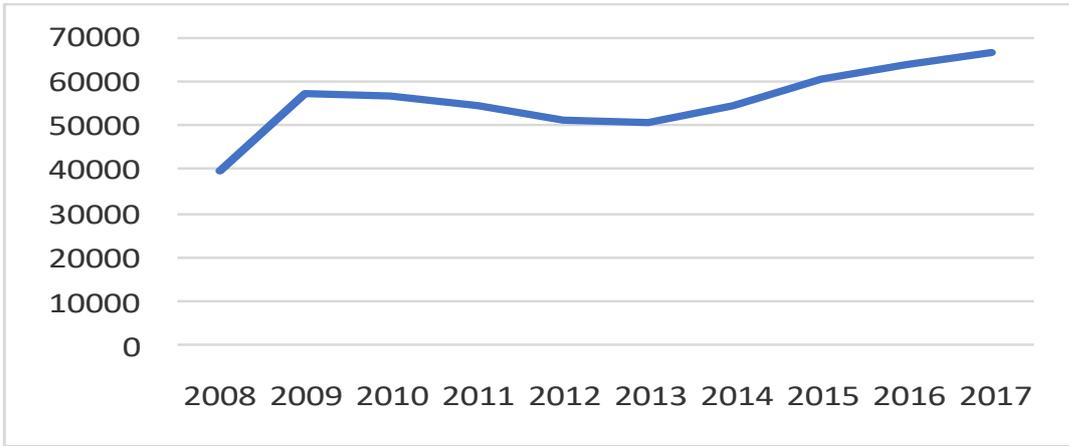
مخاطر التشغيل أو العمليات هي مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية أو الأحداث الخارجية الخاطئة أو غير المناسبة، سواء كانت متعمدة أو عرضية أو طبيعية. وتستند إدارتها على تحليل السبب - الحدث - التسلسل. تمثل مخاطر التشغيل الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو عجز النظام الداخلي (العمال، أنظمة الإعلام الآلي) أو عن حدث خارجي قد يكون طبيعيا أو مفتعلا (الحرائق، الزلازل، الفيضانات أو أيضا الاعتداءات). وعليه فان مخاطر التشغيل تضم المخاطر التالية:

- **الخطر المحاسبي:** وينتج عن مجموع العوامل التي تعيق تحقيق أهداف دقة وصدق المعلومات المحاسبية؛
- **الخطر الإداري:** وينتج عن العوامل التي تعرقل الأنشطة الإدارية للبنك بشكل مستمر؛
- **خطر الإعلام الآلي:** ويشمل العوامل القادرة على تعطيل الأنظمة والبرامج الإلكترونية والرقمية المعتمدة لدى البنك مثل عمليات الاختراق، القرصنة والفيروسات... الخ، وقد عمل البنك على تحسين أنظمة حماية تساعد على التصدي لهذه المخاطر ووضع إجراءات وقواعد رقابة قوية وصارمة.
- **الخطر القانوني والخطر الضريبي:** تنتج هذه المخاطر التغيرات في البيئة التشريعية والقانونية للبنك.

- خطر الموارد البشرية: قد ينتج هذا الخطر عن عدم كفاءة المورد البشري ومستوى أدائه أو نتيجة أخلاقيات المهنة لدى هذا الأخير.

أما بالنسبة للبنك "BNP Paribas" فمثله مثل أي بنك تجاري فهو معرض لمخاطر التشغيل أو العمليات ولا يمكنه أن يسلم من مشاكلها، لأن هذه الأخيرة قد يكون المتسبب الأول والأخير فيها هو المورد البشري ولا يمكن لأي بنك أن يستغني عن هذا المورد المهم في إدارة وتسيير شؤونه، وسنحاول تتبع سلوك مخاطر الاستغلال للفترة الممتدة بين (2008-2017) للبنك وذلك بالاعتماد على المنحنى البياني أدناه.

الشكل رقم (03-07) تطور مخاطر التشغيل للبنك "BNP" خلال الفترة 2008-2017 (الوحدة: مليون أورو)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك .

يبين الشكل أعلاه منحنى بياني للتطورات التي شهدتها مخاطر الاستغلال والعمليات خلال الفترة (2008-2017)، حيث نلاحظ مستقر في معظم فترة الدراسة، فقد شهدت في بداية الفترة ارتفاعا ملحوظا بين سنة (2009-2008) بقيمة (17641) مليون أورو، أما باقي الفترة فقد شهدت نوعا من الاستقرار بقيمة فقد بلغت (57252) مليون أورو، أما أدنى قيمة مسجلة كانت سنة 2013 قدرها (50364) مليون أورو، وأعلى قيمة مسجلة كانت سنة 2017 قدرها (66515) مليون أورو والتي تعتبر أكبر قيمة مسجلة خلال الفترة المدروسة.

يعتبر البنك " BNP Paribas " الفرنسي من بين البنوك الأوروبية الرائدة في هذا المجال، حيث يعتمد هذا الأخير على أحدث التقنيات المصرفية في معاملاته مع الأطراف ذوي العلاقة سواء كانوا مؤسسات أو أفراد ، الأمر الذي يضعه في دائرة مخاطر التشغيل الحديثة المتمثلة في اختراق الأنظمة التشغيلية ونظام الأمان لدى البنك، بطاقات السحب الإلكترونية وغيرها من الوسائل الإلكترونية المعتمدة لدى البنك ، بالإضافة إلى عمليات النصب والاحتيال والسرقة التي قد يتعرض لها البنك ، ولهذا نرى أن البنك يأخذ سياسات احترازية قوية تظهر من قيمة المبالغ المخصصة لمواجهة مخاطر التشغيل أو العمليات .

المطلب الثالث: اختبار العلاقة بين سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار للبنك .

نهدف من خلال هذا المطلب إلى اختبار العلاقة بين سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار التي يواجهها البنك محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على بعض المقاييس الإحصائية اللازمة للوصول إلى نتائج جيدة تفسر لنا العلاقة بين سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار.

أولاً: أثر سياسة رأس المال على مخاطر الائتمان

H0: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك ومخاطر الائتمان.

H1: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك ومخاطر الائتمان.

الجدول رقم (03-05): نتائج اختبار العلاقة بين سياسة رأس المال للبنك ومخاطر الائتمان.

Dependent Variable: RISQUE_DE_CREDIT
Method: Least Squares
Date: 11/07/18 Time: 18:12
Sample: 2008 2017
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIER1	2.094138	1.264376	1.656263	0.1487
TIER2	4.296716	1.469314	2.924300	0.0265
BENEFI_CES_DISTRIBUES	14.80752	14.89598	0.994062	0.3586
C	216139.2	77348.06	2.794371	0.0314
R-squared	0.755374	Mean dependent var		450749.3
Adjusted R-squared	0.633062	S.D. dependent var		38665.33
S.E. of regression	23421.69	Akaike info criterion		23.24989
Sum squared resid	3.29E+09	Schwarz criterion		23.37092
Log likelihood	-112.2494	Hannan-Quinn criter.		23.11711
F-statistic	6.175762	Durbin-Watson stat		2.577026
Prob(F-statistic)	0.028924			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9.5

في الدراسات الإحصائية لا يكفي تقدير نموذج إحصائي وتحليله، بل يجب تشخيص القوة الإحصائية له من خلال مجموعة من الاختبارات التي تساعدنا في هذه الدراسة وهي كالآتي:

- اختبار جودة التوفيق (R-squared) ؛
- اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة (T)، إضافة إلى اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر (F)
- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Durbin-Watson)؛
- اختبار التعددية الخطية (variance inflation factor)؛
- اختبار ثبات (تجانس) التباين : Test ARCH؛

1. اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر (F)

يظهر من خلال الجدول (03-05) أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية ويتضح هذا من خلال مستوى الدلالة المرفقة بإحصائية فيشر في الجدول (F-Statistic) prob والمقدرة 0.028924، فهي أقل من نسبة المعنوية 5%.

2. اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة (T)

في اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة يمكن الاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لسلوك المتغير التابع وهذا من خلال الاعتماد على إحصائية t المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولة و المستخرجة من جدول توزيع ستودنت بمستوى معنوية α و درجة حرية (n-k-1) كذلك يمكن الاعتماد على الاحتمال المرفق للإحصائية t المحسوبة و مقارنتها بمستوى معنوية α .

انطلاقاً من الجدول رقم (03-05) نجد أن القيمة الإحصائية t-Statistic للمتغير (TIER2) أكبر تماماً من القيمة الجدولة للتوزيع الطبيعي عند مستوى 5%، هذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية المرفقة لـ t-Statistic والتي هي أقل تماماً من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير (TIER2) والمتغير التابع مخاطر الائتمان (RISQUE_DE_CREDIT)، بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الشريحة الأولى وتوزيعات الأرباح السنوية (TIER1, BENEFICI_CES_DISTRIBUES) والمتغير التابع مخاطر الائتمان.

3. اختبار القوة التفسيرية للنموذج "جودة التوثيق" (R-squared)

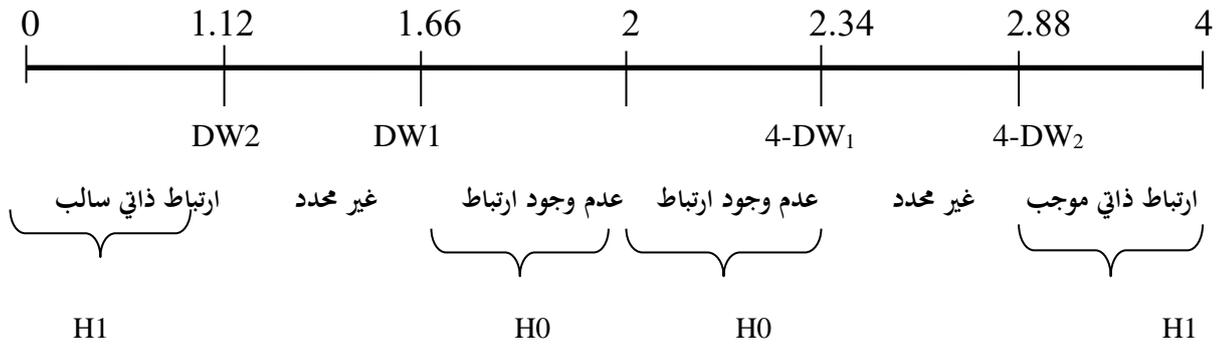
تبين من خلال التحليل الإحصائي أن المعنوية الإجمالية للنموذج (0.028) وهي أقل من ($\alpha=0.05$) ما يؤكد تفسير نموذج الانحدار من الناحية الإحصائية. في حين بلغ معامل التحديد ($R^2=0.75$) يعني أن المتغير المستقل (TIER2) فسرت 75% المتغير التابع (مخاطر الائتمان) أما 25% الباقية فترجع إلى متغيرات أخرى غير المعتمدة في النموذج .

4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Durbin-Watson)

من بين أهم المشاكل التي تواجه القياسيين في تقديرهم للنماذج هي الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء والذي يؤدي إلى أخطاء معيارية وبالتالي اختبارات إحصائية خاطئة ويكون هذا المشكل عندما يكون حد الخطأ للفترة الزمنية يتناسب طردياً مع الخطأ الفترة الزمنية سابقاً.

ويمكن اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى باستخدام اختبار (Durban Watson) وذلك بعد استخراج القيمة المحسوبة من جدول رقم (03-05) والتي قدرت ب $DW = 2.5770$. والشكل التالي يوضح قيم d (القيم الجدولية الاختبارية).

الشكل رقم (03-08): السلم المعتمد في اختبار الارتباط الذاتي (Durban Watson)



المصدر: سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2005-2006، ص 127.

يتضح من خلال ذلك أن البيانات تقع في المنطقة غير محددة (منطقة الشك) وبالتالي يتم الاعتماد على اختبار ثاني وهو اختبار (Breusch-Godfrey)، وقد أشار كما يوضحه الجدول رقم (03-06) أدناه إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول رقم (03-06): اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.483329	Prob. F(2,4)	0.0714
Obs*R-squared	7.327393	Prob. Chi-Square(2)	0.0256

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9.5

5. اختبار تداخل المتغيرات المستقلة (مشكلة التعدد الخطي):

يُواجه تطبيق تحليل الانحدار المتعدد العديد من المشاكل من أهمها احتمالية التداخل بين المتغيرات المستقلة، بحيث لا تتصف المتغيرات المستقلة بالاستقلالية بشكل كامل (Multi-Collinearity)، وتظهر حالة التداخل هذه عندما تكون هناك علاقة ارتباط قوية بين متغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة مع بعضها، والمتغيرات التي تتصف بأنها "Collinear" عادة لا تضيف معلومات جديدة لنموذج الانحدار، وتعمل على تشويه نتائج النموذج بسبب صعوبة عزل تأثير العلاقات بين المتغيرات التي يفترض أن تكون مستقلة عن المتغير التابع.

إن أحد الأساليب التي يتم به اختبار التداخل بين المتغيرات المستقلة، هو معامل تباين التضخم (VIF) Variance Inflationary Factor لكل واحد من المتغيرات المستقلة.

ويمكن حساب معامل تباين التضخم (VIF) من خلال المعادلة التالية:

$$VIF = \frac{1}{1 - R_j^2}$$

حيث : R_j^2 : تمثل معامل التحديد للمتغير التفسيري X_j المستخرج من انحدار X_j على بقية المتغيرات التفسيرية الأخرى في النموذج.

وقاعدة القرار، إنه إذا كان معامل تباين التضخم VIF للمتغير مستقل معين يساوي واحداً، فإن ذلك يعني أن المتغير المستقل، مستقل تماماً عن المتغيرات المستقلة الأخرى، أو أن التداخل ليس له تأثير معنوي على علاقة المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع، ويكون المتغير المستقل غير مستقل ومتداخل مع المتغيرات المستقلة الأخرى، إذا كان معامل تباين التضخم لذلك المتغير أكبر من عشرة، والجدول التالي يوضح قيمة معامل التضخم (VIF):

الجدول رقم (03-07): اختبار التعددية الخطية (variance inflation factor):

Variance Inflation Factors
Date: 03/06/19 Time: 23:04
Sample: 2008 2017
Included observations: 10

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
BENEFI__DISTRIBUES	221.8901	22.95028	2.880760
TIER2	2.158885	8.023649	1.400154
TTIER1	1.598646	144.9475	3.524112
C	5.98E+09	109.0592	NA

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9.5

بناءً على نتائج الجدول رقم (03-07)، نجد أن قيمة معامل تباين التضخم بين المتغيرات المستقلة كانت كلها أقل من عشرة، وعليه نستنتج بأن هناك عدم تداخل بين المتغيرات المستقلة أي أن المتغيرات المستقلة غير مرتبطة فيما بينها، ومنه فالنموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي.

6. اختبار ثبات (تجانس) التباين ARCH Test:

من أجل اختبار ثبات (تجانس) التباين للبواقي تم استخدام اختبار ARCH ، حيث يبين الجدول أدناه، ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من 5% إلى قبول الفرضية العدمية التي تدل على تجانس التباين للبواقي.

الجدول رقم (03-08): نتائج اختبار ثبات (تجانس) التباين للبواقي.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.203756	Prob. F(1,7)	0.6654
Obs*R-squared	0.254562	Prob. Chi-Square(1)	0.6139

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9.5

تبين النتائج أن الشريحة الثانية (TIER2)، لها علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مع مخاطر الائتمان عند مستوى الثقة 95%، حيث بلغت درجة التأثير (4.296) ، أما بالنسبة لمؤشر الشريحة الأولى وتوزيع الأرباح (TIER1, BENEFI_CES_DISTRIBUES) فقد كشفت النتائج أنه ليس لها معنوية إحصائية مع مخاطر الائتمان عند مستوى الثقة 95%.

ثانياً: أثر سياسة رأس المال على مخاطر السوق.

H0 : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك و مخاطر السوق.

H1 : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك و مخاطر السوق.

الجدول رقم (03-09): نتائج اختبار العلاقة بين سياسة رأس المال للبنك ومخاطر السوق.

Dependent Variable: RISQUE_DE_MARCHE
Method: Least Squares
Date: 11/07/18 Time: 18:14
Sample: 2008 2017
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIER1	0.315118	0.287634	1.095550	0.3153
TIER2	-0.089576	0.334256	-0.267986	0.7977
BENEFI_CES_DISTRIBUES	-8.474710	3.388700	-2.500873	0.0465
C	23002.74	17595.99	1.307272	0.2390
R-squared	0.579261	Mean dependent var		24915.30
Adjusted R-squared	0.368891	S.D. dependent var		6707.031
S.E. of regression	5328.223	Akaike info criterion		20.28860
Sum squared resid	1.70E+08	Schwarz criterion		20.40963
Log likelihood	-97.44299	Hannan-Quinn criter.		20.15582
F-statistic	2.753539	Durbin-Watson stat		2.984623
Prob(F-statistic)	0.134560			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9.5

1. اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر (F)

من خلال الجدول رقم (03-09) أعلاه نلاحظ أن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية ويتضح ذلك من خلال مستوى الدلالة المعنوية المرفقة بإحصائية فيشر والمقدرة ب (0.1345) وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة 0.05، وعليه يعتبر النموذج مرفوض ولا يمكننا إجراء باقي الاختبارات.

ثالثا: أثر سياسة رأس المال على مخاطر المحفظة.

H0 : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك و مخاطر المحفظة.

H1 : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك و مخاطر المحفظة.

الجدول رقم (03-10): نتائج الاختبار للعلاقة بين سياسة رأس المال للبنك ومخاطر المحفظة.

Dependent Variable: RISQUE_DE_PORTEFEUILLE
Method: Least Squares
Date: 11/07/18 Time: 18:15
Sample: 2008 2017
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIER1	-0.967582	0.668028	-1.448415	0.1977
TIER2	-1.636221	0.776307	-2.107699	0.0796
BENEFICI_CES_DISTRIBU				
ES	13.82874	7.870235	1.757094	0.1294
C	99036.09	40866.56	2.423402	0.0516
R-squared	0.543143	Mean dependent var		41207.80
Adjusted R-squared	0.314714	S.D. dependent var		14948.61
S.E. of regression	12374.76	Akaike info criterion		21.97388
Sum squared resid	9.19E+08	Schwarz criterion		22.09491
Log likelihood	-105.8694	Hannan-Quinn criter.		21.84111
F-statistic	2.377733	Durbin-Watson stat		2.840253
Prob(F-statistic)	0.168752			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9.5

1. اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر (F)

يتضح من خلال الجدول رقم (03-10) أعلاه نلاحظ أن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية ويرجع السبب في ذلك إلى مستوى الدلالة المعنوية الإجمالية للنموذج المرفقة بإحصائية فيشر والمقدرة ب (0.1687) وهي غير معنوية عند مستوى الدلالة 0.05. وعليه يتم رفض النموذج وعدم إجراء باقي الاختبارات.

رابعاً: أثر سياسة رأس المال على مخاطر التشغيل

H0 : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك و مخاطر التشغيل.

H1 : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسة رأس المال للبنك و مخاطر التشغيل.

الجدول رقم (03-11): نتائج اختبار العلاقة بين سياسة رأس المال للبنك ومخاطر التشغيل .

Dependent Variable: RISQUE_OPERATIONNEL

Method: Least Squares

Date: 11/07/18 Time: 18:15

Sample: 2008 2017

Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIER1	0.368587	0.147400	2.500601	0.0465
TIER2	0.356640	0.171291	2.082071	0.0825
BENEFI_CES_DISTRIBUES	4.569012	1.736557	2.631076	0.0390
C	15004.12	9017.151	1.663954	0.1472
R-squared	0.913428	Mean dependent var		55485.30
Adjusted R-squared	0.870141	S.D. dependent var		7577.093
S.E. of regression	2730.475	Akaike info criterion		18.95151
Sum squared resid	44732958	Schwarz criterion		19.07255
Log likelihood	-90.75757	Hannan-Quinn criter.		18.81874
F-statistic	21.10203	Durbin-Watson stat		2.402656
Prob(F-statistic)	0.001372			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9.5

1. اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر (F)

من خلال الجدول رقم (03-11) أعلاه نلاحظ أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية ويتجلى ذلك من خلال مستوى الدلالة المعنوية المرفقة بإحصائية فيشر في الجدول (F-Statistic) و prob (المقدرة 0.0013، فهي أقل من نسبة المعنوية 5% ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل H_1 أي أن المعالم المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية وهذا يدل على المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج المقترح.

2. اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة (T)

انطلاقاً من الجدول رقم (03-11) أعلاه نجد أن القيمة الإحصائية t-Statistic للمتغيرات (TIER1, TIER2, BENEFI_CES_DISTRIBUES) أكبر تماماً من القيمة المحدولة للتوزيع الطبيعي (2.132) عند مستوى 5%، هذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية المرفقة لـ t-Statistic، ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (سياسة رأس المال للبنك) والمتغير التابع مخاطر التشغيل (RISQUE_OPERATIONNEL)، كما أن المتغير (TIER2) ذو دلالة إحصائية عند 10%.

3. اختبار القوة التفسيرية للنموذج "جودة التوثيق" (R-squared) .

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن المعنوية الإجمالية للنموذج (0.0013) وهي أقل من ($\alpha=0.05$) ما يؤكد تفسير نموذج الانحدار من الناحية الإحصائية، في حين بلغ معامل التحديد ($R^2=0.91$) يعني أن المتغيرات المستقلة (TIER1, TIER2, BENEFI_CES_DISTRIBUES) فسرت 91% المتغير التابع مخاطر التشغيل (RISQUE_OPERATIONNEL) أما 09% الباقية فترجع إلى متغيرات أخرى غير المعتمدة في النموذج

4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Durbin-Watson) DW

يمكننا كذلك اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى باستخدام اختبار (Durban Watson) وذلك بعد استخراج القيمة المحسوبة من جدول رقم (12-03) و التي قدرت بـ $DW = 2.4026$. والتي تشير إلى المنطقة غير محددة وبالتالي يتم الاعتماد على اختبار ثاني وهو اختبار (Breusch-Godfrey)، وقد أشار كما يوضحه الجدول رقم (12-03) أدناه إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول رقم (12-03): اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.475780	Prob. F(2,4)	0.6526
Obs*R-squared	1.921736	Prob. Chi-Square(2)	0.3826

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 9.5

5. اختبار ثبات (تجانس) التباين Godfrey-Pagan-Breusch

ومن أجل اختبار ثبات (تجانس) التباين للبقائي تم استخدام اختبار Godfrey-Pagan-Breusch، حيث يبين الجدول أدناه، ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من 5% إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للبقائي والجدول أدناه يبين نتائج الاختبار .

الجدول رقم (13-03): نتائج اختبار ثبات (تجانس) التباين Godfrey-Pagan-Breusch

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.006558	Prob. F(1,7)	0.9377
Obs*R-squared	0.008424	Prob. Chi-Square(1)	0.9269

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9.5

تم استبعاد نسبة الملاءة المالية (كفاية رأس المال) من أجل تجنب وجود ارتباط بين المتغيرات واعتماد نموذج إحصائي سليم للدراسة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تجنب الازدواجية في المؤشرات المعتمدة لتفسير المتغيرين (المستقل والتابع)، حيث تعتبر نسبة كفاية رأس المال متضمنة المؤشرات المفسرة لمخاطر الاستثمار (مخاطر الائتمان، السوق، التشغيل) والتي تعبر عن المتغير التابع .

المبحث الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

الغرض من هذا المبحث مناقشة وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات المقترحة وذلك بقبولها أو تفنيدها بناء على النتائج التي توصلنا إليها نتيجة الاختبارات الإحصائية والوصفية المعتمدة في الدراسة

المطلب الأول: مناقشة نتائج علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار.

سنحاول من خلال هذا المطلب مناقشة نتائج الدراسة والكشف عن مدى مساهمة سياسة رأس المال للبنك الفرنسي (BNP Paribas) في تقليل/ تدنية مخاطر الاستثمار، والوقوف عند أهم المخاطر التي تعيق استثمار البنك محل الدراسة.

أولاً : نتائج علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الائتمان.

تبين النتائج السابقة أن الشريحة الثانية والمتغير الثابت لهما علاقة إيجابية مع مخاطر الائتمان وهذا يعكس أن البنك ينبغي أن يراعي تركيبة الشريحة الثانية المكونة لرأس المال كونها تعد محددًا دون التأثير العكسي لمخاطر الائتمان، بعبارة أخرى إنه من الممكن ألا تكفي الشريحة الأولى لتغطية مخاطر الائتمانية لدى هذا البنك، خصوصاً وأن التحليل الاقتصادي السابق أظهر وجود مخاطر ائتمان معتبرة من الممكن أن تؤثر سلباً على البنك.

وقد أشار المتغير الثابت (C) إلى ذلك حيث يعكس هذا الأخير مدى تغطية البنك لمخاطر الائتمان في ظل عدم كفاية رأس المال لدى المصرف بحدود (216139.2) وحدة معيارية، وعليه ينبغي على البنك أن يقوم بمراقبة مستمرة لمدى ملائمة رأس المال اتجاه مخاطر الائتمان.

ثانياً : نتائج علاقة سياسة رأس المال بمخاطر السوق.

تبين النتائج السابقة أن سياسة رأس المال ليس لها علاقة إحصائية مع مخاطر السوق وهذا لا يعني من الناحية الاقتصادية عدم وجود علاقة مباشرة، وإنما تبين ضعف العلاقة بين ذلك المتغيرين خصوصاً وأن البنك يتميز بتوسع نشاطه ويمتلك حصة كبيرة في السوق داخل وخارج أوروبا، وقد يرجع السبب إلى تركيز البنك على الاستثمار في القروض ومنح الائتمان وعدم إقباله على الاستثمار في الأوراق المالية والأدوات المالية المشابهة المتوفرة في السوق.

ثالثاً : نتائج علاقة سياسة رأس المال بمخاطر المحفظة.

تبين النتائج السابقة أن سياسة رأس المال ليس لها علاقة إحصائية مع مخاطر المحفظة وهذا لا يعني من الناحية الاقتصادية عدم وجود علاقة مباشرة، وإنما تبين ضعف العلاقة بين ذلك المتغيرين خصوصاً وأن البنك له نشاطات

عديدة في السوق المالية الأوروبية وخارج أوروبا وليس فقط السوق الفرنسية. وعليه من خلال ما سبق يتضح أن البنك محل الدراسة (PNB PARIBAS) تتحدد حجم المخاطر التي تهدده من خلال إدارته السليمة لسياسة رأس المال وذلك من خلال التركيز على أداء الشريحة الثانية المكونة لرأس المال كما أشار التحليل الإحصائي، كما ينبغي التركيز على إدارة الشريحة الأولى وكذا مخاطر الائتمان بشكل أكبر كما أشار التحليل الاقتصادي والإحصائي.

رابعا : نتائج علاقة سياسة رأس المال بمخاطر التشغيل .

تبين النتائج السابقة أن سياسة رأس المال الممثلة بكل من (الشريحة الأولى، الشريحة الثانية، توزيعات الأرباح) لها علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية على مخاطر التشغيل، مما يعكس مدى تعرض البنك محل الدراسة لهذه المخاطر خلال الفترة المدروسة، ويشير النموذج إلى أن أثر توزيعات الأرباح تعد الأكبر أثرا من خلال التحفيز التي تنشأ منها، أي أنه في ظل ارتفاع مخاطر التشغيل فإن من الضروري على البنك أن يقوم بتوزيع الأرباح وفق ما أشار إليه معامل النموذج (4.56) وحدة، أما بالنسبة للشريحتين فينبغي أن يكون التغير في مخاطر التشغيل يوازي التغير في الشريحة الأولى بمقدار (0.368) وحدة بالنسبة لكلا الشريحتين.

من جهة أخرى يتضح تماما أن البنك خلال الفترة المدروسة يعاني من مخطرين أساسيين من مجمل المخاطر التي تناولتها هذه الدراسة وهي مخطر الائتمان بالدرجة الأولى ومخطر التشغيل بدرجة أقل، في حين يتضح أن مخطر المحفظة وكذا مخطر السوق أثرهما ضعيف على البنك محل الدراسة أو شبه منعدم وهذا بناء على نتائج التحليل الإحصائي وتقارير البنك.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

تضمن هذا المطلب مجموعة من النقاط تم من خلالها مناقشة واختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد دراسة

وتحليل نتائج الاختبارات التي تم القيام بها في المبحث السابق حيث تم الوصول إلى النتائج التالية:

أولاً: اختبار الفرضية الأولى: تساهم سياسة رأس المال للبنك محل الدراسة في تقليل مخاطر الائتمان .

بعد القيام بإجراء الاختبارات الإحصائية توصلنا إلى أن سياسة رأس المال تساهم في تدنية مخاطر الائتمان

لدى البنك الفرنسي (bnp paribas)، من خلال رأس المال التكميلي والذي ينعكس في الشريحة الثانية، وعليه

يتم قبول الفرضية الأولى.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية: تساهم سياسة رأس المال للبنك محل الدراسة في تقليل مخاطر السوق.

بعد القيام بإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة توصلنا إلى أن سياسة رأس المال لا تساهم في تدنية مخاطر

السوق لدى البنك الفرنسي (bnp paribas)، نظراً لكون البنك لا يتعرض للمخاطر السوقية بذلك المستوى

الذي يهدد البنك، وعليه يتم رفض الفرضية الثانية.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة: تساهم سياسة رأس المال للبنك محل الدراسة في تقليل مخاطر المحفظة

بعد القيام بإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة توصلنا إلى أن سياسة رأس المال لا تساهم في تدنية مخاطر

المحفظة لدى البنك الفرنسي (bnp paribas)، وعليه يتم رفض الفرضية.

رابعاً: الفرضية الرابعة: تساهم سياسة رأس المال للبنك محل الدراسة في تقليل مخاطر التشغيل.

بعد القيام بإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة توصلنا إلى أن سياسة رأس المال تساهم في تدنية مخاطر

التشغيل لدى البنك الفرنسي (bnp paribas)، من خلال رأس المال وكذا حجم الأرباح الموزعة، وعليه يتم قبول

الفرضية.

وعليه من خلال النتائج المدرجة يمكن التوصل إلى أن البنك الفرنسي (bnp paribas) وخلال فترة الدراسة

المتدة من 2008-2017 تبين أن سياسة رأس المال لديه تمكنه من إدارة مخاطر الاستثمار بشكل جيد نظراً

لكون تركيبة سياسة رأس المال (رأس المال، الأرباح السنوية، كفاية رأس المال) تغطي أهم المخاطر التي تهدده وهي

مخاطر الائتمان كما يمكنه من تغطية مخاطر التشغيل والتي تعد المخطر الأقل تأثيراً على البنك، في حين أشارت

التحليل الاقتصادي والإحصائي المجرى إلى أن البنك لا يتعرض إلى مخاطر السوقية ومخاطر المحفظة بشكل كبير، إلا

أنه ينبغي على البنك أن يقوم بإدارة رأس المال تماماً كما تحدده لجنة بازل للرقابة المصرفية حتى يتجنب أن يتعرض

إلى تلك المخاطر خصوصاً وأنه يعتبر بنك يزاول نشاطه في عدة دول حتى خارج أوروبا.

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة حيث قمنا بمحاولة إسقاط الجانب النظري لهذه الدراسة مختارين بذلك بنك "Bnp Paribas" الفرنسي للقيام باختبار الفرضيات التي نسعى لقبولها أو رفضها حسب النتائج التي نصل إليها في نهاية الدراسة.

حاولنا في بداية الفصل إعطاء لمحة عامة حول البنك "Bnp Paribas" انطلاقا عرض مختصر حول مجال نشاط البنك من الناحية الجغرافية ونوعية المستثمرين المساهمين (أفراد أو مؤسسات) لديه سواء كانوا أوروبيين أو من خارج أوروبا ، كما شملت هذه النقاط كذلك عرضا لتطور رأس مال البنك للفترة الأخيرة 2016-2017 ، إضافة إلى النتائج التي حققها خلال هذه الفترة.

من جانب آخر عالج هذا الفصل وبالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد بالإضافة إلى الاختبارات الإحصائية والوصفية للمؤشرات المعتمدة في قياس كل من المتغير المستقل (سياسة رأس المال)، والمتغير التابع (مخاطر الاستثمار)، بهدف إبراز العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرين، ومن أجل تحقيق هدف من هذه الدراسة والمتمثل في مدة مساهمة سياسة رأس المال لدى البنك "Bnp Paribas" في تدنية مخاطر الاستثمار التي تعرقل نشاطه خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2017. حيث توصلنا في الأخير إلى أن البنك الفرنسي ومن خلال مؤشرات سياسة رأس المال التي تم اعتمادها تمكنه من إدارة مخاطر الاستثمار التي تهدده والتي تتمثل في كل من مخاطر (مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل) كما يشار إلى أن مخاطر السوق ومخاطر المحفظة الأقل تهديدا للبنك.

خاتمة

خاتمة

تعد سياسة رأس المال في البنوك أهم السياسات التي ترمي من خلالها البنوك إلى الحفاظ على استمراريتهما والوصول إلى أهدافها، وتتفق العديد من الدراسات إلى كونها تعد هدفاً بحد ذاته جنباً إلى الربحية والسيولة، لذلك تحظى دراسة سياسة رأس المال بالأهمية المتزايدة كونها النظام الاحترازي وهو صمام الأمان الأخير للبنوك كما يتضح ذلك من خلال الاجتهادات العديدة للبنوك المركزية ولسلطات الإشراف المختلفة على رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية، فتحديد المستوى الأنسب والأمثل لرأس المال من شأنه أن يوفر هامش أمان عالي للبنوك ويمكنها من تفادي المخاطر العديدة التي تواجهها.

في هذا الصدد تعتبر دراسة المخاطر التي تهدد البنوك ذات أهمية كبيرة ويلحظ ذلك من خلال الأبحاث والاجتهادات العديدة للبنوك المركزية والمؤسسات الدولية التي تعنى بالإشراف المصرفي وكذا المؤسسات التي تهتم بهذا المجال على غرار لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتعتبر التطورات الدورية السريعة في مجال المالية المصرفية وكذا مالية الأسواق المالية المنعكسة بسبب العولمة المالية المتسارعة المصدر الأساسي الذي يجعل المخاطر تتطور بتطور تلك التقنيات، لذلك فمن المهم جداً متابعة التطورات التي تطرأ على الأصول المالية والمخاطر التي قد تنجر عنها أو ما تسمى بمخاطر الاستثمار، وهذا ما تحتهد الجهات الوصية بذلك على رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية. حيث تسعى هذه الأخيرة إلى إيجاد التوافق الأكثر ملائمة بين أساليب إدارة المخاطر المتوافرة لدى البنوك والمتمثلة في رأس المال اتجاه حجم المخاطر العديدة والمتنامية، لذلك تأتي هذه الدراسة للمحاولة على الإجابة لإشكالية التي تتعلق بمدى مساهمة سياسة رأس المال للبنوك في التقليل من تلك المخاطر. فلإزالة موضوع سياسة رأس المال في البنوك تفرق الكثير من الباحثين ويحتل جزءاً معتبراً من تفكيرهم وليس هذا بالغريب إذا عرف السبب من وراء هذا الانشغال والاهتمام الكبيرين، حيث تلعب سياسة رأس المال في البنوك عموماً دوراً مهماً في حماية أموال المساهمين والمودعين ويمثل الدرع الحصين الذي يحميها من المخاطر العامة والخسائر غير المتوقعة، كما يعتبر رأس المال للبنوك المورد الكبير الصغير الذي يعتمد عليه هذا الأخير في مواجهة المخاطر والصعوبات التي تواجهه خلال دورة حياة نشاطه. وهذا ما يستدعي من إدارة كل بنك متابعة وإدارة رأس مالها بطريقة فعالة من أجل مواجهة مختلف المخاطر التي تحيط بها.

وجاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية السابقة من خلال تحليل وضعية البنك الفرنسي "BNP Paribas" خلال فترة ممتدة بين 2008-2017، والذي تم اختياره بناءً على توفر البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة كاعتبار أول، وثانياً يعتبر هذا الأخير من بين البنوك الكبيرة والعريقة، حيث ينتشر في أكثر من (73) دولة.

خاتمة

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يحظى رأس المال المصرفي بأهمية متزايدة في ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية نظرا لخصوصية أعمال البنوك، وسماته المرتبطة بأطراف متعددة ومتعارضة في نفس الوقت فضلاً عما تتعرض له أعمال البنوك من مخاطر ناتجة عن عوامل داخلية مرتبطة بنشاط البنك وأدارته وأخرى خارجية تنشأ عن تغير الظروف التي يعمل بها.
- يمثل رأس المال دورا هاما ورئيسيا في نشاط البنوك، حيث يقلل من مخاطر الفشل كما يمثل الحاجز الواقي من الصدمات المالية المفاجئة؛
- يسمح رأس المال بامتصاص الخسائر الناتجة عن العمليات البنكية، كما يتيح للبنك الدخول للأسواق المالية من أجل توفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجاته؛
- يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية للقواعد الاحترازية التي تضعها الجهات المنظمة لأعمال البنوك باعتباره الضمان الوحيد على ملاءة البنوك وقدرتها على مواجهة المخاطر المحيطة بها؛
- يتوقف نمو البنك وتوسع نشاطه على مدى تطور رأس ماله ومدى قدرته على مواجهة الخسائر والصدمات؛
- يعتبر رأس المال الأساسي (الشرحية الأولى) الجزء الأهم في رأس المال، لذلك تولى له البنوك اهتماما كبيرا، على أساس أن هذا الجزء يوفر أعلى هامش أمان للبنك.
- إن تحديد المستوى الأمثل من رأس المال يتوقف على تقييم البنك على حاجته من رأس المال عن طريق ترجيح رأس المال مع المخاطر المحتملة، ثم يقوم بعد ذلك بتخصيص رأس المال على مختلف أنشطة البنك من أجل تعظيم عائد الملاك.
- يحتل رأس المال النسبة الأكبر والأهم لموارد البنك، حيث تتوقف عملية الاستثمار في منح الائتمان على مدى كفاية وملائمة رأس المال لكمية القروض الممنوحة، وأن أي زيادة أو إفراط في منح الائتمان مع عدم مراعات مدى كفاية رأس المال لتغطية هذه العملية قد تؤدي إلى إفلاس هذا الأخير؛
- يتميز بنك " Bnp Paribas " برأس مال جيد وقوي، كان سببا في قدرته على الاستمرار والمنافسة بالإضافة إلى توسع نشاطه وتنويع الخدمات وقدرته على مواجهة مختلف المخاطر المالية والتشغيلية، حيث بلغ متوسط الملاءة المالية للبنك خلال فترة الدراسة 13% أي معدل يفوق النسبة المتفق عليها من طرف لجنة بازل 03.
- يعتبر بنك " Bnp Paribas " مؤسسة مصرفية كبيرة، حيث يمارس نشاطه في العديد من الدول الأوروبية وخارج أوروبا مما يجعله حساسا جدا إلى التقلبات التي تصيب الأسواق المالية المحلية والدولية؛
- يصنف البنك المخاطر التي يتعرض لها بشكل دقيق جدا ويخضع كل نوع من هذه المخاطر إلى نظام خاص للقياس والمتابعة؛

خاتمة

- تعتبر مخاطر الائتمان أهم وأكبر مخطر يعاني منه بنك " Bnp Paribas "، حيث يمثل هذا النوع من المخاطر نسبة تفوق 70% من بين إجمالي المخاطر التي يعاني منها هذا الأخير خلال فترة الدراسة؛
 - تساهم سياسة رأس المال للبنك "Bnp Paribas" في التقليل من حدة مخاطر الائتمان التي تعيق الاستثمار بشكل خاص، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن البنك يعاني من المخاطر الائتمانية بشكل كبير حيث بلغ متوسط هذه المخاطر خلال فترة الدراسة (124740 مليون أورو) وهذا ناتج عن توسع هذا الأخير في منح الائتمان حيث بلغت القروض الممنوحة سنة 2017 (45.7 مليار أورو) .
 - لا يعاني بنك " Bnp Paribas " بشكل كبير من مخاطر السوق، حيث أثبتت نتائج الدراسة أنه لا توجد اثر لسياسة رأس المال على مخاطر السوق وهذا لا يعني من الناحية الاقتصادية عدم وجود علاقة مباشرة، بل يرجع سبب ضعف العلاقة إلى عدم تعرض البنك إلى مخاطر السوق بشكل كبير والوسائل الاحترازية المعتمدة لدى البنك، بالإضافة إلى تركيز البنك على الاستثمار في القروض ومنح الائتمان وعدم إقباله على الاستثمار في الأدوات المالية المتوفرة في السوق.
 - لا يعاني بنك " Bnp Paribas " بشكل كبير من مخاطر المحفظة، حيث أثبتت نتائج الدراسة أنه لا توجد إثر لسياسة رأس المال على مخاطر المحفظة وهذا لا يعني من الناحية الاقتصادية عدم وجود علاقة مباشرة، خصوصا وأن البنك له نشاطات عديدة في السوق المالية الأوروبية وخارج أوروبا، ويرجع سبب ضعف العلاقة إلى عدم تعرض البنك هذا المخطر بشكل كبير وإلى تشكيلة المحفظة المعتمدة لدى البنك بالإضافة إلى الوسائل الاحترازية المعتمدة (الاستثمار في السندات وأذونات الخزنة).
 - يتعرض البنك "Bnp Paribas" إلى مخاطر التشغيل بشكل كبير، كما أن هذه المخاطر تحتل المرتبة الثانية بعد مخاطر الائتمان، حيث أثبتت نتائج الدراسة مدى مساهمة سياسة رأس المال للبنك في التقليل من مخاطر التشغيل، كما انه من الضروري أن يقدم البنك بعد تعزيز الشريحة الأولى والثانية لرأس المال القيام بتوزيع الأرباح من اجل تخفيض هذه المخاطر والتقليل من الخسائر التي قد تنتج عنها.
- وعليه من خلال ما سبق ومن جملة النتائج المتوصل إليها ومن خلال الفرضيات المدرجة يمكن الإجابة على الإشكالية العامة للدراسة بأن سياسة رأس المال للبنك الفرنسي "Bnp Paribas" تبين أنها تتمكن من إدارة مخاطر الاستثمار بشكل جيد نظرا لكون تركيبة سياسة رأس المال تغطي أهم المخاطر التي تهدده وهي مخاطر الائتمان كما يمكنه من تغطية مخاطر التشغيل والتي تعد المخطر الأقل تأثيرا على البنك، كما تم التوصل كذلك إلى أن البنك لا يتعرض إلى المخاطر السوقية ومخاطر المحفظة بشكل كبير، إلا أنه ينبغي على البنك أن يقوم بإدارة رأس المال تماما كما تحدده لجنة بازل للرقابة المصرفية حتى يتجنب أن يتعرض إلى تلك المخاطر. كما تم اقتراح النقاط التالية من أجل تحسين وضعية البنك اتجاه المخاطر العامة وسياسات رأس المال:

خاتمة

- يجب على البنك قبل إقدامه على اتخاذ أي قرار استثماري مراعاة مدى كفاية رأس المال اللازمة لتغطية المخاطر الناتجة عن هذه العملية، في الأجلين المتوسط والطويل لأنه في معظم الأوقات لا تظهر قيمة الخسائر الناتجة عن الاستثمار في بعض المجالات في الأجل القصير؛
 - يجب على البنك التركيز على أهم المخاطر التي تعيق استثماراته (مخطر الائتمان)، وذلك بتعزيز أنظمة الحماية والرقابة على هذا النوع من المخاطر ومحاولة رسم إستراتيجية طويلة المدى لتجنب الخسائر التي قد تصيبه جراء التركيز في هذا النوع من الاستثمار؛
 - يجب على البنك مواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق التي يعتمد عليها في استثمار أمواله، وكذلك المتابعة والمراقبة الدقيقة لأهم الاستثمارات التي تساعده في تحصيل أكبر عائد للمساهمين في حدود رأس المال التي تفرضه السلطات التشريعية للنظام المصرفي في هذه الدول؛
 - يجب على إدارة البنك الاهتمام بنوعية أعمالها التجارية، الائتمانية والاستثمارية لما له من أثر كبير على زيادة العائد المصرفي الذي يمثل مصدر ثقة المودعين والدائنين في لبنك فضلا عن كونه أحد الوسائل لزيادة رأس مال البنك؛
 - يجب على البنك أن يحافظ على وتيرة الزيادة في رأس المال الممتلك وذلك نظرا للحماية التي يقدمها في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها؛
 - يجب على البنك تبني أحدث الأدوات ووسائل الإنذار المبكر لاكتشاف المخاطر التي يمكن أن تواجهه في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في مرحلة مبكرة لمنع تدهور رأسمال البنك؛
 - يجب على البنك تبني سياسات وإجراءات مناسبة لتحديد المخاطرة الائتمانية ومتابعتها ومراقبتها وتحديد مخاطر سعر الفائدة وغيرها في نشاطاته الائتمانية والاستثمارية سواء على المستوى المحلي أو الدولي والاحتفاظ برأسمال احتياطي لمواجهة تلك المخاطر؛
 - يجب على البنك اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من حدة المخاطر التشغيلية سواء كان مصدرها من داخل البنك أو من خارج البنك، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية للبنك والتعاقد مع كبار مؤسسات التدقيق والمراجعة للبنوك، من أجل الحفاظ على سمعة البنك أمام منافسيه وجلب أكبر قدر ممكن من العملاء؛
- أفاق الدراسة:**

بعد دراسة هذا الموضوع تبين لنا عددا من المحاور الجديدة بالبحث ومنها:

- دور سياسة رأس المال في تحقيق الاستقرار المصرفي وتدنية المخاطر في ظل نظرية الوكالة؛
- محددات سياسة رأس المال في البنوك التجارية ودورها في تدنية المخاطر المصرفية للبنوك الجزائرية؛
- العوامل المؤثر على سياسة رأس المال في النظام المصرفي الجزائري؛

قائمة المصادر والمراجع

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحلام بوعبدلي، سياسة إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، ط1، دار الجنان ،عمان -الأردن ، 2015.
2. أرشد التميمي، أسامة سلام، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة ،عمان، الأردن، 2000 .
3. أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، كلية التجارة، القاهرة، بدون سنة.
4. أندراوس عاطف وليم، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 .
5. التميمي أرشد فؤاد، عزمي سلام أسامة ، الإستثمار بالأوراق المالية (تحليل و إدارة) ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط1 ، عمان، الأردن ، 2004 .
6. الصفدي الطوال، التأجير التمويلي مستقبل صناعة التمويل، دار المناهج لنشر و التوزيع، الأردن، 2014 .
7. جبار محفوظ، أسواق رؤوس الأموال، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2011.
8. حمد سليمان، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل تحديات العولمة وإستراتيجية مواجهتها، جدار للكتاب العالمي، ط1، الأردن، 2008.
9. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
10. خريوش وآخرون ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، دار زهران للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان - الأردن ، 2010.
11. خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، ط2، الإسكندرية -مصر، 2000.
12. دريد كامل آل شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 .
13. زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر ،الأردن ، 2000.
14. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر ، عمان - الأردن ، ط1، 1998.
15. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، ط3 ، 2006 .
16. سليمان خصاونة ، المصارف الإسلامية ومقررات لجنة بازل ، تحديات العولمة ، إستراتيجية مواجهتها ، عالم الكتب الحديث ، الأردن، 2008.
17. سمير الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي ، منشأة المعارف الإسكندرية ، مصر ، 2005.

18. سمير عبد الحميد ورضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، ط1، دار النشر، الأردن، 2009.
19. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2010.
20. شمعون شمعون، بورصة الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999 .
21. طارق حمادي عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011،
22. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك) ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007.
23. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003.
24. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ط7 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010.
25. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2007 .
26. عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2002 .
27. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية ، الإسكندرية - مصر، 2002.
28. عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان - الأردن، 2014.
29. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية/مصر، 2001.
30. عطية أحمد صالح ، مشاكل المراجعة في أسواق المال، الدار الجامعية، مصر، 2003 .
31. فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط4، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
32. فلاح حسن، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر، الأردن ، 2003 .
33. قاسم نايف علوان ، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012.
34. محمد الصيرفي ، إدارة المصارف ، دار الوفاء لنديا للطباعة و لنشر ، ط1 ، الإسكندرية - مصر ، 2007.
35. محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر، الأردن، 2012.

36. محمد سعيد سلطان ، إدارة البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية - مصر ، 2005.
37. محمد صالح الخناوي وآخرون ، المؤسسات المالية ، "البورصة والبنوك التجارية" ، الدار الجامعية للنشر والطباعة ، الإسكندرية - مصر ، 2000.
38. محمد عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002 .
39. محمد ايمن عزت الميدان ، الإدارة التمويلية في الشركات ، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع ، ط7، الرياض ، 2010.
40. محمد مطر ، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية ، دار وائل للنشر ، ط7 ، عمان - الأردن ، 2015 .
41. هندي منير إبراهيم، إدارة الأسواق المالية والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية - مصر، 1999.
42. هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث، ط3، الإسكندرية - مصر، 1996.
43. هندي، منير إبراهيم، إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات، الإسكندرية، منشأة المعارف، مصر ، 2006.
44. هيل عجمي، جميل الجنابي ، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية ، دار وائل للنشر ، ط1 ، الأردن ، 2015 .

الرسائل والأطروحات

45. آيت عكاشة سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.
46. تھاني محمد محمود الزعابي ، تطوير نموذج لاحتساب كفاية راس المال للمصارف الإسلامية في اطار مقررات لجنة بازل ، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.
47. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014.
48. رانية خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الأصول والخصوم، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين، 2007.

49. زايدي مريم ، اتفاقية بازل 03 لقياس كفاية راس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، بسكرة ، 2016 .
50. زاوي الحبيب ، واقع وآفاق التسيير الاستراتيجي للأخطار البنكية حالة البنوك الخليجية ، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2015/2014.
51. سعاد عوف الله ، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي، تجارب دول عربية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة الشلف ، 2017.
52. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2006-2005.
53. سمير محسن، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق ، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، بنوك وتأمينات ، جامعة قسنطينة ، 2006/2005.
54. سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
55. شاهين، علي عبد الله، المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة النيلين، السودان. 2002 .
56. شيماء يونس كاضم ، اثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم المحاسبية ، جامعة سانت كليمنتس، بغداد- العراق، 2014.
57. موسى عمر مبارك ، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2 ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية ، 2008 .

المدخلات العلمية:

58. بن عمارة نوال، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
59. حسين بالعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، بدون سنة.
60. حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل أيام 6،7 جوان 2005 ص 03.
61. دريس رشيد، بحري سفيان، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، ملتقى حول: "المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية"، جامعة بشار، يومي 24/25/2006.
62. سليمان ناصر، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، أيام 05/06 ماي 2009.
63. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2005.
64. عاشور مرزوق، محمد غربي، الائتمان الإيجاري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" يومي 17 و18 أبريل 2006، جامعة الشلف.
65. عبد الجليل بوداح، بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003.
66. ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.
67. محسن زبيدة، بوخلالة سهام، المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، —، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر.
68. منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

المقالات العلمية:

69. أحلام بوعبدلي ، حمزة عمي سعيد ، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، جامعة غرداية ، العدد 02، 2014 .
70. أحلام بوعبدلي ، سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد إصلاحات 1990، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 13، 2011.
71. انتصار محمد جواد ، تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية في ضوء معايير لجنة بازل دراسة تحليلية في مصرف الرشيد، 2017.
72. الشعوي محمد فوزي ، التجاني الهام ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2001-2005، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 17، 2015.
73. الصائغ وأبو حمد، محمد جبار، رضا صاحب "دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية" المجلة العراقية للعلوم الإدارية مجلة فصلية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، 2006.
74. النعيمي، شهاب الدين ، "قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف السودانية"، مجلة دراسات - العلوم الإدارية ، المجلد (29)، العدد(1) الجامعة الأردنية ، عمان ، 2002.
75. بلال نوري ، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 06، العدد 24 ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2009.
76. بلعزوز بن علي، نعاس مريم ، فعالية التنوع الاستثماري في إدارة مخاطر محفظة الأوراق المالية ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الوادي ، 2016 .
77. بشير دريدي ، قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة -دراسة حالة بنك البركة للفترة (2010-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11 ، العدد 01، 2018.
78. بن سليم محسن، بن رجم محمد، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة، مجلة الاقتصاد والمال، العدد 03، جامعة باجي مختار، 2016.
79. بونيهي مريم ، الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 02، العدد 15، 2016.

80. جمعية مصارف لبنان، اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية، 2015.
81. حساني حسين، التحالفات الإستراتيجية بين البنوك وشركات التأمين الجزائرية (أي نموذج للشراكة؟ وما دورها في تحسين الأداء؟)، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 03، جامعة الشلف، الجزائر، 2010.
82. حمزة طيوان ، مسعود بن جواد ، المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد 02، المركز الجامعي بجميلة 2017.
83. حياة نجار ، اتفاقية بازل 03 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 13 ، 2013.
84. راشد صادق الشمري، صلاح الدين محمد أمين ، متطلبات نموذج اختبار التحمل وإمكانية التطبيق في المصارف العربية " دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي " ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 19، العدد 71، العراق ، 2013.
85. رضا صاحب أبو حمد ، دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي وديونه للفترة 1996-2003، مجلة كلية الإسلامية الجامعة ، المجلد 01 ، العدد 01 ، 2006.
86. زعيب مليكة ، استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة ، العدد 07 ، 2005 .
87. سجي فتحي محمد يونس، أثر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأس المال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 35 ، العدد 114 ، جامعة الموصل، العراق، 2013 .
88. سمر حبيب ، تحسين فعالية المخاطر في ظل تطبيق المداخل الحديثة للرقابة المصرفية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (36) ، العدد (01)، 2014.
89. سمير الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر في البنوك (منهج علمي وتطبيق عملي) منشأة المعارف 2005 .
90. شرين بدري ، توفيق بارودي ، العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 86 ، العراق ، 2015.
91. صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، أبو ضبي، 2004.
92. عبد السلام لفته، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.

93. عبد الفتاح محمد وآخرون ، قياس كفاية رأس المال "في المصارف الأهلية" دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الرابع و الثلاثون، 2013.
94. عبد الله شاهين، بهية مصباح ، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد جامعة 15، العدد الأول ، 2011 .
95. عمار عريس ، مجدوب بوحفص ، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 1، جامعة بشار، 2017.
96. فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة إلى حالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة المجلد (02) العدد ، (02) ديسمبر 2018 .
97. فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012.
98. معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 05، الكويت، ديسمبر 2012.
99. معهد الدراسات المصرفية، اختبارات الضغط، مجلة إضاءات مالية ومصرفية ، العدد 05 ، الكويت، 2010 .
100. ميثاق هاتف عبد السادة وآخرون، رأس المال الممتلك والودائع ودورها في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، مجلة أهل البيت ، العدد العاشر ، 2010.
101. نضال رؤوف احمد ، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثرها على كفاية راس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36، 2013 ،

ثانيا : المراجع الأجنبية

les livres:

102. Anne Marie Percie du Sert, **Risque et contrôle de risque**, Economica, Paris, 1999.
103. Calvet H, **Méthodologies de L'analyse Financière des Etablissements de Crédit**, Economica , Paris ,2002 .
104. Choinel Alain, Rouyer Gérard , **le marché financier- structures et acteurs-** , Edition Revue Banque , 6^{ème} édition , Paris, 1998.
105. Christien Hurson et autres, **évaluation du risque pays(méthodes et cas d'application)**, economica, paris, 2006.
106. Clifford Gomez, **Banking and finance: theory- law and practice**, PHI Learning Private Limited, New Delhi, India, 2011.

107. Collective : Project, **risk management handbook** ", office of project management process improvement, first Edition, June 2003.
108. Dov Ogien, **Comptabilité et audit bancaires**, 2e édition, Dunod, Paris, 2008.
109. Emmanuel N. Roussakis, **Commercial banking in an Era of deregulation** , Greenwood Publishing Group, 3 rd edition, USA, 1997.
110. Georges Sauvageot, **Précis de finance**, Nathan, Paris, 1997.
111. Jacques Hamon; **Bourse et Gestion de Portefeuille**, ECONOMICA, 2ème édition, PARIS, 2005.
112. Koch, T.W & Scott, M.S, "**Bank Management, Analyzing Bank Performance**", 5th Ed., Mc Graw-Hill, New York, (2005).
113. Lawrenle Gitman, Michael Joelink : **Investissement et marchés financiers**, person éducation, 9ème édition, paris, 2005.
114. Philippe Bernard & autre, **Mesure et contrôle des risques de marché**, Economica, Paris, 1996.
115. Rose & hudgins, **bank management & firancial Services**, mc grow_ hill, seventh edition 2008.

les articles:

116. Assouan , steeve , **stress testing a retail loan portfolio : an error correction model approach** , the Journal of Risk model validation , vol . 6.NO.1 spring 2012 .
117. Bank for International Settlements Basel, Committee on Banking Supervision, **Principles for sound stress testing practices and supervision**, January 2009,
118. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for sound liquidity risk management and supervision**, September 2008.
119. Basel Committee on Banking Supervision, **The New Basel Capital Accord** , Consultative Document , 2003.
120. Basle Committee on Banking Supervision. , Consultative Document **Operational Risk** . Supporting Document to the New Basel Capital Accord, Jan, 2001.
121. BRI : **Bale III : Dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, Décembre 2010.
122. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Capital regulation, risk-taking and monetary policy: a missing link in the transmission mechanism**, Working Papers 2008.
123. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Méthodologie des Principes fondamentaux**, Septembre 2006.

124. Comité de Bâle, **International Convergence OF Capital Measurement and Capital Standards**, July ,1988.
125. Gianni De Nicolò & Marcella Lucchetta, **Systemic Risks and the Macroeconomy** , IMF Working Paper, February ,2010.
126. Jaime Caruana : **Bale III : Vers un système financier plus sur**, 3eme Conférence bancaire internationale, Madrid, 15 Septembre 2010.
127. Jean-Luc Quemard, Valérie Golitin , **Le risque de taux d'intérêt dans le système bancaire français**, Revue la Stabilité Financière, N°6, Juin 2005.
128. natacha valla, muriel tiesset **Liquidité bancaire et stabilité financière** ، Banque de France ،Revue de la stabilité financière • N°9 • Décembre 2006 .
129. Oana miruna dănilă., **Impact and limitations deriving from Basel II within the context of the current financial crisis**, Theoretical and Applied Economics, Volume 6 No (6). (2012).
130. John C. Lyons Jr, **Description: Guidance for Evaluating Capital Planning and Adequacy**, 2012.

ثالثا : المواقع الإلكترونية

- [/ https://group.bnpparibas:](https://group.bnpparibas) " Bnp Paribas الموقع الإلكتروني لبنك "
- <http://www.ibs.edu.jo/> : الموقع الإلكتروني لمعهد الدراسات المصرفية :
- <https://www.bis.org/publ/bcbs155.htm> : الموقع الإلكتروني للجنة بازل:
- <https://www.federalreserve.gov/default.htm> : الموقع الإلكتروني للبنك الفدرالي الأمريكي :
- <https://www.occ.treas.gov> : الموقع الإلكتروني لمكتب مراقبة العملة الأمريكي :

الفهرس

	الإهداء
	كلمة شكر
I	الملخص
II	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
VII	قائمة الرموز و الاختصارات
أ-ز	المقدمة
	الفصل الأول: مدخل لسياسة رأس المال لدى البنوك التجارية
02	تمهيد :
03	المبحث الأول: السياسات البنكية ودورها في تحقيق أهداف البنوك التجارية
03	المطلب الأول: سياسة إدارة الودائع ودورها في تعظيم الربحية في البنوك التجارية
03	- أولاً: مفهوم الودائع المصرفية وتصنيفاتها
04	- ثانياً: تصنيفات الودائع وأنواعها
05	- ثالثاً: إستراتيجية استقطاب الودائع المصرفية
06	- رابعاً: العوامل المؤثرة على استقطاب الودائع
07	المطلب الثاني: سياسة إدارة السيولة ودورها في توفير السيولة في البنوك التجارية
07	- أولاً : مفهوم السيولة المصرفية
08	- ثانياً : العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية
08	- ثالثاً : مؤشرات قياس السيولة
10	- رابعاً : مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها
11	- خامساً : نظريات إدارة السيولة
12	المطلب الثالث: سياسة رأس المال ودورها في توفير الأمان في البنوك التجارية
12	- أولاً : معايير رأس المال والنشاط المصرفي
14	- ثانياً : المبادئ الأساسية لسياسة رأس المال في البنوك التجارية
15	المبحث الثاني: ماهية سياسة رأس المال في البنوك التجارية
15	المطلب الأول: تخطيط رأس المال واختبارات الإجهاد المالي في البنوك التجارية

15	- أولا: التخطيط الرأسمالي للبنوك التجارية
18	- ثانيا: اختبارات الإجهاد (الضغط) المالي في البنوك التجارية
20	المطلب الثاني: سياسة رأس المال في البنوك التجارية.
20	- أولا: تعريف سياسة رأس المال في البنوك والمؤسسات المالية
21	المطلب الثالث: مكونات سياسة رأس المال في البنوك التجارية.
21	- أولا: عناصر سياسة رأس المال
22	- ثانيا: تحليل مكونات سياسة رأس المال
26	المبحث الثالث: مؤشرات سياسة رأس المال في البنوك التجارية
26	المطلب الأول: مؤشرات قياس رأس المال في البنوك التجارية.
26	- أولا: مصادر الرفع في رأس المال لدى البنوك التجارية
28	- ثانيا: العوامل المؤثرة على قرار زيادة ورفع رأس المال لدى البنوك التجارية
30	المطلب الثاني: مؤشرات قياس كفاءة رأس المال في البنوك التجارية
30	- أولا: كفاءة رأس المال في تحقيق العوائد
31	- ثانيا: كفاءة رأس المال في تحقيق الأمان
34	المطلب الثالث: مؤشرات قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية
34	- أولا: كفاية رأس المال وفق بازل Basel I
38	- ثانيا: كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل Basel II
39	- ثالثا: كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل Basel III
42	الفصل الثاني: علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار في البنوك التجارية
43	المبحث الأول: ماهية الاستثمار لدى البنوك التجارية
43	المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار لدى البنوك التجارية
43	- أولا: مفهوم الاستثمار لدى البنوك التجارية
44	- ثانيا: أهمية وأهداف الاستثمار لدى البنوك التجارية
45	المطلب الثاني: أوجه الاستثمار لدى البنوك التجارية
45	- أولا: الاستثمار في القروض
47	- ثانيا: الاستثمارات المالية غير مصرفية
51	- ثالثا: الاستثمارات المالية

56	المطلب الثالث: القواعد الأساسية لسياسات الاستثمار والعوامل المؤثرة فيها
56	- أولا: القواعد الأساسية لوضع سياسات الاستثمار في البنوك التجارية
57	- ثانيا: العوامل المؤثرة على الاستثمار في البنوك التجارية
59	المبحث الثاني: مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية
59	المطلب الأول: ماهية مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية
59	- أولا: تعريف المخاطر المصرفية
60	- ثانيا: تصنيفات المخاطر المصرفية للبنوك التجارية
62	المطلب الثاني: أنواع مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية.
62	- أولا: المخاطر المالية
65	- ثانيا: المخاطر غير المالية (مخاطر الأعمال)
68	المطلب الثالث: إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية
68	- أولا: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية
68	- ثانيا: أهمية وأهداف إدارة المخاطر المصرفية
70	- ثالثا: أساليب، إجراءات إدارة المخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها
72	المبحث الثالث: إسهامات سياسة رأس المال المصرفية في تدنية المخاطر المصرفية العامة
72	المطلب الأول: كفاءة رأس المال وعلاقتها بمخاطر البنوك التجارية
72	- أولا: تطور رأس المال وعلاقته بالمخاطر لدى البنوك التجارية
73	- ثانيا: تطور سياسة توزيع الأرباح المصرفية وعلاقته بالمخاطر لدى البنوك التجارية
74	المطلب الثاني: كفاية رأس المال وفق (بازل I، II) وعلاقتها بمخاطر البنوك التجارية
74	- أولا: كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الأولى وعلاقتها بالمخاطر لدى البنوك التجارية
76	- ثانيا: كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الثانية وعلاقتها بالمخاطر لدى البنوك التجارية
79	- ثالثا: أوجه الاختلاف بين اتفاقية (بازل I، II) لكفاية رأس المال
81	المطلب الثالث: كفاية رأس المال وفق (بازل III) وعلاقتها بمخاطر البنوك التجارية
81	- أولا: أسباب ظهور لجنة بازل 03 لكفاية رأس المال
82	- ثانيا: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل ثلاثة لكفاية رأس المال
86	- ثالثا: مراحل الانتقال للنظام الجديد (كفاية رأس المال) وفق بازل III

89	الفصل الثالث : دور سياسة رأس المال في تقليل مخاطر الاستثمار للبنوك التجارية - حالة البنك الفرنسي - Bnp Paribas
90	المبحث الأول: إجراءات وأدوات الدراسة
90	المطلب الأول: تقديم عام للبنك محل الدراسة
90	- أولا: نشاط البنك " BNP PARIBAS "
91	- ثانيا: الشكل القانوني للبنك "BNP PARIBAS"
92	- ثالثا: رأس مال بنك " BNP PARIBAS "
95	- رابعا: ميزانية البنك " BNP PARIBAS "
98	المطلب الثاني: تحديد متغيرات وفترة الدراسة
98	- أولا: تحديد متغيرات الدراسة
98	- ثانيا: فرضيات الدراسة
100	المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
100	- أولا: متغيرات سياسة رأس المال
101	- ثانيا: متغيرات مخاطر الاستثمار
103	المبحث الثاني: دراسة وتحليل العلاقة بين سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار للبنك
103	المطلب الأول: دراسة تطور مؤشرات سياسة رأس المال خلال الفترة (2008-2017)
103	- أولا: رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)
103	- ثانيا: رأس المال المساند (الشريحة الثانية)
105	- ثالثا: توزيع/ احتجاز الأرباح "BNP PARIBAS"
106	- رابعا: تطور كفاية رأس المال الأساسي لبنك " BNP PARIBAS "
107	المطلب الثاني: دراسة تطور مؤشرات مخاطر الاستثمار خلال الفترة (2008-2017)
107	- أولا: مخاطر الائتمان
108	- ثانيا: مخاطر السوق والمحفظة الاستثمارية
109	- ثالثا: مخاطر التشغيل
111	المطلب الثالث: اختبار نماذج العلاقة بين سياسة رأس المال ومخاطر الاستثمار للبنك
111	- أولا: أثر سياسة رأس المال على مخاطر الائتمان
115	- ثانيا: أثر سياسة رأس المال على مخاطر السوق المحفظة الاستثمارية.

116	- ثالثا: أثر سياسة رأس المال على مخاطر المحفظة الاستثمارية
117	- رابعا: أثر سياسة رأس المال على مخاطر التشغيل
119	المبحث الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات
119	المطلب الأول: مناقشة نتائج علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الاستثمار
119	- أولا: نتائج علاقة سياسة رأس المال بمخاطر الائتمان.
119	- ثانيا: نتائج علاقة سياسة رأس المال بمخاطر السوق.
119	- ثالثا: نتائج علاقة سياسة رأس المال بمخاطر المحفظة.
120	- رابعا: نتائج علاقة سياسة رأس المال بمخاطر التشغيل.
121	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
121	- أولا: اختبار الفرضية الأولى: تساهم سياسة رأس المال للبنك محل الدراسة في تقليل مخاطر الائتمان
121	- ثانيا: اختبار الفرضية الثانية: تساهم سياسة رأس المال للبنك محل الدراسة في تقليل مخاطر السوق
121	- ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة: تساهم سياسة رأس المال للبنك محل الدراسة في تقليل مخاطر المحفظة
121	- رابعا: اختبار الفرضية الرابعة: تساهم سياسة رأس المال للبنك محل الدراسة في تقليل مخاطر المحفظة
122	خلاصة الفصل :
123	الخاتمة :
128	المصادر والمراجع :
140	الفهرس:
145	الملاحق:

قائمة الملاحق

[الملاحق]

الملحق رقم 01: أوزان المخاطرة حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك التجاري

نوعية الأصول	درجة المخاطرة
<ul style="list-style-type: none"> - النقديات؛ - المطلوبات من الحكومة المركزية والبنوك المركزية بالعملة المحلية؛ - المطلوبات الأخرى من الحكومة المركزية لدول (OCDE) وبنوكها المركزية؛ - المطلوبات المقررة بضمانات نقدية أو للحكومات المركزية في دول (OCDE)؛ 	0%
<ul style="list-style-type: none"> - التزامات مؤسسات القطاع العام المحلية (باستثناء الحكومة المركزية) - التزامات البنوك المرخصة في دول (OCDE) أو القروض المضمونة من قبل بنوك هذه الدول؛ - التزامات بنوك التنمية الدولية والإقليمية؛ - التزامات مؤسسات القطاع العام في حكومات أوسد أو قروض مضمونة من قبلها؛ -مطلوبات أو قروض مضمونة من البنوك خارج دول(OCDE) مع استحقاق أقل من سنة واحدة؛ - القروض المحالة بالكامل للعقارات لغرض السكن والتأجير؛ 	0%-50% حسب تقدير السلطة
<ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات من القطاع الخاص؛ - المطلوبات من البنوك المسجلة خارج (OCDE) باستحقاق متبقية تزيد على السنة الواحدة؛ - المطلوبات على الحكومات المركزية خارج (OCDE) ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة لها؛ - المباني والآلات والمعدات وغير من الموجودات الثابتة؛ - العقارات والاستشارات الأخرى بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير موحدة في ميزانيتها؛ - أدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال؛ - جميع الموجودات الأخرى؛ 	100%

Source : AlFawwaz, T. M. & Algaibat, G. A., Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period 2000-2013, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 5(1), (2015).

الملحق رقم 02: معاملات الترحيح للتعهدات خارج الميزانية

البنود	أوزان المخاطر
- بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض)	100 %
- بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات او توريدات)	50%
- الالتزامات المشابهة، ذات الاستحقاقات لغاية سنة في الأصل، أو تلك القابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شروط.	20%

المصدر: طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، (2001).

[الملاحق]

الملحق رقم 03 نتائج التحليل الإحصائي

النموذج :01

اختبارات جودة النموذج :01

Dependent Variable: RISQUE_DE_CREDIT
Method: Least Squares
Date: 11/07/18 Time: 18:12
Sample: 2008 2017
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIER1	2.094138	1.264376	1.656263	0.1487
TIER2	4.296716	1.469314	2.924300	0.0265
BENEFI_CES_DISTRIBUES	14.80752	14.89598	0.994062	0.3586
C	216139.2	77348.06	2.794371	0.0314

R-squared	0.755374	Mean dependent var	450749.3
Adjusted R-squared	0.633062	S.D. dependent var	38665.33
S.E. of regression	23421.69	Akaike info criterion	23.24989
Sum squared resid	3.29E+09	Schwarz criterion	23.37092
Log likelihood	-112.2494	Hannan-Quinn criter.	23.11711
F-statistic	6.175762	Durbin-Watson stat.	2.577026
Prob(F-statistic)	0.028924		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.483329	Prob. F(2,4)	0.0714
Obs*R-squared	7.327393	Prob. Chi-Square(2)	0.0256

Test Equation:

Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 11/07/18 Time: 19:05
Sample: 2008 2017
Included observations: 10
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIER1	0.385982	0.811071	0.475892	0.6590
TIER2	0.298570	0.934838	0.319382	0.7654
BENEFI_CES_DISTRIBUES	-1.193945	9.439125	-0.126489	0.9054
C	-29524.59	49945.43	-0.591137	0.5862
RESID(-1)	-0.676807	0.293428	-2.306547	0.0823
RESID(-2)	-0.957122	0.325850	-2.937309	0.0425

R-squared	0.732739	Mean dependent var	2.40E-11
Adjusted R-squared	0.398663	S.D. dependent var	19123.73
S.E. of regression	14829.67	Akaike info criterion	22.33036
Sum squared resid	8.80E+08	Schwarz criterion	22.51191
Log likelihood	-105.6518	Hannan-Quinn criter.	22.13120
F-statistic	2.193332	Durbin-Watson stat.	2.752354
Prob(F-statistic)	0.233329		

النموذج :02

Dependent Variable: RISQUE_DE_MARCHE
Method: Least Squares
Date: 11/07/18 Time: 18:14
Sample: 2008 2017
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIER1	0.315118	0.287634	1.095550	0.3153
TIER2	-0.089576	0.334256	-0.267986	0.7977
BENEFI_CES_DISTRIBUES	-8.474710	3.388700	-2.500873	0.0465
C	23002.74	17595.99	1.307272	0.2390

R-squared	0.579261	Mean dependent var	24915.30
Adjusted R-squared	0.368891	S.D. dependent var	6707.031
S.E. of regression	5328.223	Akaike info criterion	20.28860
Sum squared resid	1.70E+08	Schwarz criterion	20.40963
Log likelihood	-97.44299	Hannan-Quinn criter.	20.15582
F-statistic	2.753539	Durbin-Watson stat.	2.984623
Prob(F-statistic)	0.134560		



Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.203756	Prob. F(1,7)	0.6654
Obs*R-squared	0.254562	Prob. Chi-Square(1)	0.6139

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/07/18 Time: 18:13
Sample (adjusted): 2009 2017
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.12E+08	1.65E+08	2.499663	0.0410
RESID^2(-1)	-0.161767	0.358373	-0.451393	0.6654

R-squared	0.028285	Mean dependent var	3.61E+08
Adjusted R-squared	-0.110532	S.D. dependent var	3.42E+08
S.E. of regression	3.60E+08	Akaike info criterion	42.43609
Sum squared resid	9.09E+17	Schwarz criterion	42.47992
Log likelihood	-188.9624	Hannan-Quinn criter.	42.34151
F-statistic	0.203756	Durbin-Watson stat.	2.030749
Prob(F-statistic)	0.665359		

النموذج 03:

النموذج 04:

Dependent Variable: RISQUE_OPERATIONNEL

Method: Least Squares

Date: 11/07/18 Time: 18:15

Sample: 2008 2017

Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIER1	0.368587	0.147400	2.500601	0.0465
TIER2	0.356640	0.171291	2.082071	0.0825
BENEFI_CES_DISTRIBUES	4.569012	1.736557	2.631076	0.0390
C	15004.12	9017.151	1.663954	0.1472
R-squared	0.913428	Mean dependent var		55485.30
Adjusted R-squared	0.870141	S.D. dependent var		7577.093
S.E. of regression	2730.475	Akaike info criterion		18.95151
Sum squared resid	44732958	Schwarz criterion		19.07255
Log likelihood	-90.75757	Hannan-Quinn criter.		18.81874
F-statistic	21.10203	Durbin-Watson stat		2.402656
Prob(F-statistic)	0.001372			

Dependent Variable: RISQUE_DE_PORTEFEUILLE

Method: Least Squares

Date: 11/07/18 Time: 18:15

Sample: 2008 2017

Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIER1	-0.967582	0.668028	-1.448415	0.1977
TIER2	-1.636221	0.776307	-2.107699	0.0796
BENEFI_CES_DISTRIBUES	13.82874	7.870235	1.757094	0.1294
C	99036.09	40866.56	2.423402	0.0516
R-squared	0.543143	Mean dependent var		41207.80
Adjusted R-squared	0.314714	S.D. dependent var		14948.61
S.E. of regression	12374.76	Akaike info criterion		21.97388
Sum squared resid	9.19E+08	Schwarz criterion		22.09491
Log likelihood	-105.8694	Hannan-Quinn criter.		21.84111
F-statistic	2.377733	Durbin-Watson stat		2.840253
Prob(F-statistic)	0.168752			

اختبارات جودة النموذج 04:



Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.006558	Prob. F(1,7)	0.9377
Obs*R-squared	0.008424	Prob. Chi-Square(1)	0.9269

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 11/07/18 Time: 18:17

Sample (adjusted): 2009 2017

Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4911834.	2572499.	1.909363	0.0978
RESID^2(-1)	-0.031947	0.394499	-0.080982	0.9377
R-squared	0.000936	Mean dependent var		4753268.
Adjusted R-squared	-0.141787	S.D. dependent var		4684388.
S.E. of regression	5005477.	Akaike info criterion		33.88309
Sum squared resid	1.75E+14	Schwarz criterion		33.92692
Log likelihood	-150.4739	Hannan-Quinn criter.		33.78851
F-statistic	0.006558	Durbin-Watson stat		1.891492
Prob(F-statistic)	0.937723			



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.475780	Prob. F(2,4)	0.6526
Obs*R-squared	1.921736	Prob. Chi-Square(2)	0.3826

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 11/07/18 Time: 19:09

Sample: 2008 2017

Included observations: 10

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIER1	-0.023201	0.168862	-0.137394	0.8974
TIER2	0.032823	0.192526	0.170485	0.8729
BENEFI_CES_DISTRIBUES	1.201645	2.316008	0.518843	0.6313
C	-1447.612	10247.26	-0.141268	0.8945
RESID(-1)	-0.512793	0.590388	-0.868570	0.4341
RESID(-2)	-0.415196	0.534201	-0.777228	0.4804
R-squared	0.192174	Mean dependent var		3.35E-12
Adjusted R-squared	-0.817609	S.D. dependent var		2229.423
S.E. of regression	3005.681	Akaike info criterion		19.13810
Sum squared resid	36136463	Schwarz criterion		19.31966
Log likelihood	-89.69052	Hannan-Quinn criter.		18.93894
F-statistic	0.190312	Durbin-Watson stat		2.339168
Prob(F-statistic)	0.951115			